

قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

العدد السابع أكتوبر 2017



قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي يصدر عن مركز الحضارة للدراسات السياسية

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

إشراف/ د.نادية محمود مصطفى

مدير التحرير/ أ.مدحت ماهر

سكرتير التحرير/ أ.مروة يوسف

العدد السابع أكتوبر 2017

محتويات العدد

ملف العدد– مائة عام من وعد بلفور: المسار والمآلات.

- المشروع الصهيوني و النظام الدولى عبر مائة عام من وعد بلفور — د.نادية مصطفى — 5
- الأمن القومي المصري بعد مائة عام من وعد بلفور — المستشار طارق البشري — 24
- فلسطين بين الثورة المصرية والثورة المضادة — محمد سيف الدولة — 33
- خبرة تطور الصراع العربي–الإسرائيلي: الاحتلال والمقاومة عبر مائة عام — مروة يوسف — 48
- الدولة اليهودية من المشكلة إلى المكانة: مائة عام بين وعد بلفور وموعد التصهين العربي — مدحت ماهر — 62
- التطبيع والمقاومة عبر مائة عام من وعد بلفور — سمية عبد المحسن — 72
- وثيقة حماس والردود عليها: الدلالة الرئيسية للقضية الفلسطينية — طارق جلال — 85
- **مآلات مواقف التيارات الفكرية العربية من المشروع الصهيوني:**
  - مواقف الليبرالية العربية من القضية الفلسطينية: مصر نموذجًا — مهند حامد — 98
  - مآلات مواقف التيار الفكري القومي العربي من المشروع الصهيوني: دراسة حالة للموقف القومي من وعد بلفور — عبده إبراهيم — 109
  - مآلات مواقف التيار الفكري اليساري الاشتراكي العربي من المشروع الإسرائيلي — محمد كمال محمد — 120

ملف العدد

مائة عام من وعد بلفور: المسار والمآلات

المشروع الصهيوني والنظام الدولي عبر مائة عام من وعد بلفور

د.نادية محمود مصطفى*

مقدمة:

في كلمات معدودة شديدة الوضوح والصراحة والغطرسة لخص نتنياهو، في كلمته أمام الجمعية العامة في دورة انعقادها الثانية والسبعون سبتمبر 2017، وضع إسرائيل الراهن في المنطقة والعالم بعد مائة عام من وعد بلفور كالآتي[1]:

"نحن في خضم ثورة كبرى ثورة في وضع إسرائيل في أوساط الأمم هذا يحدث لأن الكثير من البلدان في جميع أنحاء العالم، استيقظت في النهاية إلى ما يمكن أن تفعله إسرائيل لصالحهم، تلك البلدان أضحت تدرك القيم الحقيقية: ثل ويرم بفت وشركات كبيرة مثل جوجل وانتل، ما أدركته وعرفته لسنوات أن إسرائيل هي دولة الابتكار، هي المكان للتكنولوجيا المتقدمة، والزراعة والمياه وأمن الفضاء الإلكتروني، وفي الطب وفي السيارات التي تقودها نفسها بذاتها، وسم ما شئت من تلك الابتكارات، تلك البلدان تدرك أيضا القدرات الاستثنائية لإسرائيل في مكافحة الإرهاب....

وقفت في العام الماضي على هذه المنصة، وتحدثت عن هذا التغير العميق في وضع إسرائيل في جميع أنحاء العالم، وانظر ماذا حدث في غضون عام، مئات الرؤساء ورؤساء الوزراء ووزراء الخارجية قاموا بزيارة إسرائيل كثير منهم للمرة الأولى، ومن تلك الزيارات كانت زيارتان تاريخيتان، في مايو الرئيس ترامب كان أول رئيس أمريكي يضمن إسرائيل في أول زيارة له خارج الولايات المتحدة الأمريكية... وفي يوليو رئيس الوزراء مودي يصبح أول رئيس لوزراء الهند يقوم بزيارة لإسرائيل....

وكان من دواعي شرفي أن أمثل بلدي في ست قارات مختلفة، في سنة واحدة ست قارات، فذهبت إلى أفريقيا حيث وجدت المخترعين الإسرائيليين يزيدون المحاصيل الزراعية ويكافحون مرض الإيدز، وذهبت إلى آسيا حيث عمقنا علاقتنا مع الصين وسنغافورة، ووسعنا تعاوننا مع أصدقائنا المسلمين في أذربيجان وكازاخستان، وذهبت إلى أوروبا إلى لندن وباريس وبودابست حيث عززنا أمننا وروابطنا الاقتصادية، وذهبت إلى أستراليا وأصبحت أول رئيس وزراء لإسرائيل يقوم بزيارة حلفائنا العظام في ذلك العالم، وفي الأسبوع الماضي ذهبت إلى أمريكا الجنوبية وزرت الأرجنتين وكولومبيا وبعدئذ ذهبت إلى المكسيك وأصبحت –إن كنتم تصدقون– أول رئيس وزراء لإسرائيل يقوم بزيارة أمريكا اللاتينية.....

.... بعد سبعين عامًا أضحى العالم يعانق إسرائيل وإسرائيل تعانق العالم....

.... ولكن للأسف وفيما يتعلق بقرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بإسرائيل فإن هذا الاعتراف البسيط في كثير من الأحيان غائب، كان غائبًا في ديسمبر الماضي عندما اتخذ مجلس الأمن قرارًا معاديًا لإسرائيل أرجع عقارب ساعة السلام إلى الوراء.... وبالتالي لا حدود لسخافات الأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بإسرائيل، فأعلنت اليونسكو أن مرقد الأنبياء في الخليل من التراث العالمي الإنساني للفلسطينيين....

لابد أن أكون جادًا للحظة، فعلى الرغم من تلك الحماقات والسخافات، وعلى الرغم من تكرار هذه الأحداث السخيفة المضحكة لكن فهناك تغيير بطئ وإن يكن طفيفًا، فإنه هناك علامات على وجود تغير إيجابي حتى في الأمم المتحدة.

***مدير مركز الحضارة للدراسات السياسية، أستاذ العلاقات الدولية المتفرغ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.**

1- كلمة نتنياهو في الدورة 72 للجمعية العامة للأمم المتحدة، تفريغ مروة يوسف نقلاً عن موقع الجزيرة مباشر على اليوتيوب، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/CGXVQz

سيادة الأمين العام أقدر حق التقدير بيانكم أن حرمان إسرائيل من حق الوجود هو معاداة للسامية بشكل بسيط وخالص، وذلك أمر هام ولأنه ولفترة طويلة كان مركز معاداة السامية في العالم كان هنا في الأمم المتحدة، وفي حين أن الأمر قد يستغرق سنوات طوالا، فإنني على ثقة أن الثورة في علاقات إسرائيل مع الدول فرادى ستتجلى هنا في قاعة الأمم هذه، أقول هذا وأنا ألحظ تغيرا ملحوظا في مواقف أصدقائنا الرئيسيين وبفضل الدعم المطلق الذي لا لبس فيه من الرئيس ترامب، فإن هذا الدعم يتعاظم، فخامة الرئيس ترامب شكرًا على دعم إسرائيل في الأمم المتحدة، وشكرا لكِ السفيرة نيكي هيري على دعمك وشكرا لكِ عن حديثك عن حقيقة إسرائيل.

... لا أحد كان أكثر جرأة ومباشرة من البيان الذي ألقاه الرئيس ترامب هذا اليوم حيث وصف الصفقة النووية مع إيران أنها صفقة محرجة، ولا يمكنني أن أتفق أكثر من ذلك معه، السبب في ذلك أن إيران تتعهد بتدمير بلدي كل يوم.... تقوم إيران بحملة غزو عبر الشرق الأوسط وتطور القذائف التسيارية لتهديد العالم بأسره، وقبل عامين وقفت هنا وشرحت أن الصفقة النووية الإيرانية لا تعرقل مسار إيران نحو تطوير أسلحتها النووية بل إنها في حقيقة الأمر تمهد السبيل لذلك...

... في الأشهر القليلة الماضية شهدنا خطورة قلة قليلة من الأسلحة النووية عندما تقع في أيدي نظام خارج عن القانون، والآن تصوروا مئات الأسلحة في أيدي إمبراطورية إسلامية إيرانية شاسعة وإلى أي مدى يمكن أن تصل تلك الأسلحة النووية في العالم...

فسياسة إسرائيل مع الصفقة النووية الإيرانية بسيطة جدًا: غيروها أو ألغوها، ثبتوها أو اخروجوا منها، فالخطوة التالية للصفقة هي فرض عقوبات تشل إيران من أجل الحد من قدراتها النووية...

إن إسرائيل ستدافع عن نفسها مع القوة الكاملة لأسلحتنا والقوة الكامنة لقناعتنا، سنتصرف لمنع إنشاء إيران لقواعد عسكرية في سوريا من خلال القوات الجوية والبحرية والبرية، سنمنع إيران من إنشاء أسلحة قاتلة في سوريا ولبنان واستخدامها ضدنا، وسنمنع إيران من فتح جبهات إرهابية ضد إسرائيل عبر امتداد حدودنا.... .

أيها السيدات والسادة، تعرف إسرائيل أنها لا تقف وحدها في التصدي للنظام الإيراني، فنحن نقف جنبًا إلى جنب مع أولئك –في العالم العربي– الذين يشاطروننا الأمل في مستقبل أزهى. فقد عقدنا سلامًا مع الأردن ومصر، ورئيسها الشجاع عبد الفتاح السيسي الذي قابلته هنا الليلة البارحة وأقدر دعم الرئيس السيسي للسلام، وآمل أن أعمل عن كثب معه وقادة آخرين في الإقليم من أجل الدفع قدمًا بعملية السلام، فإسرائيل ملتزمة بتحقيق السلام مع كل جيراننا العرب بما في ذلك الفلسطينيين...

....في هذا العام زيارة تاريخية وذكرى سنوية تاريخية، فلإسرائيل لديها الكثير لتشعر بالامتنان له، فقبل 120 عام تيودور هرتزل عقد أول مؤتمر صهيوني لتحويل تاريخنا المأساوي لمستقبل زاهر من خلال إنشاء دولة يهودية، وقبل مائة عام قربنا إعلان بلفور من تحقيق تلك الرؤية من خلال الاعتراف بحق الشعب اليهودي في وطن قومي في أرضنا التاريخية؛ أرض الأجداد، وقبل سبعين عامًا دفعت الأمم المتحدة بتلك الرؤية للترجمة من خلال اعتماد قرار يدعم إنشاء دولة يهودية، وقبل خمسين عامًا قمنا بإعادة توحيد عاصمتنا القدس حيث حققنا انتصارًا أعجوبة ضد أولئك الذين حاولوا تدمير دولتنا. فحلم تيودور هرتزل أصبح واقعا، فعدنا إلى أرض الميعاد، وبنينا ديمقراطية مزدهرة، وغدًا اليهود في كل أنحاء العالم سيتحفلون برأس السنة العبرية الجديدة بداية عامنا الجديد، فذلك وقت لإمعان النظر والتأمل والنظر إلى الوراء متسائلين ومتعجبين، ونستعرض الأعاجيب التي ولدت في ظلها أمتنا ونتطلع إلى الإسهامات الرائعة التي ستواصل

إسرائيل تقديمها إلى كل الأمم. انظروا من حولكم وستلاحظون هذه المساهمات كل يوم؛ في المياه التي تشربونها/ والأدوية التي تتناولها، والسيارات التي تركبونها، والهواتف التي تستخدمونها، وفي الأطعمة التي تتناولها. ترونها في ابتسامة أم أفريقية في قرية بعيد نائية التي تشكر الابتكارات الإسرائيلية ولم يعد لازمًا عليها أن تمشي ثماني ساعات يوميًا لتنقل المياه إلى أطفالها، ترونها في عيون طفل عربي طار إلى إسرائيل لكي تجري له عملية في القلب تنقذ روحه، وترونها في وجوه الناس في المناطق التي ضربتها الزلازل في هايتي والنيبال من الدمار حيث منح هؤلاء المنقذون بفضل الأطباء الإسرائيليين، فكما قال النبي.. جعلتكم نورا للأمم تأتون بالإنقاذ إلى أقاصي الدنيا، واليوم وبعد 2700 عام على تلك المقولة تتعاظم قوة إسرائيل بين الأمم، فاليوم ضوء إسرائيل يغمر المعمورة ويأتي بالأمل والإنقاذ إلى كل أنحاء الأرض....".

هذه الكلمات لرئيس الوزراء الإسرائيلي اليميني أمام أكبر تجمع دولي وعالمي سنوي تعلن للعالم رسميًا وبغطرسة أن إسرائيل –بعلمها وقدراتها الاستثنائية– في خدمة الإنسانية، فقد أضحت في قلب العالم، وأن "الصراع العربي–الإسرائيلي" بين إسرائيل والحكومات العربية قد انتهى وتحول إلى حالة تحالف استراتيجي. ومن ثم فإن وعد بلفور بعد مائة عام قد حقق أهدافه. وإذا كان هذا الوعد، الذي دشنته قائدة النظام الدولي حينئذ بريطانيا العظمى التي كانت الشمس عندئذ قد بدأت في الغروب عن إمبراطوريتها، كان بمثابة صفقة بداية القرن العشرين، فإن نتنياهو والسيسي، في ظل رعاية أمريكية–أوروبية يدشنان الآن **صفقة بداية القرن الواحد والعشرين**؛ أي صفقة تصفية القضية الفلسطينية بعدما تم من قبلها تصفية الصراع العربي–الإسرائيلي.

ومن ثم كان حديث نتنياهو الأول من نوعه بعد أن تكرر من قبل، وفي مفاصل واضحة من تطور الصراع العربي–الإسرائيلي عسكريًا وبلوماسيًا، تصريحات القادة الإسرائيليين والغربيين، عما تهدف إليه إسرائيل وما وصلت إليه من إنجازات، بل وما تفعله تنفيذًا لسياسات عسكرية وسياسية واقتصادية وثقافية من داخل إسرائيل وخارجها. وهي سياسات تجسد طبيعة المشروع الصهيوني وطبيعة الدولة الإسرائيلية كدولة استعمارية استيطانية ذات امتدادات خارجية أو كامتداد لمشروع استعماري عالمي.

وعبر جميع هذه المفاصل من تطور الصراع كما سنرى لاحقًا، وتجسيدًا لطبيعة المشروع الصهيوني وطبيعة الدولة الإسرائيلية، كان "الغرب" الرسمي المهيمن على النظام الدولي والذي تداولت قواه الكبرى على قيادته عبر القرن العشرين حتى بدأت تنافسها قوى "شرقية" منذ نهايات هذا القرن... كان هذا الغرب الرسمي، بروافده ومستوياته المتعددة –عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا– دائما حاضرًا يؤثر بوطأة وبثقل على مسار هذا الصراع متعدد الأبعاد: الوجودي القومي الديني الحضاري الاستراتيجي.

كان الغرب يراقب أو يتدخل أو يرعى ويساند ويهدد ويحذر خلال مسار الصراع العربي الإسرائيلي –عبر القرن العشرين– موفرًا كل الأغطية والأركان والمحفزات والمحركات للمشروع الصهيوني وإسرائيل سرًا أو علانيةً، وممارسًا كل أنماط الضغوط والتدخلات على الأطراف العربية في الصراع. ولم يكن الطرف العربي المسلم غائبًا أيضًا بالطبع، سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي فاعلًا أو مفعولًا به على المستويات الجماعية العربية أو الفردية القطرية.

وإذا كان للحديث في هذا الموضوع (المشروع الصهيوني والنظام الدولي وتفاعلاته) ما يبرره الآن، بمناسبة الذكرى المئوية لوعد بلفور من ناحية، وفي وقت وصل إليه الانحدار العربي– الرسمي إلى أدنى مستوياته من ناحية ثانية، نظرًا لصعود الانتهازية النفعية السياسية العربية وامتهانها للاستقلال الوطني ووصول خطورة الاستبداد والفساد على وجود

الأوطان إلى الذروة، ومن ناحية ثالثة انفراط عقد النظام العربي بل وانفراط تماسك الأوطان إلا أنه ليس بالحديث الجديد أو المفاجئ فلقد تكرر، وبأشكال ودرجات متعددة، عبر مائة عام.

فلقد أضحى من حقائق الأمور المتفق عليها، ولو من منطلقات متنوعة (عقدية أو قومية أو أيديولوجية أو استراتيجية) أن المشروع الصهيوني في المنطقة العربية وإسرئيل وليد "المشروع الاستعماري الكبير" وأدواته، ولكل من الطرفين وظيفة يؤديها تجاه الآخر وبالتعاون معه في مخطط إدارة المنطقة العربية منذ ما قبل إسقاط الخلافة العثمانية واستكمال احتلال الدول العربية ثم بعد استقلال الدول العربية بصفة خاصة. والتاريخ يحدثنا عن الكثير من الاستراتيجيات والمشروعات الغربية عبر مائة عام –كما سنرى– إلا أن الغاية من استحضار هذا الموضوع الآن، يتجاوز مجرد التنبيه إلى أو التحذير مما وصلت إليه حالة التردي الذاتي أو حالة الاختراق الخارجي وخطورته، فكم من مرة سابقة حذرنا من حالة التردي وخطورة الوضع ومخاطر المآل... **إلا أن الغاية من استحضار هذا الموضوع الآن مزدوجة:**

1- بيان أن تحقيق وعد بلفور وإسرائيل لغايتهما –حتى الآن– ليس حتمية تاريخية لا فكاك منها. فالذاكرة التاريخية تقدم دلالات واضحة عن مسار التحديات والتهديدات التي واجهت وتواجه الأمة وعن الاستجابة وردود الأفعال ومآلاتها. حيث يبين من هذه الذاكرة أن **"المقاومة الحضارية"** سمة هيكلية في تاريخ هذه الأمة لا تنقطع مهما عظمت الشدائد أو انحسرت النتائج.

2- بيان أن إنجازات إسرائيل التي وصلت إلى إعلان "تحالف استراتيجي بين العرب وإسرائيل" ليست إعجازًا إسرائيليًا خارقًا لا يمكن مقاومته، ولكنها محصلة "التردي العربي الرسمي" من ناحية، والمساندة الدولية الخارجية للمشروع الصهيوني وصنيعته إسرائيل من ناحية ثانية، والتلاعب بالنظم العربية والضغط عليها للاستسلام والتخلي عن "المشروع الوطني الديمقراطي المستقل والعادل" من ناحية ثالثة.

بعبارة أخرى، لابد وأن يكون **هناك جديد في الاستحضار الراهن لهذا الموضوع "إسرائيل والصهيونية والنظام الدولي"**، بمناسبة مائة عام على وعد بلفور بصفة خاصة. وفي وقت تمزقت الأوطان بكافة الفتن الأيديولوجية والدينية والقومية والمذهبية برعاية قوى الاستبداد والفساد في الداخل التي تقود ثورات مضادة على الشعوب تحت غطاء الحرب على الإرهاب.

وهذا الجديد أمران: **الأول** تحديد موضع المشروع الصهيويني وإسرائيل من الذاكرة التاريخية للأمة، بالتنبيه إلى مفهوم المفاصل التاريخية بين القرون وحال كل قرن وسمته العام هيكليًا وقيمًا. فإن وعد بلفور جاء تتمة لتفاعلات عالمية شهدها المفصل التاريخي من نهايات القرن التاسع عشر إلى بداية القرن العشرين (1898-1917) واقترن تاريخ تأسيس إسرائيل 1948 بالقرن العشرين وما تميز به من تفاعلات قوى دولية عالمية وإقليمية أسهمت بدروها في تشكيل محصلة سياسات إسرائيل والمشروع الصهيوني العدوانية الاستيطانية العنصرية.

الأمر الثاني: الكشف –على ضوء الأنماط التاريخية– عن مناط التردي والفشل العربي في مواجهة المشروع الصهيوني حتى الآن، وكذلك مناط الهجوم والتدخل الغربي لصالحه؛ هل هو الخارج فقط؟ هل العسكري الاقتصادي فقط؟ أين الداخل والإقليمي وأين العقدي الثقافي القيمي من منظومة السياسات والأدوات؟ إن لهذا الكشف وجهًا آخر؛ وهو كشف زيف أقنعة الخطابات الغربية عن قيم الليبرالية: المساواة وحقوق الإنسان والديمقراطية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها.

والمقولة الأساسية للدراسة تتلخص في الآتي:

المشروع الصهيوني تأسيسًا وتجسيدًا في إسرائيل وتوسعاتها العدوانية العنصرية الاستيطانية وما تفرضه من سياسات الأمر الواقع، جميعها اختبار حي ومتجدد لنمط وحالة "الهجمات الغربية" على الأمة من ناحية، وبيان أن قوى إسرائيل المتنامية هي محصلة لكونها دولة ذات امتدادت خارجية تتغذى من بؤر الصهيونية في كافة أرجاء العالم، ولحالة وهن هذه الأمة عبر القرن العشرين، مقارنة بنظائرها في قرون سابقة للقوة أو الضعف، من ناحية ثالثة.

فإن وعد بلفور لم يتحقق بدعم غربي مباشر للمشروع الصهيوني ولإسرائيل فقط ولكن بتدخلات وضغوط خارجية على النظم العربية الحاكمة وعلى الشعوب العربية على حد سواء بكافة أدوات القوة لإجهاض مشروعات التنمية والاستقلال؛ ومن ثم توفير البيئة المناسبة العقلية والنفسية والمادية للتنازل ثم القبول ثم الاعتراف ثم التعاون.

فإن وطأة الخارجي وأدواته، وعلى رأسها إسرائيل والمشروع الصهيوني، **لا تتمكن إلا بقدر ما يمكنها الداخلي،** نفسيًا ومعنويًا وماديًا. فإن دعم إسرائيل لم يكن غاية فقط؛ ولكن أداة ووسيلة أيضًا في المواجهة مع الشعوب العربية. فالمفصل التاريخي الذي شهد التأسيس لإسرائيل ثم الذي شهد التوسع الإسرائيلي هو مفصل شديد الدلالة عن ما وصل إليه التهديد والاختراق الخارجي للأمة من داخل أوطانها وفيما بينها وعلى عكس مراحل سابقة في تاريخ الاستعمار، إنه المفصل التاريخي الذي تزاوج فيه الاستعمار (بوجهيه التقليدي ثم الجديد) مع النظم الوريثة له (بقيادة العسكر والمتغربين) ليوفر البيئة اللازمة لتأسيس وتوسع إسرائيل باستخدام كافة الأدوات، وبتحرك "الاستعماري" الخارجي على كافة الساحات، ليتجسد واضحًا نمط الهجمة الحضارية الشاملة على الأمة منذ بداية القرن الواحد والعشرين، وقدر ما توافر للأمة من سبل المقاومة وقدر ما تحقق لها من نجاح من عدمه.

ومن ثم تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء:

أولا: المشروع الصهيوني وإسرائيل في الذاكرة التاريخية للهجمات على الأمة وأنماط المقاومة الحضارية.

ثانيا: المشروع الصهيوني وإسرائيل ومنظومة التدخلات الخارجية والتفاعلات الإقليمية في ذاكرة القرن العشرين: من التدشين إلى التأسيس إلى التوسع إلى فرض الأمر الواقع (1898 – 2016).

ثالثا: حصيلة المشروع الصهيوني من الحروب الحضارية الثلاث على الأمة في مفصل تحولي تاريخي (1991–2016).

وهذه الأجزاء التي تعكس فقها في التاريخ، ثم فقها في الواقع القريب، وصولاً إلى فقه خريطة الواقع الراهن، ليست غاية في ذاتها تشخيصًا وتفسيرًا فقط، ولكن هي سبيل أساسي أيضا ووسيط لا غنى عنه للإبقاء على الذاكرة حية وتجديدًا لها، ليس استسلامًا لضغط الأمر الواقع وقبولاً به ولكن تحدياً له وإصراراً على ضرورة تغييره بكافة صور المقاومة الممكنة. فما أحوجنا لتجديد وإحياء الوعي والتدبر والسعي إيمانا بإمكانية التغيير بالمقاومة حتى ولو في أشد اللحظات ظلمة.

أولا– المشروع الصهيوني وإسرائيل في الذاكرة التاريخية للهجمات على الأمة وأنماط المقاومة الحضارية:

لابد أن نقرأ ونتدبر "خبرة الأمة" مع المشروع الصهيوني وإسرائيل على ضوء قراءة التدبر والوعي بدلالات الذاكرة التاريخية للأمة عن الهجمات والمقاومة، حتى لا نقع في شطط الحماسة الجاهلة أو الاستسلام العاجز. **فماذا تقدم لنا هذه الذاكرة وكيف نقترب منها[1]؟**

تعرضت الأمة العربية الإسلامية، على مدى تاريخها لهجمات خارجية سواء في مراحل القوة والفتوح والوحدة أو مراحل الضعف والتراجع والتجزئة. وفي حين نجحت الأمة في استيعاب الهجمات العسكرية الخارجية والتصدي لها في مراحل متقدمة، فلقد واجهت الفشل في التصدي في مراحل أخرى لاحقة حتى اكتمل الهجوم والاستقطاع والاحتلال.

ولم يكن البُعد الداخلي في أوطان الأمة وكياناتها وكذلك البينيّ –أي فيما بين هذه الأوطان– بعيدًا عن هذا الخارجيّ؛ سواء في انكساره أولاً أو تغلبه عسكريًا لاحقًا.

كذلك، وهو الأهم، لم يكن تصدي الأمة للهجوم العسكري أو الهزيمة أمامه بمعزل عن باقي عناصر القوة والفعل أو عناصر الضعف والتخاذل: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية—القيمية. والأكثر أهمية هو أن مقاومة الأمة للتهديد من الخارج ومن الداخل أيضًا ظلت سمة مستمرة وأن تنوعت درجاتها وطبيعتها ومستوياتها داخليًا وخارجيًا.

ومن ثم فإن إعادة قراءة تاريخ الأمة، في مراحله المتعاقبة وفي تفاعله مع تواريخ الأمم الأخرى، يجب ألا تكون قراءة اختزالية جزئية، عسكرية أو سياسية، داخلية أو خارجية ولكن يجب أن تكون قراءة حضارية كلية شاملة. فالهجمات والتحديات والتهديدات كانت حضارية شاملة وليست عسكرية فقط أو خارجية فقط، والاستجابات والمقاومات كانت أيضًا حضارية سواء الداخلية منها أو الخارجية، كما لم تنقطع على مدار هذا التاريخ وبأشكال وأنماط متنوعة، وفقًا للسياقات الوطنية والإقليمية والعالمية المتغيرة.

إن الذاكرة الباقية والممتدة عن تاريخ الأمة تنضح باستمرار الرسالة والدعوة والجهاد والإصلاح والمقاومة في إطار الأمة والحضارة وفقًا للقيم والمقاصد والسنن وانطلاقًا من العقيدة والشريعة، ويقدم فقه هذه الذاكرة دلالات مهمة للراهن سواء عن حالة الهجمات (تحديًا أو تهديدًا) أو عن حالة المقاومة الحضارية سواء في ظل القوة أو الاستضعاف.

وبناء عليه، فإن فهم "الواقع الراهن" للأمة لا يستقيم بدون استدعاء الذاكرة الحضارية للأمة، هكذا تعلمنا من أعلام المنظور الحضاري.

يستدعى مفهوم **الذاكرة التاريخية الحضارية** وتوظيفها في التحليل السياسي منظومة من المفاهيم المتشابكة: الزمان والمكان في تطورهما المتفاعل وأهمية النظر والتدبر في التاريخ، نهايات القرون وبدايات القرون ومفاصل الانتقال والتغيير في التواريخ الحضارية للأمم، تغير مسائل القضايا بتغير المساحات الزمانية والمكانية وتغير الأسباب، الرؤية الكلية المنظومية متجاوزة التفاصيل نحو الخصائص والأنماط الكبرى، مفهوم الأنماط، ومفهوم النماذج التاريخية الدالة على التغيير في التفاعلات، أزواج مفاهيم التحديات /الاستجابات، الهجمات / المقاومات، التهديدات/ التصدي، مفهوم الحضاري الجامع الشامل المنظومي بين ثنائيات وثلاثيات متكاملة: الداخل/ الخارج (الوطن — الأمة — العالم) العسكري/ السياسي والاقتصادي، السياسي/ الديني والثقافي؛ وأخيرًا التحليل الحضاري الدولي وأنماط التفاعلات الحضارية: التفوق الحضاري، القوة الحضارية، الاستيعاب الحضاري، الخلل الحضاري، الانحدار الحضاري، الانهيار الحضاري.

1– للتفصيل انظر: نادية مصطفى، الهجمات الحضارية على الأمة وأنماط المقاومة: بين الذاكرة التاريخية والجديد منذ الثورات العربية، في: نادية مصطفى (إشراف عام)، أمتي في العالم، العدد الثالث عشر، **المشروع الحضاري الإسلامي: الأزمة والمخرج**، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2017، ص 25 – 35.

ويغلف مجموعات هذه المفاهيم وغيرها ويختبرها إشكالية العلاقة بين الفكر والممارسة، على صعيد فقه التاريخ وصولاً إلى فقه الواقع الراهن. وينبثق عن هذه المجموعات من المفاهيم المتراكمة، إطار نظريّ مركب عن "الذاكرة الحضارية للأمة"، يمكن أن تستند إليه دراسة العديد من التحولات المعاصرة وقضاياها وعلى رأسها المشروع الصهيوني وإسرائيل قبل وبعد "الثورات والثورات المضادة في المنطقة العربية".

فإن الذاكرة التاريخية الحضارية عن الهجمات على الأمة من الخارج ومن الداخل تقدم الكثير من الخبرات والنماذج والمفاصل التي تستدعي ضرورة الانتباه إلى ما يلي:

1- التشابك بين ثلاث منظومات من المفاهيم المتحاضنة والمتكاملة وهي: (1) منظومة حالات الفعل الحضاري للأمة: تدافعًا أم صراعًا أم تعاونًا بأدوات الحرب أو السلم. (2) منظومة وسائط وسبل الفعل الحضاري: الجهاد، التجديد، الإصلاح، التغيير، الثورة، الحوار. (3) منظومة مخرجات الفعل الحضاري: القوة الحضارية، الشهود الحضاري، الهيمنة الحضارية، العالمية الحضارية، الجمود الحضاري، التراجع الحضاري، الاستلاب الحضاري، التشوه الحضاري، الاختلال الحضاري والانحدار الحضاري ثم السقوط الحضاري، التداول الحضاري، النهوض الحضاري.

والعلاقات داخل كل منظومة وفيما بين المنظومات الثلاث علاقة وشيجة وشرطية وليست حتمية خطية صاعدة أو هابطة. تجسدت هذه العلاقات عبر تاريخ الأمة باختلاف الزمان والمكان في مصفوفات مركبة (يحتاج اكتشافها إلى دراسات مقارنة عديدة) تختبر مقولة أو سُنّة أن المقاومة الحضارية عملية مستمرة في تاريخ الأمة، ليس في مواجهة "الخارج" فقط ولكن داخليًا أيضًا، فالإصلاح والتجديد أو الثورة ليست داخلية بالأساس ولكن تتجه للخارج.

2- الهجمات قد تكون مجرد تحدٍّ للأمة يتطلب استجابة تقدر عليها الأمة أو قد تصل لدرجة التهديد حين يشتد التحدي ولا تصبح الأمة قادرة على التصدي له؛ وهو الأمر الذي يتطلب حينئذ شحذ المقاومة باختلاف أنماطها حتى لا ينقلب الخلل في الموازين الحضارية إلى استيعاب واستلاب كامل وليس مجرد هزيمة عسكرية.

ذلك أن الهجوم العسكري، انتصارًا أو هزيمة، ليس هو المحكّ الأساس في الهزيمة الحضارية أو السقوط الحضاري أو الاستبدال الحضاري؛ ومن ثم فإن مفاصل المسار التاريخي للعلاقات الخارجية للأمة تكشف عن تواريخ هزائم عسكرية تم استيعابها وتجاوزها والتغلُّب عليها، والعكس صحيح. والمحكّ كان القدرة الحضارية الذاتية في الاستجابة والمقاومة أو الخلل والعجز الحضاري؛ والمحك الثاني الأكثر أهمية هو ماهية التدخل الخارجي ودرجته وطبيعته وقدرته على "تقسيم صف الأمة" واختراقها من الداخل بأدوات أخرى غير الأداة العسكرية، وخاصة الأداتيْن الاقتصادية والثقافية. وتتغيّر أساليب وأدوات وأنماط هذا التدخل عبر المسار التاريخي وفق محددات عدة؛ من أهمها طبيعة النظام الدولي-العالمي القائم. فلا يمكن فهم الذاكرة التاريخية للأمة دونما القيام بأمرين: من ناحية أولى: فهم الارتباط بين ماهية طبيعة النظام العالمي القائم في كل مرحلة وبين الأبعاد الداخلية وبين الأبعاد البينية لمكونات الأمة؛ أي ضرورة الربط بين ثلاثية: حالة القوة أو الضعف، حالة الوحدة أو التجزئة وحالة الشهود أو التراجع أمام الهجمات الخارجية. ومن ناحية أخرى: الرؤية من خلال منظور حضاري للظواهر يجمع -كما سبق القول- بين أبعاد الداخل والخارج وبين القيمي والمادي، وبين الرسمي وغير الرسمي، وبين الفكري والحركي. فالهجمات الحضارية ليست عسكرية فقط وليست من الخارج فقط، وليست تستهدف عناصر القوة المادية فقط.

وبعد، وكما سبق القول في المقدمة، فإن مشروع بلفور والمشروع الصهيوني وإسرائيل يقعان في مفصل تاريخي مهم، فما أهم هذه المفاصل وما دلالتها وصولا إلى المفصل التاريخي الراهن (بدايات القرن الحادي والعشرين)؟

إن التقديم الموجز السابق عن مفهوم الذاكرة التاريخية ومقتضيات دراستها وأهميتها يستدعي لنا مفهوم "مفاصل ونقاط التحول الكبرى في الهجمات الحضارية على العالم الإسلامي[1]"، سواء من حيث حالة الأمة والنظام العالمي برمته من ناحية، وماهية هذه الهجمات ودرجة ما تمثله من تحدٍّ أو تهديد من ناحية أخرى، وأنماط المقاومة المتتالية المتغيرة ولكن الدائمة والمستمرة من ناحية ثالثة.

وهذا المفهوم يرتبط –كما سنرى– بمفهوم نهايات وبدايات القرون ودلالاتها استنادًا في جانب منه إلى الحديث الشريف: "**إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها**". حيث يتضح من التحليل النظمي الدولي للتاريخ الإسلامي أنه يمكن التمييز بين مفاصل تاريخية مهمة امتدت من نهايات قرن إلى بداية القرن التالي وشهدت تحولات مهمة سواء على صعيد الداخل الإسلامي (تعاقب سقوط وصعود الخلافات أو الدول الإسلامية الكبرى مثلاً) أو مستوى البيني من مكونات الأمة (الوحدة أو التفكك أو التقسيم أو التجزئة) أو على مستوى علاقات الأمة بالخارج (الحملات العسكرية، النفوذ والسيطرة، الاحتلال، التبعية الاقتصادية والثقافية...).

وجميعها كانت مفاصل في التحديات الهيكلية للأعمدة الفقرية وأعصاب الأمة المادية منها وغير المادية: الأرض، النظم، الثروة، العقول والقلوب، والأهم: "العقيدة".

وبالنظر إلى القرون الخمسة الأخيرة، منذ نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، القرن التاسع هجريا، على سبيل المثال، وهي المعروفة بقرون" الأزمة" (بدايةً وتناميًا وذروةً..)، يمكن التمييز بين عدد من المفاصل في تطور التوازنات العالمية بين مراكز القوة الإسلامية ومراكز القوة الغربية وجميعها اقترنت بنهايات قرن وبدايات قرن...؟ وجميعها اقترنت بأحداث ووقائع شديدة الدلالة بالنسبة لهذه التوازنات وفي التحولات، وفي الهجمات مع صعود منحنى القوة الحضارية الغربية، وبداية منحنى انحدار القوة الحضارية الإسلامية بعد وصولها إلى الذروة وصولًا لذروة الأزمة مع نهاية القرن الثالث عشر هجريًا والتاسع عشر ميلاديًا وبداية القرن الرابع عشر هجريًا والقرن العشرين ميلاديًا.

وهذه المفاصل التاريخية هي:

1- (1492-1517): بداية بالكشوف الجغرافية وسقوط غرناطة (استكمالاً لسقوط الأندلس التدريجي) واستنزاف التحرك العثماني غربًا في أوروبا وتحوله نحو الجنوب وضم مصر والشام والصدام مع الصفويين.
2- (1570-1606): اشتداد الصدام العسكري العثماني -الأوروبي وبدايات جمود الفتوح العثمانية بل وتراجعها من معركة ليبانت 1570 إلى معاهدة زيتفاتوروك 1606.
3- (1699-1715): الهزائم العسكرية العثمانية و أول استقطاع للأراضي في معاهدة كوكينارجا إلى بداية إدخال الإصلاحات في المركز العثماني نقلاً عن الغرب.
4- (1789-1815): اندلاع الثورة الفرنسية وتغير التوازنات الأوروبية وامتداد التنافسات الأوروبية إلى قلب العالم الإسلامي واقتطاع جديد من الإمبراطورية العثمانية وتوازن أوروبي جديد وفق مؤتمر فيينا.
5- (1884-1919): التنافسات الاستعمارية وعواقب الثورة الصناعية على موجة الاستعمار الثانية، وانهيار توازن القوى المتعددة واندلاع الحرب العالمية الأولى بعد فشل تسويات مؤتمر برلين 1884.

1-انظر: نادية مصطفى، الهجمة الحضارية على الأمة وأنماط المقاومة، مرجع سابق، ص 30 – 31.

6- (1991-2011): موجات ثلاث من الحروب الحضارية عبر أرجاء الأمة في ظل تداعيات نهاية الحرب الباردة، وعواقب هجمات 2001 واندلاع ما يسمى الحرب العالمية على الإرهاب "الإسلامي".

ويتضح من توالي هذه المفاصل الخمسة الأولى التحول التدريجي في مركز القوة العالمية والحضارية من المراكز الإسلامية، وخاصة العثمانية، إلى المراكز الأوروبية الغربية. فبعد الصمود العثماني في المرحلتين الأوليين تغلب الهجوم الأوروبي في المرحلتين التاليين، وكانت الخامسة إيذانًا بميلاد نظام دولي مختلف الهيكل والحالة والقيم. وخلال هذه المراحل وتعاقبها انضفرت الأبعاد العسكرية بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فلم تكن الهزائم العسكرية العثمانية إلا بداية للاتجاه للغرب للنقل عنه حضاريا وليس عسكريًا فقط، ولم يكن الاحتلال العسكري المتوالي لأرجاء العالم الإسلامي إلا تجسيدًا للضعف الحضاري الذاتي ومن ثم بداية للخلل الحضاري في الداخل والناجم عن الفرض القسرى "للغربي" من أعلى في ظل الاحتلال. ولم يكن الاحتلال والتغريب إلا وجهين في عملية ثلاثية الأبعاد حيث كان الوجه الثالث هو التقسيم والتجزئة. ولكن لم تكفَّ المقاومة بأشكال مختلفة في مواجهة هذا الانحدار الحضاري الثلاثي الأبعاد في محاولة للإصلاح والتجديد والنهوض والشهود من جديد.

إذن، ما الذي دشنه المفصل الخامس (1898 –1917) من جديد، ثم القرن العشرون، من حيث طبيعة الهجمة أو طبيعة المقاومة ضدها؟

يقع في صميم الإجابة عن السؤال الأخير موضع المشروع الصهيوني وإسرائيل من هذه الذاكرة التاريخية على ضوء القواعد والأسس العامة التي يمكن استخلاصها من هذه الخبرة الممتدة من الفعل الحضاري الإسلامي.

إن استدعاء هذه الأنماط التاريخية ذو دلالات متعددة بالنسبة للواقع الراهن:

فإن ذاكرة فقه تاريخ الأمة، في صعودها الحضاري، ثم تراجعها وهبوطها، وصولاً إلى فقه واقعها، يبين لنا رابطة تفاعلية بين ثلاثة محاور: "عوامل قوة وضعف الدول الإسلامية، العلاقات بين الدول الإسلامية، العلاقات بين الدول الإسلامية وغيرها من الدول. وتنبثق هذه المحاور الثلاثة عن قضيتين أساسيتين تقعان في صميم الاهتمام بفقه العلاقات الإسلامية الدولية الراهنة: **الأولى** هي قضية العلاقة مع الدول الأخرى في ظل قواعد العلاقات الصراعية القتالية أو التعاونية السلمية التي يطرحها المفهوم الواسع لـ"**الجهاد**". **والقضية الثانية** هي قضية انتشار نموذج الدولة القومية أمام ضغوط التعددية السياسة الدولية، وصولاً إلى حالة التجزئة في الأمة. والإطار العام الكلي الذي تنبثق عنه القضيتان بدوريهما يتمثل في التطور التاريخي لوضع الأمة في النظام الدولي على نحو أفرز التبعية بعد الاستقلال من ناحية، كما شهد، من ناحية أخرى، شحوب فكرة الأمة وتدهور الالتزام بمقتضياتها بالنسبة إلى العلاقات الإسلامية–الإسلامية، على نحوٍ أفرز التجزئة والقطرية بعد الوحدة والتعددية.

بعبارة أخرى: فإن خبرة التاريخ الإسلامي عن نمط تطور العلاقات الإسلامية—الإسلامية بعيدًا عن الوحدة، لا ينفصل عن خبرة نمط تطور العلاقة مع الآخر (نحو التبعية)، أو عن خبرة نمط التطور الداخلي في الدول الإسلامية (نحو التغريب). ولهذا؛ فإن آفة الواقع المعاصر للأمة مع القرن العشرين هي أن التجزئة تقترن باختراق خارجي ضخم لشبكة العلاقات الإسلامية —الإسلامية، كما تقترن بتغريب الأمة.

ومن ثم، فإن فقه العلاقات الإسلامية–الإسلامية يفرز دائمًا أثوابًا جديدة للتحديات المتواترة والمتراكمة والمتكررة. فقضايا الوحدة أو التعدد والتجزئة، النصرة أو التخاذل، حل المنازعات وفقًا للقواعد الإسلامية أو من خلال تدخل خارجي، التحالفات أو الحروب فيما بين الدول الإسلامية، التكافل والتكامل الاقتصادي أو تنازع المكاسب، جميع

هذه القضايا التي تثيرها العلاقات الإسلامية–الإسلامية قد ارتدت أثوابًا مختلفة من مرحلة إلى أخرى على نحو يتبين لنا معه كم أضحت كبيرة الفجوة بين فقه الأصل وبين فقه الواقع في بدايات القرن العشرين ميلاديًا، والقرن الرابع عشر هجريًا.

ثانيا– المشروع الصهيوني– إسرائيل والنظام الدولي في ذاكرة القرن العشرين (القرن الأزمة الكبرى للأمة): من التدشين إلى التأسيس إلى التوسع إلى فرض الأمر الواقع بالقوة (1898–2016):

إن الاستدعاء السابق للأنماط الكبرى التاريخية لتفاعلات الأمة ذو دلالات متعددة بالنسبة لما آل إليه المشروع الصهيوني وإسرائيل عبر القرن العشرين (قرن الأزمة الكبرى)، وصولًا إلى بدايات القرن الحادي والعشرين.

فإن المحطات الأربع الأولى من ذاكرة قرون الصعود ثم قرون الانحدار الحديث تحمل دلالات معاصرة بالنسبة للقرن الرابع عشر الهجري، والعشرين الميلادي، تساعد على فهم وتفسير خريطة هذا القرن: قرن الأزمة الرابعة الكبرى (الاحتلال العسكري والتجزئة والتبعية) وصولاً إلى أزمة نهايات القرن العشرين الميلادي وبدايات القرن الخامس عشر الهجري والقرن الحادي والعشرين الراهنة (1991–2016) وما تفصح عنه بدورها من الجديد في التهديد وخاصة منذ اندلا ع الثورات العربية.

ومن أهم هذه الدلالات بالنسبة لأزمات الهجمات: وزن العامل العقِدي مقارنة بالمادي وحقيقة الصراع بين الشرق والغرب من حيث العلاقة بين الأبعاد الدينية والأبعاد المادية في تطور هذا الصراع، وزن تأثير الاختلافات الدينية والمذهبية والطائفية والقومية بين شعوب الأمة إيجابًا أو سلبًا في عصور القوة والانحدار، التغير في أشكال وأدوات الهجمات الصليبية أو الأوروبية الحديثة وتعدد الأردية التي تغلفها من عصر إلى عصر استهدافًا للشعوب، التزايد في حجم وعمق الهجمات لتصل إلى تهديد بتدخل خارجي شديد السلبية على العلاقات بين الدول الإسلامية وعلى الداخل في الأوطان الإسلامية، انتقال المواجهة بين الجيوش والقادة إلى مواجهة مع الشعوب حيث يتم استهدافهم بقدر استهداف الجيوش والثروات المادية وأراضي الأوطان.

ومن أهم الدلالات بالنسبة لأنماط المقاومة، أن الاستجابات التي تستوعب التحديات وتتجاوزها بكافة الأدوات تحولت إلى أشكال مستمرة من المقاومة للتهديدات اللامتناهية وطالما استمرت هذه التهديدات لم تنقطع أشكال المقاومة، كبرت أو صغرت، نجحت أو فشلت في تحقيق أهدافها. ولم تكن الثورات غائبة بأنماطها المختلفة وإن اتسمت بخصوصيتها.

وعلى ضوء هذه الدلالات، يجب أن نطرح أسئلة جديدة: لماذا فشلت المقاومة العسكرية والثورات في وقف الاحتلال، ولماذا لم تنجح جهود الإصلاحات من الداخل لتجديد القوة الذاتية؟ ولماذا لم تنجح جهود إعادة التوحيد في مواجهة الخطر؟ فهل هناك أسباب أخرى غير أسباب الانحدار؟ والأهم: ماذا عن المقاومة طوال القرن العشرين ولِمَ لمْ تُحدِث آثارها وازداد الانحدار؟

ولم يكن صعود الاستبداد وصراعات الملك العضوض والفساد على حساب حقوق الأفراد والمجتمعات بعيدًا عن تداعي الأمة أمام الهجمات الخارجية في ظل استحكام "عقلية الوهن". ولم يكن اشتداد الاختراق الخارجي للداخلي والبيني، ولم تكن الزيادة في مقدرات الخارجي، ببعيدة عن فهم أسباب الفشل في الاستجابة الرشيدة وفي مقاومة الهجمة الحضارية لوقفها أو منع امتدادها في هذه المرحلة، كما حدث في مراحل سابقة من الهجمات، حيث كانت المنعة الحضارية الشاملة قادرة على استيعاب هزيمة عسكرية في موقعها ثم المبادرة بالهجوم من جديد أو الصمود والدفاع.

ومنطلق استيعاب وإدراك وتدبر هذه الأنماط الكبرى ودلالاتها في القرن العشرين منظومة ثلاثية: الصهيونية وإسرائيل، التبعية للخارج، التجزئة والفساد والاستبداد والعسكرة في القرن العشرين، بل منذ المفصل التاريخي الخامس: نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

فهذا القرن هو قرن استكمال استعمار أوطان الأمة وتجزئتها بين القوى الاستعمارية، ولو تحت مظلات عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة وفق تسويات ما بعد الحربين العالميتن العلنية والسرية، كما أنه قرن المقاومة الشعبية العسكرية ضد الاحتلال وتحقيق الاستقلال الرسمي. إنه قرن التجزئة الكاملة بعد سقوط آخر رمز ولو شكلي لوحدة الأمة؛ ألا وهو الخلافة العثمانية، ولكن لم تنقطع محاولات إحيائها أو تجديد أشكال الروابط الإسلامية المدنية والرسمية. إنه قرن إنشاء دول قطرية مستقلة بعضها عن بعض تتصارع مصالحها القومية في ظل تداعيات إرث الاستعمار ومرتكزاته التي خلفها بعد رحيل جيوشه، ومن أهم هذه الركائز الاستراتيجية: المشروع الصهيوني ودولة إسرائيل، ومشروع التغريب. إنه قرن استكمال فرض التغريب قسريًا من أعلى بالتعاون مع "نخب حداثية"، واستبدال النموذج الحضاري الإسلامي (الذي كان في حاجة لإصلاح وتجديد)، في الوقت الذي لم تتوقف جهود إحياء وتجديد النموذج الإسلامي الحضاري بكافة أبعاده.

(1) الصهيونية وإسرائيل وخريطة التدخلات الخارجية والتفاعلات الإقليمية عبر قرن: انكشاف الأداة الوظيفية للاستعمار الجديد:

- اقترن تدشين المشروع الصهيوني بمفصل فارق في تطور النظام الدولي: تصفية الدولة العثمانية وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى.
- اقترن تأسيس إسرائيل بمفصل آخر نوعي وهو تسويات ما بعد الحرب العالمية الثانية وهيكل الثنائية القطبية والحرب الباردة.
- واقترن توسع إسرائيل وعدوانها طيلة نصف قرن بتداول قيادة النظام الدولي من بريطانيا (صاحبة وعد بلفور) إلى الولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي في ظل انقسام المنطقة في حرب باردة عربية.
- واقترن الصعود الإسرائيلي وفرض أمره الواقع (1991 – 2016) بثلاثة حروب حضارية على الأمة 1991، 2003، (2011 - ..)؛ اي اقترن بنهاية الحرب الباردة والانفراد الأمريكي لعقدين بالنفوذ الغربي في المنطقة وفرض عملية السلام بين العرب وإسرائيل وتجليات سياسات العولمة وأدواتها على النظم والشعوب نحو مزيد من الاستتباع الحضاري للغرب، وفورة القوميات والأديان، واستبداد النظم والثورات المضادة على الثورات العربية تحت ذريعة الحرب على الإرهاب.

وبقدر ما كانت الثورات العربية ناقوس خطر لإسرائيل وناقوسا مبشرا بتغيير موازين القوى العالمية حول المنطقة وبداخلها في وقت بدأ الحديث عن الانحدار الأمريكي، بقدر ما كان لابد أن تكون الثورات المضادة والانقلابات العسكرية والحركات المسلحة الإرهابية هي الأسلحة المضادة التي دافع بها النظام المهيمن عن بقائه في مرحلة تكيف جديدة، وأتاح الفرصة فعليا لتأكيد وضع إسرائيل في المنطقة القائم على فرض الأمر الواقع من منطلق ضعف وتردي العرب ذاتهم وانشغالهم في اقتتال بيني وداخل الأوطان بشكل غير مسبوق من حيث عنفه ودرجة اتساعه وعمق التدخلات الخارجية فيه.

ولعل الفارق الواضح بين مضمون خطاب نتنياهو أمام الجمعية العامة في سبتمبر 2011(بعد تسعة أشهر من اندلاع الثورات) وخطابه الأخير أمام نفس المحمل 2017، ذو دلالة واضحة بهذا الصدد. حيث وعلى عكس خطاب 2017 السابق الإشارة إليه، **فإن خطاب 2011 حمل ثلاثة ملامح أساسية:**

أ- هجوم على الأمم المتحدة لعدائها لإسرائيل "…. أيها السيدات والسادة ، إن أملنا في تحقيق السلام لا يتلاشى أبداً في إسرائيل. إن علماءنا وأطباءنا ومبتكرينا يوظفون عبقريتهم لتحسين عالم الغد فيما يثري فنانونا وكتابنا التراث الإنساني. وأعلم بأن هذه ليست تماماً صورة إسرائيل كما يتم رسمها كثيراً ما في هذه القاعة. إذ كان قد تم عام 1975 – وبصورة مخزية – وسْم توق شعبي القديم لاستعادة حياتنا القومية في أرض أجدادنا من الكتاب المقدس بأنه عنصرية [بالإشارة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ذلك العام اعتبار الصهيونية حركة عنصرية] ، ثم تم في هذا المكان تحديداً عام 1980 التنديد – وليس المدح – بمعاهدة السلام التاريخية بين إسرائيل ومصر ، كما أن إسرائيل تتعرض دون غيرها هنا [في الجمعية العامة للأمم المتحدة] عاماً تلو الآخر للاستنكار، **لا بل تتم إدانتها أكثر من كل دول العالم مجتمعة**، حيث هنالك 21 قراراً من مجموع قرارات الجمعية العامة الـ27 يدين إسرائيل وهي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط….."

ب- التذكرة بالتشدد الإسلامي وخطورته على الأمن العالمي بعد 2001 وبعد الثورات العربية بصفة خاصة. وإذا لم تكن الثورات العربية قد حظيت في الخطاب إلا بفقرة واحدة، فإن العالم كله كان غائبًا عن الخطاب ولم يكن حاضرًا وبقوة سوى التحذير من التشدد والتطرف الإرهابي مقرونًا بالفلسطينيين أو منفصلًا عنهم.. فقال: "…. إن هذا الخبث هو التشدد الإسلامي الذي يتخفى بعباءة الإيمان الشديد لكنه يقتل اليهود والمسيحيين والمسلمين على حد سواء بشكل لا يُغتفر. لقد قتلت العناصر الإسلامية المتشددة في الحادي عشر من سبتمبر أيلول [2001] الآلاف من الأميركيين وجعلت البرجيْن التوأميْن [لمركز التجارة العالمي في نيويورك] أنقاضاً يتصاعد منها الدخان. وقد وضعت الليلة الماضية إكليلاً من الزهور في النصب التذكاري المقام لإحياء ذكرى ضحايا الحادي عشر من سبتمبر ، وكان الأمر مثيراً للعواطف العميقة. لكن عندما توجهت إلى ذلك المكان ترددت في خاطري فكرة واحدة وهي الكلام الشنيع الذي ألقاه الرئيس الإيراني من على هذا المنبر أمس حيث لمح ضمناً إلى أن ما جرى في الحادي عشر من سبتمبر لم يكن إلا مؤامرة أميركية. وعندها انسحب بعضكم [مخاطباً أعضاء البعثات الدبلوماسية لمختلف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة] من القاعة لكن كان يجدر بجميعكم مغادرتها …".

ج- الهجوم على الفلسطينيين بفكرة تمسك إسرائيل بالسلام ورفض الفلسطينيين التفاوض المباشر وتفنيد كل الاتهامات للسياسات الإسرائيلية الاستيطانية العدوانية، بل دعوة الفلسطينيين للاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية[1].

إن قراءة وتدبر **خريطة الأحداث والوقائع والمفاصل المتراكمة عبر قرن بين العرب وإسرائيل، داخل فلسطين وخارجها**، بصورة فردية أو جماعية، عسكرية أو سلمية تبين أن الخارج (النظام الدولي) حاضر فيها بقوة، دعمًا لإسرائيل وتلاعبًا بالنظم العربية، رغم كل هجوم إسرائيل على الأمم المتحدة السابق الإشارة إليها

1-نص كلمة نتنياهو في الدورة 66 للجمعية العامة للأمم المتحدة، منشور على موقع إسرائيل بتتكلم عربي، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/6aMNZB

ويكفي هنا رصد ملامح هذه الخريطة التي لم تكُف الأقلام العربية والأجنبية عن تشخيصها وتحليلها كل في حينها[1]. وهي خريطة ثلاثية المستويات؛ ما قبل إسرائيل، ومنذ تأسيسها حتى السلام المصري الإسرائيلي، ثم بداية عملية السلام

1- راجع في هذا الإطار:

- د. حامد ربيع، **تأملات في الصراع العربي– الإسرائيلي**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، يناير 1976).
- د.نادية محمود مصطفى، **الدبلوماسية الفرنسية والغزو الإسرائيلي للبنان**. مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، عدد 8-9يوليه-أكتوبر سنة 1983.
- د.نادية محمود مصطفى، **السياسة الفرنسية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1967–1977): الأبعاد والمحددات**، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، عدد 13-14 يوليه 1985.
- د.نادية محمود مصطفى، **سياسات سباق التسلح الإسرائيلي العربي خلال الثمانينات. بين الفرص والمكاسب الإسرائيلية وبين القيود والضغوط على مصر**، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، أبريل 1990.
- د. حامد ربيع وآخرون، **قراءة في فكر علماء الاستراتيجية: الجولة الإسرائيلية– العربية السادسة**، سلسة نحو وعي سياسي واستراتيجي وتاريخي، الكتاب الأول، (المنصورة: دار الوفاء، 1999).
- أمجد جبريل، قضية القدس في القرن العشرين: الجذور التاريخية والآفاق المستقبلية، (في): د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران)، **الأمة في قرن**، عدد خاص من حولية أمتي في العالم، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار الشروق الدولية، 2002) (الكتاب الثالث).
- د. بشير أبو القرايا، الظاهرة الانتفاضية: دراسة في النموذج الفلسطيني (1881–2001)، (في): د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران)، **الأمة في قرن**، عدد خاص من حولية أمتي في العالم، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار الشروق الدولية، 2002) (الكتاب السادس).
- د. بشير أبو القرايا، الانتفاضة الفلسطينية ومسار الصراع العربي الإسرائيلي، (في): **حولية أمتي في العالم**، العدد الخامس، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2003).
- أسامة مجاهد، مدحت ماهر، محمد مطاوع، قائمة الكتابات العربية والمترجمة إلى العربية حول "إسرائيل" و"الصهيونية" من العام 1948، في: د.نادية محمود مصطفى، أ. هبة رءوف عزت (محرران)، **إسرائيل من الداخل: خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل** (أعمال المؤتمر السنوي السادس عشر للبحوث السياسية، القاهرة: 28 – 31 ديسمبر 2002) – المجلد الثاني، مركز البحوث والدراسات السياسية: جامعة القاهرة، 2003.
- د.نادية محمود مصطفى، أ.هبة رؤوف (محرران): **إسرائيل من الداخل: خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2003. ويتضمن الموضوعات التالية:
    - رؤى مصرية عن إسرائيل.
    - حالة دراسة إسرائيل بين أقسام العبرية والعلوم الاجتماعية في مصر.
    - مشروعية إسرائيل: النشأة والمآل.
    - الخريطة السياسية في إسرائيل.
    - الخريطة المدنية والاجتماعية في إسرائيل.
    - شهادات حول الجهود المدنية الفلسطينية.
    - الاقتصاد الإسرائيلي: النموذج والهيكل والأداء.
    - إسرائيل والمجتمع المدني العالمي.
    - امتدادات إسرائيل في الدوائر الإقليمية.
    - التحالف الاستراتيجي الإسرائيلي الأمريكي.
    - صورة إسرائيل في العالم.
    - رؤية استشرافية لدور الأكاديميا العربية.
- د. نادية محمود مصطفى (محرر)، **ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية؟** (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- د. نادية محمود مصطفى، أ.أمجد جبريل (محرران): **بين تطور الحل العسكري الإسرائيلي ومراجعة السياسة الإسرائيلية تجاه التسوية السلمية (2000– 2004) قراءة في وثيقة جنيف وتداعياتها**، سلسلة شئون إسرائيلية وفلسطينية (1)، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2004.
- د. نادية محمود مصطفى، أمجد جبريل (محرران): **التسوية الإسرائيلية الفلسطينية: من خبرة كامب ديفيد 2 إلى خبرة خطة شارون أحادية الجانب وما بعد عرفات: المسارات والدلالات والآفاق**، سلسلة شئون إسرائيلية وفلسطينية، العدد 8، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2005.
- أمجد جبريل، الانتفاضة الفلسطينية وخريطة الطريق، (في): **حولية أمتي في العالم**، العدد السادس، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية 2005).
- د. نادية محمود مصطفى (محرر)، **معاداة السامية بين الأيديولوجيا والقانون والسياسة**، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع، 2007.
- مدحت ماهر، فلسطين 2008: الصمود والخذلان أمام الحصار والعدوان، (في): **حولية أمتي في العالم**، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2009).
- د. سيف الدين عبد الفتاح، د. نادية مصطفى (إشراف عام)، **حولية أمتي في العالم: غزة بين الحصار والعدوان**، العدد التاسع، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2010م).

العربي الإسرائيلي 1991 وعملية السلام الفلسطيني الإسرائيلي، ثم منذ 1991 مرورًا بحروب حضارية ثلاثة باسم الحرب على الإرهاب أو دعمًا للديمقراطية. وتتلخص العناوين الكبرى لهذه الخريطة بمستوياتها الثلاثة في الآتي:

- الإعلان عن المشروع الصهيوني 1898، إعلان وعد بلفور بعد سايكس بيكو وتسويات الحرب العالمية الأولى.
- الإعداد بالعنف لتأسيس إسرائيل في فلسطين في مرحلة ما بين الحربين العالميتين.
- إعلان قيام دولة إسرائيل، ثم الحروب العربية الإسرائيلية المتتالية الكبرى منها والصغرى: 1948، 1956، 1967، 1973، 1982، 1987، 2000، 2008، 2013، ... وما لحق بكل منها من مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة، وصولاً إلى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ثم مؤتمر مدريد 1991 ومعاهدات السلام الفلسطينية (1993) و الأردنية (1994)...، وما أحاط بكل هذه التطورات العسكرية والدبلوماسية من جهود تفريغ القضية الفلسطينية وتصفيتها ابتداء من تهويد القدس والاستيطان والجدار العازل والعدوان على غزة وحصارها وتعميق الانشقاق في الصفوف الفلسطينية.

(2) إن قراءة تفاصيل هذا المسار المعقد للصراع تقود إلى استخلاص ما يلي عن نمط منظومة العلاقة بين إسرائيل والنظام الدولي (الشامل، الإقليمي، عبر الإقليمي) وأثرها على وضع إسرائيل في المنطقة:

أ- الانتقال من الحروب الكبرى إلى الصغرى مع استمرار المقاومة المسلحة بأشكال متنوعة، صعود مسار التسوية السلمية وخاصة منذ 1991 وتعدد وتنوع مشروعات التسوية السياسية برعاية خارجية، التي اختبرت الانقسامات العربية وكذلك الفلسطينية، بل كانت وراء تفاقمها لدرجة توارى فيها الصراع مع العدو الأساسي أمام صعود الصراعات الفرعية بين الدول العربية وفلسطين حول نمط العلاقة مع إسرائيل أولاً، سلمًا أو حربًا، اعترافًا أو تطبيعًا، وحتى توارت هذه الانقسامات حول "العدو الأصلي" أمام الانقسامات داخل الأوطان. فلم يكن المسار السياسي السلمي التفاوضي إلا استجابة للضغوط على الدول العربية وفي إطار من عدم توازن القوى بين العرب وإسرائيل.

ب- توالي المشروعات الغربية في المنطقة، من حلف بغداد إلى الشرق الأوسط إلى المتوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير إلى التحالف الدولي ضد الإرهاب... والدفع بمشروعات إقليمية عربية فرعية (مجلس التعاون الخليجي، الوحدة المغاربية) للتجاور مع المشروعات الجماعية سواء العربية (الجامعة العربية) أو الإسلامية (منظمة المؤتمر الإسلامي).

ج- اقترن الانتقال من الحرب الباردة الأيديولوجية إلى الأحادية القطبية الأمريكية (في إطار من قوى إقليمية صاعدة) في ظل العولمة، بالانتقال من الحل العسكري الرسمي إلى التسويات السياسية الرسمية، مع استمرار أنماط المقاومة الشعبية السلمية والعسكرية وخاصة من الجانب الفلسطيني.

د- ازدادت التدخلات الخارجية بعد نهاية الحرب الباردة وفي ظل ما يسمى عمليات السلام العربية الإسرائيلية، بأدوات القوة الصلدة المغلفة بأدوات القوة الناعمة، فكان العدوان على العراق 2003 باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكانت الثورات المضادة باسم الحرب على الإرهاب. وجميعها أدوات أبرزت صعود وزن الأبعاد الدينية الثقافية في الاستراتيجيات الغربية تجاه المنطقة، على نحو دعم من الانقسامات الداخلية، وقاد المنطقة بالتدريج إلى انفجار الفتن تحت تأثير قوى الثورات المضادة الداخلية

والإقليمية، وجميعها أمور كانت تصب في مصلحة الاستراتيجية الإسرائيلية (بلقنة المنطقة العربية) وتحويل الصراع معها إلى واحد من الصراعات وليس الصراع الأساسي.

هـ- تنامت وتدعمت علاقات إسرائيل مع القوى الغربية الكبرى (بريطانيا ثم فرنسا ثم الولايات المتحدة)، وامتدت أيضا إلى القوى الإقليمية الصاعدة التي ساندت القضية الفلسطينية (الصين والهند بصفة خاصة)، كما اتسعت نطاقات علاقاتها عبر الإقليمية في آسيا وأفريقيا. وجميع هذه العلاقات كانت مصدر دعم للقوة العسكرية والقوة الاقتصادية الإسرائيلية، ناهيك عن الدبلوماسية.

و- الأدوات العسكرية والاقتصادية، بل والثقافية، للتدخلات الخارجية ازداد تأثيرها من حيث تحقيق انصياع النظم العربية للخارج، وهو الأمر الذي صب في صالح إسرائيل بالدرجة الأولى، ففقدان الشرعية الداخلية لهذه النظم، خاصة بعد الثورات العربية، دفعها إلى البحث عن الشرعية من الخارج وإلى التعلق بقطاره والتذرع بمقولات الحفاظ على الاستقرار والمصالح الوطنية ورفع مبررات الواقعية والبراجماتية والمرونة والاعتدال. وجميعها قادت بالتدريج إلى القبول ثم الاعتراف ثم التحالف مع إسرائيل. بل اعتبار إسرائيل وسيطًا لا غنى عنه لدى القوى الغربية الكبرى لتعبئة الدعم لاستمرار الأنطمة العربية المتكلسة.ولعل هذا يتجسد الآن في الهرولة الخليجية للتطبيع مع إسرائيل، وخاصة من جانب السعودية والإمارات والبحرين.

ي- الأهم والأخطر هو تغييب الوعي العربي وخاصة لدى جيل "السلام مع إسرائيل"، عن حقيقة الصراع مع إسرائيل ومحوريته بالنسبة لمستقبل أمن وتنمية واستقلال الشعوب العربية. وهي العملية التي شاركت فيها القوى الخارجية وإسرائيل والنظم العربية، ووظفت كل الأدوات الدينية والفكرية والثقافية لتحقيق الهدف، اي الانتقال من السلام الرسمي إلى التطبيع الكامل. الأمر الذي أصاب الرؤية عن "العدو" بالضبابية تحت قذائف ما يسمى بتجديد الخطاب الديني، الذي لم يكن تجديدا مطلوبا من أجل الإحياء والصحوة والحرية والعدالة والدفاع عن فلسطين والقدس، بقدر ما كان تجديدا مطلوبا من النظم لترسيخ مفاهيم جديدة (استسلامية دفاعية) عن الجهاد والسلام والتسامح، بذريعة مقاومة التطرف والإرهاب؛ حيث أضحت معارضة الظلم والفساد والاستبداد والمقاومة ضد العدوان والاستيطان إرهابا يتساوى مع أشكال العنف المرفوض شرعا وسياسية.

وأخيرًا، لا يمكن أن نسقط من منظومة علاقة إسرائيل بالنظام الدولي، أن سياسات وممارسات إسرائيل (بالأساس وليس وجودها) واجهت انتقادات ومعارضات منظمة مدنية وشعبية غربية على مستويات متعددة. وركزت معظمها على انتهاكات حقوق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وانتهاكات حقوقه الإنسانية. ولقد طغت أحيانًا في هذه التحركات الأبعاد الإنسانية على الأبعاد السياسية للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية شعب وأرض ودولة.

ثالثا- محصلة الحروب الحضارية على الأمة (1991 – 2016): من العدو؟ إشكالية العلاقة بين الداخلي والخارجي.

بقدر ما كشفت حروب 1991 (المسماة تحرير الكويت من العدوان العراقي)، وحروب 2001 و2003 (المسماة تحرير أفغانستان والعراق من الاستبداد)، والحرب العالمية على الإرهاب، كشفت عن حجم وطبيعة الجديد في التدخلات الخارجية –أي عودة الاستعمار الفكري المدعوم بأدوات دينية وثقافية– خلال مفصل جديد من تحولات

النظام العالمي، والنظم الإقليمية في العالم العربي والعالم الإسلامي (1991 – 2011)، بقدر ما كشفت الثورات العربية والثورات المضادة عليها تحت ذريعة الحرب على الإرهاب كيف أن المشروع الصهيوني وإسرائيل لم يعودا يلعبان بأدواتهما فقط، ولكن أضحت النظم العربية المتكلسة تحت وطأة العسكر والنظم الملكية التقليدية أدوات صريحة في اللعبة ضد حرية وكرامة وأمن شعوب المنطقة واستقلال أوطانها، أدوات متحالفة مع إسرائيل ومع النظام العالمي المهيمن حفاظا على وجودها وبقائها بأي ثمن. ومن ثم كان المفصل التاريخي الراهن في بداية القرن الواحد والعشرين كاشفا عن جديد على مستويين متحاضنين:

الأول– الهجمة الحضارية من الخارج أضحت بأدوات داخلية بالأساس، تلعب إسرائيل دورا صريحا فيها من ناحية، مع صعود وانكشاف المعايير المزدوجة والنفاق العالمي فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات ورفض التطرف والعنصرية والإرهاب من ناحية أخرى.

الثاني– أدت عودة الاختلال العسكري الخارجي، سواء في العراق وأفغانستان أو تحت اسم التحالف الدولي ضد الإرهاب (منذ 2014)، إلى توظيف الانقسامات العربية في كافة الأوطان العربية على نحو غير مسبوق من حيث العمق والاتساع والتزامن.

فلم يكن الاستقطاب السني–الشيعي، والعربي–الكردي، الذي ألقى بثقله على أوضاع العراق في ظل الاحتلال وبعد انسحابه جزئيًا، إلا رأس جبل الجليد العائم الذي سرعان ما طفى بقوة وسرعة مدمرة في ظل الثورات المضادة ضد الثورات الشعبية. ولم يكن هناك أفضل للنظم المتكلسة وحلفائها الخارجيين حماية للوضع القائم ومنعًا للتغيير في المنطقة من تصعيد أداة الاستقطاب والانقسام وصولًا إلى حالة الاقتتال الداخلي في شكل طائفي أو عرقي، ولم يكن هناك أفضل من ورقة الحرب على الإرهاب لتندس وتختلط وتؤثر في جميع هذه الأشكال من الفرقة التي نالت من قدرة القوى الثورية الوطنية –إسلامية كانت أو علمانية– على الاستمرار في مشروعها. وكانت إسرائيل هي الراعية الأولى، منذ السبعينيات، لاتهامات الإرهاب التي ألصقتها ابتداء بكل حركات المقاومة ضدها خارج أرض فلسطين.

ولم تكن هذه التربة من الصراعات والانقسامات الراهنة وليدة التدخل الخارجي والتواطؤ الداخلي الانقلابي على الثورات فقط، ولكن كانت كاشفة عن جذور ممتدة لمصادر لهذه الصراعات لم تنجح، أو لم ترغب، نظم الدول حديثة الاستقلال وريثة الاستعمار في إداراتها على نحو يُنشئ دولًا مدنية حديثة لا تمحي الخصوصيات القومية والدينية والثقافية، ولكن تديرها وفق نظام تعددي تداولي ديمقراطي إنساني، يحوّل التعدد والتنوع إلى مصدر ثراء وليس أن يقمعه أو يكبته أو يستأصله أو يضطهد بعضه لصالح البعض الآخر، كما حدث طيلة ما يقرب من نصف قرن حين آمنت "النظم العسكرية" أو النظم التقليدية أن الاستبداد هو المبرر لما يسمى الحفاظ على تماسك الوطن أو الاستقلال في مواجهة المؤامرات الخارجية.

وحين اندلعت الثورات الشعبية ضد هذه النظم، بعد تاريخ حافل من المعارضة الداخلية، فإن النظم المترنحة التي لا تجرؤ على القول –صراحة– إنها ضد الشعوب وضد الثورات، عملت على التجمّل بثورات أو حروب بديلة (هجينة ومفتعلة). كما أن القوة الخارجية، بعد أن "خلقت" الإرهاب، أضحت تدير الثورات المضادة –أي الحرب على الإرهاب– عن بُعدٍ هذه المرة؛ أي بدون الطرق التقليدية الاستعمارية التي تقوم على الالتحام العسكري على الأرض، فتدير هذه القوة الخارجية عمليات نظيفة؛ أي بدون خسائر لها.

فإن النظم العميلة والمترنحة التي قامت ضدها الثورات هي التي تقاتل الآن؛ تقاتل "كيانات مسلحة" قفزت فجأة إلى قلب الساحة (تدبَّرْ في آثار صعود داعش ومسارها) لتسحب البساط عنوة وبعنف عن الثورات السلمية، وتشارك في إجهاضها. وتعاقب هذه النظمُ الشعوبَ التي ثارت، تعاقبها على خطيئة الثورة وخطيئة الصعود الإسلامي الذي صاحبها. وإذا كان اندلاع الثورات قد دشن ما كان متوقعًا من تدخلات خارجية ضدها، وإذا كانت هذه الثورات قد اختلفت من حيث الاندلاع والمسار والمآلات السريعة، إلا أنها جميعها اشتركت في نفس هذه القواسم السابق الإشارة إليها.

على نحو كشف عن منظومة تهديدات داخلية وخارجية صبت في صالح إسرائيل جملة وتفصيلا، تهديدات معضلة الحرب على الإرهاب أم الحرب على الديمقراطية والاستقلال أم على الإسلامية والإسلام؟

** تهديدات التدخلات من القوى الإقليمية: الجوار الحضاري الإيراني والتركي مصدر تهديد أم مساندة؟ في مواجهة من: إسرائيل أم الثورات المضادة؟

** تهديدات نمط التدخلات الخارجية، فلقد اتسمت التدخلات الخارجية الغربية بالمناورة بين الثورات والثورات المضادة، تقديم المنشطات للنظم المتكلسة أو منعها أو المناورة بها بالقدر الذي يمنع من الانهيار السريع لهذه النظم قبل ترتيب الأوضاع الجديدة في المنطقة برمتها على ضوء نتائج ما يسمى الجولة الثالثة من الحرب العالمية على الإرهاب. وهي الحرب التي تدور بقدرات وموارد دول المنطقة دون تدخل عسكري كبير مباشر من الغرب (عدا روسيا)، وذلك تنفيذا لتصور مفاده: اتركوهم لأنفسهم يستنزفوا بعضهم البعض ويدمروا قدرات بعضهم البعض طالما يظل الأمر محكومًا ولا تمتد آثار الفوضى إلى قلاع الرخاء والأمن الأوربية والأمريكية، فكل هذا يقود إلى تآكل قدرة النظم الحاكمة على الاستمرار في مواجهة إسرائيل، ومن ثم استدعاء الصور والمدركات عن "الواقعية والبراجماتية" التي تفرض قبولها والتعاون معها بل والتحالف معها. أي الرضوخ لضغط الأمر الواقع الذي يفرض –حفاظا على النظم المتهاوية– تغيير "العدو".

** تهديدات الصبغة الطائفية الفجة والمعلنة بدون حياء، سواء في سوريا أو العراق أو اليمن، والصبغة الانقلابية العسكرية الأكثر فجاجة (التي تجمع بين صبغات أخرى)، سواء في مصر وليبيا. وجميع هذه الصبغات الطائفية مع العسكرة الشديدة تدفع قوى الانفصال لتطل برؤوسها سواء القومية (أكراد سوريا والعراق) أو القبلية (اليمن) أو المذهبية (العراق) أو القبلية (ليبيا).

** تهديدات استهداف "الإسلامية الوطنية الديمقراطية السلمية" كمكون مجتمعي أساسي، وأزمة المشروع الحضاري الإسلامي للتغيير. فإن التحول في مسارات الثورات من الثورات المضادة إلى الحرب على الإرهاب لم يستهدف الديمقراطية والاستقلال فقط ولكن استهدف المكون الإسلامي الحضاري "الثوري" الوطني الديمقراطي ووصمه بالإرهاب قدر وصم التنظيمات العسكرية المتطرفة الملتحفة بالإسلام وبدون تمييز.

وفي المقابل أضحى من أكبر التهديدات لمستقبل الديمقراطية هو انكشاف تحالف العلمانية والنظم العسكرية من جديد، في مواجهة القوى الإسلامية، السلمية منها أو العنيفة دون تمييز. على نحو دفع روافد من النخب العلمانية –وخاصة اليسارية والناصرية والقومية– إلى السكوت العلني عن انحيازات النظم القائمة –وخاصة في مصر– نحو التحالف الصريح والمعلن مع إسرائيل والسكوت على تصفية القضية.

** تهديدات التباس تحديد العدو على الجميع، فلا رضاء عام وعلى نحو يقود لتفاقم الانقسامات الداخلية والإقليمية: من العدو، إسرائيل أم إيران أم الإرهاب أم الإسلام السياسي أم القوى الاستعمارية الكبرى في أثوابها

الجديدة؟ ومن ثم، فإن سؤالا مركبا آخر أخذ يتصاعد بدوره: **هل العدو خارجي فقط، أم داخلي وإقليمي؟ ماذا عن الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي والاقتصادي والخلل القيم والأخلاقي؟**

إلى متى يظل حشد النظم المتكلسة لشعوب هذه الأمة في مواجهة عدو خارجي فقط في حين أن "العدو أضحى في الداخل" وهو الذي يُمكّن لهذا الخارجي، بل وأضحى حليفًا للعدو الخارجي ويحول دون التصدي له بنجاح بل ويحكم على كل محاولات التصدي بالفشل والإجهاض؟ ورغم تكرار التبريرات بأن الأوطان تتعرض لمؤامرة خارجية، فإن النظم المستبدة التي تقود الثورات المضادة لا تتحرك إلا ضد الإرهاب "الإسلامي" بل تحول كل قوى المعارضة لها إلى إرهاب متناسية كل عدو خارجي... الأمر الذي ازداد معه **الالتباس والغموض في تحديد العدو**، وهذا مكمن فهم الاقتتال الداخلي وعبر حدود الأوطان الآن: هل هو إرهاب داعش؟ هل هو الفوضى والفراغ الناجمتان عن الثورات والتي أعطت الفرصة لداعش؟ هل هي إيران أم المشروع الطائفي الشيعي في مواجهة السنة في العراق وسوريا واليمن في ظل غياب "مشروع سني أو مشروع عربي جامع"؟ هل هو نظم العسكر المتكلسة سواء في سوريا الأسد أو مصر السيسي أو اليمن صالح أو ليبيا حفتر التي تقاتل من أجل بقائها بذريعة قيادة الحرب على الإرهاب، سواء كان داعش أو جبهة النصرة أو فصائل ثوار ليبيا أو الإخوان (فحقيبة الإرهاب اتسعت لتضم كافة المعارضين من الحركات الإسلامية بدون تمييز واجب بين السلمي منها أو المعارضة المسلحة أو الإرهابي التكفيري)؟ هل هو النظم الخليجية التقليدية البترولية الموسومة برعاية "جذور الإرهاب الفكرية السنية المتطرفة"؟ هل هو المشروع التركي العثماني الجديد الذي يريد السيطرة على المنطقة؟ وأخيرًا هل هي المؤامرة الأمريكية العالمية الصهيونية لتقسيم المنطقة؟ هل هو مشروع بوتين لروسيا القوية الصاعدة في مواجهة الغرب من جديد؟

تتعدد الاتهامات وتتعدد الإجابات بتعدد الأطراف المتقاتلة والمتصادمة بقدر تصادم مصالحها الضيقة الطائفية، المذهبية، القومية أو السياسية الاستبدادية، والحاضر الغائب في كل هذه الشبكة: **إسرائيل والمشروع الصهيوني**. لم يعد يذكرنا بمشروعها وامتداداته إلا توسعها المستمر الاستيطاني في الضفة الغربية، عدوانها المتكرر الوحشي على غزة والقدس وصمود غزة وانتفاضة الأقصى الثالثة في مواجهة سياسات التهويد السافرة، وفي حين تتوارى الحكومات العربية عن المواجهة.

وفي حين تريد إسرائيل أن تبدو ظاهريًا كمراقب للثورات والثورات المضادة، إلا أنها في حقيقة الأمر هي جزء عضوي من هذه الثورات المضادة سواء بطريقة مباشرة كما يتضح من التحالف العضوي بين إسرائيل ونظام السيسي، أو بطريقة غير مباشرة كما يتضح من أنماط التدخلات المختلفة في حالات الاقتتال الأهلي والصراعات بين المشروعات الإقليمية المتنافسة حول المنطقة.

وأخيرًا، وفي مواجهة هذه المحصلة لمائة عام بعد وعد بلفور فإن الاستجابات العربية الإسلامية والمقاومة الحضارية الشاملة لم تنقطع أشكالها وأدواتها، وإن تعددت درجات الفشل أو النجاح. ويجب استدعاء ذاكرة هذه المقاومة أيضًا وأشكالها الراهنة، فمهما وهن ضوؤها مقابل ما وصلت إليه الغطرسة الإسرائيلية الآن والمساندة

الخارجية الرسمية لها، فهي تمثل خمائر للأمل تنمو وتتسع[1]. (ولذا فللحديث بقية عن استراتيجيات المقاومة المطلوبة داخليًا وإقليميًا وعالميًا).

*****

1- نظر على سبيل المثال :

- ملف العدد" تعاضد أشكال المقاومة الحضارية" في العدد الخامس **فصلية قضايا ونظرات**، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية،أبريل 2017)، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/kVFAEV

- نادية مصطفى، الهجمة الحضارية على الأمة وأنماط المقاومة، مرجع سابق، ص ص 68-72

الأمن القومي المصري بعد مائة عام من وعد بلفور

المستشار طارق البشري*

(1)

إنني اعتدت أن أصدر من فكرة تكاد أن تكون مسلمة عندي، وهي أن الواجب الأساسي والذي قامت عليه "الدولة" بوصفها جهازًا حاكمًا للجماعة السياسية، هو حفظ الأمن العام للجماعة المعنيِّة تجاه المخاطر التي ترد إليها من خارجها، وكذلك تجاه ما يمكن أن يهدد قوى التماسك الداخلي لهذه الجماعة، وذلك إذا اختلت موازين القوى بين الجماعات الفرعية وعناصر التكوينات العديدة التي تشكلت منها الجماعة السياسية، وإن الجماعة السياسية التي قامت عليها الدولة، لا ترتضى حاكمية هذا الجهاز في المدى الطويل إن هي أيقنت بعدم صلاحيته أو عدم قدرته على القيام بأي من الوظيفتين المذكورتين.

ونحن عندما ننظر في الشأن الفلسطيني وإقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين منذ سنة 1948 وذلك إنفاذًا لوعد بلفور البريطاني، بإنشاء وطن قومي لليهود في أرض فلسطين العربية، والصادر في سنة 1917، علينا أن نفكر فيما يمس ذلك الأمن العام للجماعة المصرية التي كانت تشكلت في ذلك الوقت بالابتعاد التدريجي عن الدولة العثمانية على مدى القرن التاسع عشر، وبإعلان الحماية البريطانية عليها منذ سنة 1914 وبظهور حركة استقلال وطني لمصر عن هذه الحماية وإعلان استقلال مصر، عندما نفكر في ذلك علينا أن ننظر فيما يمس ذلك الأمن العام لهذه الجماعة الوطنية المصرية.

لقد كانت مصر عند صدور هذا الوعد البريطاني تحت الاحتلال العسكري البريطاني منذ 35 سنة سابقة، وكان هذا الاحتلال محض احتلال عسكري ليست له صفه دولية إلا ما أعلنته بريطانيا مع بدء الحرب العالمية الأولى في سنة 1914 من صيرورة مصر تحت "الحماية البريطانية"؛ وذلك لتقطع علاقة مصر بالدولة العثمانية التي دخلت الحرب العالمية ضدها ولتضع وصفًا شبه قانوني ودولي لوجودها في مصر في مواجهة حركة وطنية مصرية تقاومها.

وكانت بريطانيا بإمبراطوريتها مترامية الأطراف وشمولها شبه القارة الهندية كلها، كانت حريصة على الوجود العسكري لها في مصر؛ لا للاستفادة من استعمارها فقط ولكن لأنها على خط التواصل البحري والبري لها مع ممتلكاتها في آسيا، ومصر تقع على طريق الاتصال الجغرافي ذي الأهمية القصوى لهذه الإمبراطورية.

وإذا كان سعي اليهود بدعوة هرتزل لإقامة دولة يهودية لهم قد ظهرت في نهايات القرن التاسع عشر، فإن الاستجابة البريطانية لهذه الدعوة والسعي لتحقيقها إنما يعكس السعي البريطاني لاستغلال الدعوة اليهودية لدعم الهيمنة البريطانية على مستعمراتها.

ونحن نعرف من وقائع تاريخ هذه الفترة أنه جرى التفكير لدى الإنجليز في أن يكون مقر الدوله اليهودية المدعو لها في أعالى النيل بأوغندا، ثم جرى التفكير أن يكون مقرها في سيناء المصرية، ثم استقر التفكير على أرض فلسطين، بحسبان أن ذلك يشمل ضمان نجاح للدعوة لما تتلبسه من قيمة تاريخية تتعلق بالأراضي المقدسة، ويساعد هذا على استجابة اليهود لهذه الدعوة ليخرج كل من جماعاتهم من الشتات إلى التركز فيما سُمي بأرض الميعاد.

ويلحظ القارئ طبعًا أن المناطق الأولى المقترحة للدولة اليهودية المشروع في الدعوة لها، كانت ذات صلة بمصر؛ لا لأن احتلال الإنجليز لمصر لم يكن ذا وضع دولي فقط، ولكن لأنه احتلال جرى عقب ثورة مصرية للاستقلال وفي

---

* المفكر والمؤرخ المصري ونائب رئيس مجلس الدولة سابقًا

شعب قام بثورته مطالبًا بأن تكون مصر للمصريين، وهي أيضًا بلد بها دولة ذات جهاز حديث جرى بناؤه بتخصصات ومهارات وتشكيلات مهنية بحيث إنه يحتاج لمن يديره أو يبغي السيطرة عليه إلى تعامل خاص وأساليب غير تقليدية في حكم المستعمرات في ذلك الوقت المبكر من نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. ومن هنا نلحظ مثلاً أن الإنجليز عندما احتلوا مصر لم يحكموها حكمًا مباشرًا، إنما كانوا ذوي وجود عسكري فعلي جاء بدعوة من خديوي مصر، ثم بقيت الوزارات تُشكَّل تشكيلًا مصريًا صرفًا مع وجود مستشار بريطاني في كل جهاز وزاري يقوم بما سُمي وقتها "بالنصائح الملزمة" حسب تعتبر وزير الخارجية البريطاني أمام مجلس العموم في بلده عندما سئل عن كيفية حكمهم لمصر. لذلك كان لابد للإنجليز –لضمان البقاء والاستقرار– من أساليب غير تقليدية لا تكتفي بالوجود المادي ولكنها تنشد الاستقرار بطريق "الإحاطة"، أي بالهيمنة من الخارج الجغرافي والسياسي للبلد المعنيّ.

وإن ما ساعد على ذلك وأبقاه كأسلوب حكم وسيطرة قادرٍ على الاستمرار على نحو تاريخي ويمكن أن يُكفَل به الاستقرار الذي يُطمئِن إلى مداه الطويل، ما ساعد على ذلك أن مصر من حيث الأوضاع الجغرافية السياسية فيما تبين لي، كانت دائمًا تُحتل من خارج أراضيها من جهة الشرق، وأن الناظر لتاريخ مصر يلحظ أنها كانت دائمًا يأتيها الغزاة والفاتحون من حدودها الشرقية الشمالية؛ الحملة الفرنسية فقط هي من غزا مصر من جهة الشمال الغربي ولم يبق الفرنسيون في مصر أكثر من ثلاث سنوات، ونعرف أن نابليون بحسّه العسكري عندما دخل مصر توجه إلى الشرق ليحتل أرض الشام ولكنه فشل بفضل بسالة الدفاع عن عكا، ورجع مهزومًا منها وضاعت مصر من الفرنسيين. والإنجليز حاولوا دخول مصر من الغرب وعدلوا ودخلوها من طريق قناة السويس والشرق، وهزم الجيش العرابي المصري في موقعه التل الكبير المعروفة والواقعة شرقًا بين قناة السويس وأرض وادي النيل.

وهذا الوضع يثير الظن الراجح أن من يريد ضمان الوجود بمصر عليه أن يسعى لأن يكون له وجود بأرض الشام، ولم يدُم نظام سياسي في مصر إلا بضمان الاطمئنان لعلاقته بأرض الشام وهذا من دروس التاريخ على مدى العصور، ولذلك كان من الطبيعي للساسة البريطانيين أن يمتد بصرهم لأرض الشام ولفلسطين المتاخمه للحدود المصرية الشرقية الشمالية. ولذلك نلحظ من اتفاق سايكس بيكو الذي جرى عقده سنة 1916 بين الإنجليز والفرنسيين حول اقتطاع أرض الشام بينهما، أن منطقة سوريا ولبنان كانت من نصيب الفرنسيين، ومنطقة فلسطين وشرق الأردن والعراق من نصيب الإنجليز؛ وذلك لضمان طريق بري للإنجليز إلى ما يقترب من الهند ولمتاخمة فلسطين شرقًا للأرض المصرية.

والنقطة الأخرى كان نبهنا إليها ما كتبه داوود بركات رئيس تحرير جريدة الأهرام طوال الثلث الأول من القرن العشرين، أي من 1899 إلى 1933 عندما ذكر في بعض كتاباته أن "مصر تحتل بالقوة العسكرية وبالماء"؛ بمعنى أن من يتحكم في المورد الوحيد للمياه الآتي لمصر من خارج حدودها الجنوبية إنما يكون قد تحكم في مصر وأخضعها لسيطرته؛ لأن مصر ليس لها وجود بغير هذا المورد الوحيد. ومن هنا نلحظ أن مصر عندما كانت تابعة للخلافة العثمانية كانت هذه التبعية تمتد إلى السودان بموجب الجامعة الإسلامية، وأن السودان لم تكن له حكومة كاملة ذات بأس بعدُ وذات قرار سياسي يتعلق بالخارج السوداني، ولما نمت الذاتية المصرية لدولة محمد علي منذ بدايات القرن العشرين بدأ يتوغل بجيشه في السودان وليجعل البحر الأحمر بحرًا إسلاميًا كاملاً من خلال السيطرة على شؤاطئه الغربية كلها، فضلاً عن السيطرة على الشواطئ الشرقية في حربه ضد الوهابيين التي جرت لصالح مصر ولصالح دولة الخلافة ومنها، وذلك حسبما أرشدنا أستاذ أساتذة التاريخ المصري الحديث الدكتور شفيق غربال في كتابه عن محمد علي.

وذات الفكرة والسياسة نراها في الممارسة الإنجليزية بحرب 1896 إلى 1899 المسماة بإعادة فتح السودان بعد أن كان استقل بها السيد محمد أحمد المهدي، وحرص الإنجليز بعد إعادة الفتح أن يجبروا مصر على توقيع معاهدة 1899 التي تعترف فيها مصر باشتراك بريطانيا معها في حكم "السودان المصري الإنجليزي". وكل ذلك يعكس فكرة صحيحة وبسيطة مؤداها أن التحكم في مياه النيل من خلال حكم السودان أو غيره من دول الجنوب يفيد تحكمًا في مصر وسياساتها. ولذلك نلحظ أنه كان شعار وحدة وادي النيل بين مصر والسودان شعارًا متحدًا تمامًا مع مطلب استقلال مصر من الهيمنة الأجنبية طوال النصف الأول من القرن العشرين، وكان مرفوعًا بذلك ضد السيطرة الإنجليزية سواء على مصر أو السودان، فلما استقل السودان في سنة 1956 ورفض الوحدة مع مصر جاءت فكرة بناء السد العالي ليكفل لمصر قدرًا من الصمود بضعة أعوام إن أُستخدم "سلاح الحياة" أو تمَّ التحكم فيه لإرغامها على شيء، ولكي تتدبر مصر أمورها خلال هذه الفترة ضد أية مشاريع للمياه في الجنوب تؤثر على جريان المياه إليها ومواعيدها.

وخلاصة ذلك أننا عندما نتكلم عن الأمن القومي لمصر في إطار حدودها المصرية، فلابد أن نلحظ أن مصر يمكن أن "تحتل من خارج أراضيها"؛ وذلك بالسيطرة المعادية لها على أرض الشام المتاخمة أو القريبة من حدودها الشمالية الشرقية، أو من خلال السيطرة والتحكم المعادي لها من الجنوب بالسودان أو غيره من دول منابع النيل.

ومن هنا ننظر في الشأن الفلسطيني وفي إنشاء دولة إسرائيل، وإذا كانت بريطانيا قد أدركت هذا الأمر إبان سيطرتها على مصر وتحكمها فيها، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ورثتها في السيطرة على العالم، وفي سياستها تجاه مصر والدول العربية وسائر أركان المعمورة منذ بدأ نجم الإمبراطورية البريطانية في الأفول بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وكانت هي –الولايات المتحدة الأمريكية– من دعم إسرائيل ودولتها من بعدُ وهي من تمتع بالآثار السياسية لهذا الاحتلال الإسرائيلي تجاه مصر والمنطقة العربية كلها.

وفي مواجهة هذا الأمر، لا نكاد نجد أيه مسألة التقت فيها سياسات كل من الملك فاروق ومصطفى النحاس زعيم الحركة الوطنية المصرية في الربع الثاني من القرن العشرين والمخاصم للملك فاروق، وكذلك جمال عبد الناصر الذي أطاح بالملك فاروق وحل محل النحاس في الزعامة الوطنية للبلاد بعد أن صفَّى حزب الوفد وألغاه، لا تكاد نجد اتفاقًا في أي أمر بين هؤلاء الثلاثة وتوجهاتهم وسياساتهم إلا اتفاقهم تمامًا على العداوة لدولة إسرائيل نشأةً واستمرارًا، إدراكًا لخطرها على مصر، ووقف كلٌ منهم ضد هذا الكيان الدخيل ما وسعه جهده وقدرته وظروف إعمال سياساته. كما نلحظ أنه ما من مرة انتكست فيها السياسات الوطنية المصرية وابتعدت عن طريق الاستقلال، إلا كان لإسرائيل شأن في هذا السعي للانتكاس، كما حدث في سنة 1956 ففشلت، وفي سنة 1967 فنجحت.

(2)

أنتقل إلى نقطة أخرى، تتعلق بسؤال عما الذي حدث لمصر ولدولتها ولشعبها حتى تجري سياسة دولتها على غير هذا الطريق الذي كان جمع بين الملك فاروق وزعيم الأمة في وقته مصطفى النحاس وقائد ثورة الاستقلال والتنمية منذ 23 يوليو 1952 جمال عبد الناصر؟ ما الذي حدث وجعل الدولة المصرية تسير في طريق تصفه الصحافة الصهيونية الآن في إسرائيل بأنه حلف استراتيجي بين مصر وإسرائيل؟

إن إسرائيل هي عدو استراتيجي لمصر، فكيف لدولة مصر أن تجري حلفًا استراتيجيًا مع العدو الاستراتيجي؟ كما أنه من المعروف في إطار الخبرة الوطنية المصرية خلال عشرات السنين الماضية، من المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية ساندت إسرائيل في قيامها الأول واستخدمتها ضد مصر في سياساتها التالية، وكانت الدولتان الأمريكية

والإسرائيلية متحدتين في سياساتهما منذ هذه النشأة وحتى الآن، وبذات درجة الوثوق والترابط بما يقطع بأنهما ليستا ذاتًا سياسة واحدة فقط ولكنهما تكادان تشكلان دولة واحدة، كما لو أن إسرائيل هي إحدى الولايات الأمريكية. وبهذا النظر التاريخي والسياسي تعتبر الولايات المتحدة عدوًا استراتيجيًا لحركة التحرر المصرية المستقلة، ورغم ذلك فإن ساستنا المصريين في مراكزهم الحاكمة للدولة المصرية يكررون القول الفصيح بأن مصر على تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة، أي أنها تتحالف استراتيجيًا مع من يرتبط بحلف وجود استراتيجي مع العدو الاستراتيجي. والسؤال الذي يرد على الذهن هو: كيف يمكن أن يحل هذا التناقض؟ وإذا قام تحالف استراتيجي مع عدو استراتيجي فضد من يوجه؟ وعلى أي أساس يقوم هذا التحالف؟ وما هي الأهداف التي يسعى لتحقيقها؟

هداني إلى الإجابة على هذا السؤال العويص، خطاب كان وجهه الرئيس السابق لمصر محمد حسني مبارك في 10 نوفمبر سنة 2003 إلى الهيئه البرلمانية لحزبه الحاكم "الحزب الوطني الديمقراطي" بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية لسنة 2003- 2004 وأذاع هذا الخطاب الأمينُ العام للحزب وقتها، السيد صفوت الشريف، في صحيفة الأهرام، فنشر في اليوم التالي في الصفحتين الأولى والثالثة، تحدث الرئيس عن مخاطر زيادة السكان في مصر ثم قال: "إننا لا نريد يومًا أن نصل إلى تلك الدول التي لا تهتم سوى بنسبة 10% من سكانها، وتترك الآخرين في العشوائيات دون رعاية أو تعليم". وكانت هذه العبارة من العناوين التي نشر بها الخطاب في الصحيفة، كما لو كانت تحمل تهديدًا للمصريين ببلوغ هذا المصير.

بهذا أفصحت الحكومة عما يجول في ذهنها من بدائل وحلول لما تواجه من صعوبات، وكشفت عن أنها تضع أمام نفسها من بدائلها العملية والواقعية ألا تعترف إلا بنسبة محدودة من السكان هي 10% أو أقل وتترك الباقي بغير رعاية ولا تعليم، وهي تحرص أن تسميهم "سكانًا" ولا تشير إليهم بوصفهم مواطنين؛ لأن السكان يمكن ألا يعتبروا مواطنين ذوى حقوق عليها، كما أنها تجردهم من وصف يجعلهم مشمولين بحاكميتها عليهم ومسئوليتها نحوهم، وهي ترى ذلك أمرًا ممكنًا ومطبقًا في دول أخرى، فهو بديل سياسي عملي وذو اعتبار وله سوابق حياتية في سياسات الدول.

و من هذه الإشارة ومع أخذها في الاعتبار من حيث كونها بديلًا سياسيًا عمليًا لما تنتهجه الحكومة من سياسات على مدى الفترة المعيشة، نجد ما يظهر أنها سياسة مطبقة فعلاً في العقدين الأخيرين أو أكثر قليلاً، فنلحظ أن التعليم العام قد انهار في المدارس الحكومية أو التي تشرف عليها الحكومة، ونلحظ أن العشوائيات قد انتشرت حول المدن بغير اهتمام بحل مشاكلها أو إيجاد بدائل لحدوثها، ونلحظ فعلا أن فقدان الرعاية يعم بين "السكان" في كل مجال. وإشارة الرئيس السابق إلى التعليم تكشف مثلاً حقيقة ما حدث، وهو انهياره شبه الكامل مع نشوء التعليم الخاص والأجنبي لقلةٍ محدودة بمصروفات باهظة لم تعرفها مصر قط في سابق تاريخها الحديث، ولا يقدر عليها إلا نخبة النخب من الأثرياء القادرين. وحتى في تاريخنا السابق على العصر الحديث قبل بدايات القرن التاسع عشر، كان التعليم مجانًا تقريبًا في الكتاتيب وفي الأزهر، ويُنفق على هذه الأنشطة العامة من أموال الأوقاف وأموال الزكاة، بل كان شباب من طالبي التعليم الأزهري يتقاضون "الجراية" من إدارة الأزهر وقتها.

ومن جهة أخرى، نلحظ مثلاً أن كثيرًا من الصناعات التي كانت قامت على مدى القرن العشرين قد توقفت أو آلت إلى مجال الخسائر الباهظة، وأن البطالة قد تزايدت، وأن النهضة في زراعة الأرض وإداراتها عن طريق الدورات الزراعية التي تشرف فيها الحكومة من ما قبل ثورة 23 يوليو 1952 أيضًا (مثل الدورة الخماسية لكل سنتين لمحاصيل

يحتاجها الوضع الاقتصادي للبلاد)، هذه النهضة قد توقفت وتركتها الرعاية الحكومة. كما كاد أن يتوقف النشاط الحكومي الفعلي لاستصلاح الأراضي، وأن النشاط الاقتصادي السائد الآن على مستوى المجتمع جذبًا لرؤوس الأموال المتاحة واستخداما للطاقة العاملة هو بناء المنشآت العقارية في المدن وغيرها، وذلك لفئة من المشترين والمستثمرين ليسوا في حاجة إلى السكن الفعلي لهذه الوحدات السكنية، ولكنهم يشترونها ويستغلون فيها أموالهم كمجرد تخزين لهذه الأموال في عينيات عقارية غير مطلوبة للاستخدام الحالي ولكنها ذات قيمة مستقرة. ومن الظاهر أن النشاط الصناعي والزراعي المهجور الآن إنما هو كذلك لأنه يحتاج دائمًا إلى عمل من عمال وأيد عاملة من غير الـ10% من السكان الذين اقتصرت رعاية الحكومة عليهم. وقد ظهر من مطالعة الصحف أن من النتائج الأولية للتعداد العشري لسكان مصر الذي يجري الآن في سنة 2017 تظهر أن بمصر 45 مليون وحدة سكنية في القرى والمدن، وأن منها عشرة ملايين وحدة بلا سكان أي غير مستعملة، ومن هذه الملايين العشرة ما يقل عن المليون يخص المصريين المقيمين بالخارج؛ بمعنى أن ثمه تسعة ملايين وحدة سكنية[1] أنشئت بغير حاجة آنية وبغير احتياج حالّ، ولنا أن نقدّر ما أُنفق في هذه المنشآت من رؤوس أموال وما كان يمكن أن ينتفع به منها في تشغيل الصناعات المتوقفة واستصلاح الأراضي الزراعية، وليس من سبب لهذا العوار إلا أن الدولة توجه الناس لاستثمارات لا يحتاجها كل سكانها وتضع كل قدرتها في إطار من اعترفت بهم من سكان البلاد في حدود نسبة لا تزيد على 10%.

كما يلحظ مثلاً أن فكرة التنمية الاقتصادية صارت تعتمد أكثر ما تعتمد وأكثر من أي وقت سابق، على السياحة بأكثر كثيرًا من الاهتمام بالزراعة والصناعة وتنميتهما، كما صار الاهتمام أكثر باستخراج الخامات الطبيعية والسعي لاكتشافها لتصديرها بحالتها الطبيعية لا بتصنيعها وإعدادها؛ وذلك يعني الحرص على استخراج الثروات بأقل احتياج للعمالة البشرية، ويصاحب ذلك الاتجاه، خروج الفئات النخبوية من أرض وادي النيل حيث تعلو نسبة الكثافة السكانية إلى مجالات مدن وأحياء بعيدة عن أرض وادي النيل، وقد تبلور مع هذا التوجه السعي لبناء عاصمة إدارية جديدة لمصر بعيدًا عن وادي النيل حيثما يسكن أكثر من تسعة أعشار المصريين؛ أي العمل على تهجير الحكومة وأجهزة الدولة المصرية من القاهرة عاصمتها لأكثر من ألف عام فضلاً عن سوابقها كالفسطاط والقطائع وغيرهما. وذلك لأن الحكومة تبنت فيما يُظن الاكتفاء بنسبة تدور حول 10% من سكان مصر ليكونوا هم المواطنين وحدهم دون السكان الباقين. والحاصل أيضًا أنه ظهر للحكومة من إحداث 25 يناير 2010 أن شعب الـ90% يمكن أن تتجمع جماهير غفيرة منه وتحاصر قيادات أجهزة الدولة الأساسية من قوات مسلحة، كما حدث في حي حدائق القبة، أو الشرطة كما حدث في أحداث شارع محمد محمود.

إن دولة الـ10% تحتاج إلى مصادر دخل لا تعتمد على العمالة الكثيفة، وهي تفتش عن ذلك في السياحة واستخراج الخامات من المناطق النائية البعيدة عن الوادي، وعن كل ما فيه من أنشطة العمالة الكثيفة في الزراعة والصناعة وغيرها. وحتى النشاط السياحي يجري التفضيل بشأنه والاهتمام الزائد لا بالسياحة للآثار الفرعونية والإسلامية التي تتركز في وادي النيل، إنما يجري التفضيل والاهتمام بشواطئ البحرين الأبيض والأحمر بعيدًا عن أرض الوادي، مثل السواحل الشمالية لمصر المتاخمة للصحراء ومثل شرم الشيخ والغردقة على البحر الأحمر.

1- من نتائج التعداد الرسمي التي نشرت فيما بعد أنه بمصر 16,2 مليون مبنى بها 43,2 مليون وحدة سكنية (الأهرام 2017/10/1، ص5). وذكر رئيس الجمهورية في تعقيبه على نتائج التعداد أنه أظهر أن ثمة 10 ملايين وحدة سكنية غير مشغولة (الشروق 2017/10/1). وذكر صلاح منتصر عن التعداد أن ثمة تسعة ملايين وحدة سكنية خالية وأن إجمالي المباني 16,2 مليون مبنى تضم 43 مليون وحدة سكنية وأن منها 4,6 مليون مبنى تضم 15 مليون وحدة سكنية أنشئت بعد سنة 2011 (الأهرام 2017/10/2).

وكان مما يتفق مع هذا النظر الذي يحصر مصر في عُشْر سكانها أو أقل، أن ينحصر كذلك جهاز الدولة ذو الفاعلية السياسية في التقرير والتنفيذ في قلة محدودة من النخب الحاكمة، وقد بدأ اتخاذ هذه السياسات من زيادة سلطات القلة الحاكمة على جماهير الموظفين في الأجهزة التابعة للدولة من التسعينيات من القرن العشرين، وذلك بهدف نزع الذاتية الخاصة بكل جهاز من أجهزة الدولة لديه تميز مهني وتاريخي وتجارب الأعراف السائدة من قديم ويحملها موظفوه وعماله، وكانت هذه الذاتية تنظمها القوانين وتتعبها أعراف العمل وأحكام المحاكم. ويجري بتعديل القوانين نزع هذه الذاتية لكي تكون لكل قيادة فردية في أي من مجالات العمل، سلطة طليقة في اختيار من دونها من مستويات، مما سبق أن عرضتُ له سابقًا في دراسة لي نشرت ضمن ما نشر في كتاب بعنوان "مصر بين العصيان والتفكك" وذلك في طبعتين سنتي 2006 و2010، ومما لا أجد مجالًا لتفصيله الآن. وأعقبتها بدراسة أخرى نشرت في ذات الكتاب بعنوان "هذه إمارة شرم الشيخ وليست دولة مصر".

ولكن، ما تتعين الإشارة إليه هو أن هذه السلطة الفردية والتي قامت ثورة 25 يناير للعدول عنها قد عادت على أكثر مما كانت عليه غلوًا وسيطرةً فيما آلت إليه الأوضاع من بعد.

(3)

إن ما حدث من أحداث في 25 يناير سنة 2011 قد أثبت لهؤلاء الداعين والعاملين على إنشاء وإبقاء "مصر الصغرى"، أي مصر الـ10% أو الأقل، أثبت لهم أن الحلول التوفيقية التي تعتمد على الاستبقاء الشكلي "لمصر الكبرى" والإحلال العملي لسياسات مصر الصغرى أو إمارة شرم الشيخ، هذه الحلول التوفيقية لن تجدي كثيرًا مادامت الدولة بأجهزتها الهامة باقية في وداي النيل وبين أحضان الشعب المصري برمته، وأنه لابد من الخروج كلية بالأجهزة ذات التقرير والتنفيذ من هذه الأحضان حذر أن يحدث ما حدث في الفترة من 25 يناير حتى 10 فبراير سنة 2011. فقد كان الظن من قبل أن شرم الشيخ بما فيها من سكَنٍ لرئيس الجمهورية ومن مكاتب وقاعات محدودة تكفي، وظهر أنه لابد من مدينة تسع كل الأجهزة الحيوية التي تحويها الدولة وتكون خارجة عن مجال التجمع السكاني العريض في أرض وادي النيل فنشأت فكرة "العاصمة الإدارية الجديدة".

إن التهديد الأساسي لمصر الصغرى إنما يأتيها من هذا التجمع الكبير الذي تسعى لاتمام الانسلاخ عنه، ويعلمنا التاريخ أن أي كيان سياسي ينسلخ عن كيان أكبر لابد لنجاح مسعاه في الانسلاخ أن يعتبر هذا الكيان الأكبر هو مصدر الخطر الرئيسي عليه، وذلك سعيًا لتحطيم أي محاولات للعودة والانجذاب إلى التشكل القديم بأفكاره وقواه وتشكيلاته وانتماءاته، ولأن الانسلاخ في جريانه إنما يحرص على إنهاء ما لايزال عالقًا من الروابط واللحمة مع التشكيلات الاجتماعية الجاذبة للقديم. ومن هنا نلحظ المبالغة في رفع شعار "الإرهاب" لا للقضاء عليه وحده، وهذا مسلك صحيح وواجب، ولكن المبالغة هي في إلصاق كل معارضة به وكل حركة احتجاج، والقصد من ذلك ليس مجرد مواجهة أعداء الحكم، إنما المقصود لدى المبالغين السعي لإزالة مثل الروابط القديمة والمضي في عملية الانسلاخ الفكري والسياسي والثقافي والتنظيمي والمجتمعي؛ أي إرساء تشكيلات تتفق في تكوينها التشكيلي وفي أجهزتها وفكرها مع جديد ينبني في نطاقه المحدود. وأنا لا أقصد بذلك الموقف من الإرهاب والعمل العنيف الذي يجب لصالح "مصر الكبرى" مقاومته وإنهاؤه، وإنما أقصد التضخم في هذا الأمر والمبالغة فيه وجعله هو الشكل الأضخم وأساس القرار الوحيد بمصر كلها على نحو استراتيجي طويل المدى.

ومن الطبيعي والمنطقي أنه متى اتضح مصدر الخطر لأي كيان أو سياسة واتضح التوظيف اللازم لمواجهة هذا الخطر، فإنه من الطبيعي أن يجري السعي للتحالف مع كل من يعادي هذا الخطر ومصدره. وهنا نلحظ الإجابة على السؤال السابق إثارته وهو كيف يمكن التحالف استراتيجيًا مع من يعتبر خصمًا استراتيجيًا، ويمكن من هذه الزاوية تتبع ما يجري من سياسات تنبع في الجانب الشرقي من حدود البلاد الشمالية، ومن هذه الزاوية أيضًا نفهم قصر مشروعات الإصلاح الاقتصادي على ما كان خارج وادي النيل والتركيز في ذلك على محور قناة السويس والنظر إلى إقليم قناة السويس بحسبانه مجالاً متميزًا في الساحة المصرية.

والحاصل أنه بدأ الحديث عن إقليم قناة السويس بوصفه منطقة ذات استقلال نسبي عن مصر وادي النيل في أوائل سنة 2013، وقد كان نشر في صحيفة "المصري اليوم" في 27 أبريل 2013 مشروع قانون أعدته الحكومة لا يتضمن أيه جوانب اقتصادية، إنما يكتفي بأن يذكر أحكامًا قانونية تفضي إلى عزل منطقة قناة السويس عن سيادة الدولة المصرية واستقلالها عنها وعدم تبعيتها إلا إلى رئيس الجمهورية بعيدًا عن أجهزة الدولة الإدارية، وبعيدًا عن نطاق القوانين والنظم المصرية المطبقه في سائر انحاء البلاد، وذلك تربصًا لسياسات تتبع لا ندري عنها شيئًا. وقد سبق لي أن نشرت مقالاً ناقشت فيه هذا وهاجمته وذلك في صحيفة "الشروق" في 10 مايو سنة 2013، ولقد استمر الاهتمام الجوهري بهذه المنطقة إلى الآن حتى بعد تغير النظام تمامًا في يوليو سنة 2013.

كما يُلاحظ أن السياسات تعدلت بالنسبة لعلاقة مصر بقطاع غزة الذي يسيطر عليه الفلسطينيون، وذلك من حيث تضييق الحصار على القطاع أكثر مما كان من قبل، مع الإجراءات التي اتخذت لإخلاء قطاع رفح المصري من المواطنين وغير ذلك مما لا يتسع المجال لتفصيله. وفي ذات الوقت الذي تنفذ فيه هذه الإجراءات، نلاحظ اهتمامًا مصريًا سعوديًا للحديث عن مشروعات في سيناء تمول من المملكة السعودية، وذلك حسبما ذكرت الأخبار عند زيارة الملك سلمان ملك السعودية لمصر في أبريل سنة 2016 وتوقيع وفده مع المصريين ما قيل في الصحف أنه 36 اتفاقية ومذكرة تفاهم قيمتها 26.5 مليار دولار لتطوير منطقة قناة السويس، وإنشاء شبكات المرافق والمنطقة الحرة والمشروعات السياحية على البحر الأحمر.

وكان من توابع هذا التوجه ما أُبرم من اتفاق بين مصر والسعودية خلال هذه الزيارة حول تحديد الحدود البحرية بين البلدين في البحر الأحمر، واشتمل على تنازل مصر عن سيادتها المؤكدة بالوثائق وأحكام المحاكم عن جزيرتي تيران وصنافير، وهما الجزيرتان اللتان كانت مصر تمارس سيادتها عليهما منذ بدايات القرن العشرين في سنة 1906، ويكفلان لمصر السيادة الكلية البحرية على مضيق العقبه والتحكم في الملاحة التي تأتي للخليج عبر هذا المضيق من مدخله الجنوبي، وقد صار المضيق بهذه الاتفاقية مشتركًا بين دولتين بما يكفل حرية الملاحة العالمية فيه، لا لإسرائيل وحدها ولكن لكل دول العالم وسفنه الآتية عبره. ولن يستفيد من ذلك إلا إسرائيل التي يقع ميناء إيلات التابع لها في أقصى شمال الخليج.

ونحن نذكر الحديث الإعلامي الذي أجراه الإعلامي وائل الإبراشي في قناة دريم في 13 يونيه 2017 مع الفريق أحمد شفيق الذي كان رئيسًا للوزراء في آخر عهد حسني مبارك في فبراير 2011 ووزير الطيران المدني منذ 2002، وهو حديث أصر فيه على سيادة مصر على الجزيرتين وأنهما من أرض مصر، كما أكدت أحكام مجلس الدولة من قبل، وذكر أن مضيق تيران بين الجزيرة وساحل سيناء عرضه ثمانية كيلو مترات وتعتبر بامتلاك الجزيرتين مياهًا مصرية، وأن ترك تيران للسعودية يؤدي إلى إزالة هذه السيادة المصرية عن مياه الخليج فيصير لكل من مصر والسعودية كيلو

متران بحريان فقط وتعتبر أربعة كيلو مترات الوسطى مياها دولية. وذكر أن هذا الطريق الدولي سيفتح لإسرائيل مشروعًا لإنشاء سكة جديد أو قناة بحرية موازية لقناة السويس تحل محل قناة السويس كطريق للتجارة العالمية أو نقوم كمنافس لها في هذا الشأن، وأن المسألة لا تفيد السعودية المتمسكة بهذه الجزيرة وإنما تفيد إسرائيل في الأساس.

(4)

يعلمنا القانون الدولي أن الدولة هي شعب على أرض له حكومة، والشعب وهو الجماعة السياسية التي تداخلت روابطها الثقافية والمصلحية هو حجر الزاوية في هذه الأركان الثلاثة، واستطراداً للحديث الجاري في هذه الصفحات يمكن القول بأنه متى هان الشعب على حكومته واستبدت به فلم تعد انعكاسًا ثقافيًا وسياسيًا ومصلحيًا له، متى حدث هذا فقد هانت الأرض أيضًا على هذه الحكومة من باب أولى، وصارت الحكومة لا تمثل انعكاسًا لهذا الشعب ولكنها صارت محدَّدة له وهي تعبرّ عن ذاتها وعن النخب المضمحلة المحدودة التي ترتبط بها وتتصل بها بروابط العلاقات الاقتصادية والمصالح السارية المشتركة.

ومن هنا نفهم الحراك الشعبي العريض غير التابع لتنظيمات متكونه بعينها في 25 يناير سنة 2011 اعتراضًا وخوفًا من الوصول إلى هذا المصير، ومن هنا نفهم مدى العنف والتضييق الذي واجهوا به هذا الحراك من بعد، ومن هنا المؤدَّى الحقيقي لما جرى التعبير عنه بهدف "الديموقراطية" في الحراك الشعبي الواسع، ومن هنا يجري الربط بين ما يظهر بوصف كونه أسلوب حكم مستبد وبين ما يتحقق منه بحسبانه إزاله لوصف المواطنة عن الشعب بحسبانهم مجرد "سكان". ومن هنا ندرك في مواجهة هذه الحالة أن مطلب الديموقراطية ليس محض مطلب لتعديل أسلوب الحكم الذي تدار به شئون المواطنين، ولكنه ينطوي على جوهر التحقق الفعلي والحقيقي للوجود السياسي لعامة الشعب لاتصافهم بوصف المواطنة، أي إنه ينطوي على الوجود الفعلي للوطن وللشعب أي إنه يتعلق بالتحقق الواقعي لما نسميه الجماعة السياسية التي هي أصل تكوين الدولة ومنبت وجودها وشرعيتها.

لقد كان لدينا دائمًا هدفان سياسيان نسعى لتحقيقهما ونخوض معاركهما بين كرّ وفرّ، وهما مطلب الديموقراطية ومطلب الاستقلال الوطني، وكانا على مدى القرن العشرين يبدوان كثيرًا كهدفين منفصلين، وكان مطلب الاستقلال الوطني يطغى على مطلب الديمقراطية بدليل قيام أحزاب وحركات سياسية تركز على هذا المطلب دون المطلب الآخر، وذلك في النصف الأول من القرن العشرين، وبدليل ما تحقق بعد ذلك في ثورة 23 يوليو 1952 من استقلال كامل لمصر طوال عهد جمال عبد الناصر، وتحقق ما تفرع على هذا الاستقلال السياسي الكامل من تنمية اقتصادية مستقلة ومن توجه للعدالة الاجتماعية، رغم أن الحكم كان استبداديًا تمامًا. ثم جاء العدوان الإسرائيلي على مصر في سنة 1967 ثم زوال حكم عبد الناصر بوفاته (رحمه الله) وعدول خلفه أنور السادات عن كافة سياسات الاستقلال السياسي، مما أقره وعمقه وأكد عليه حكم محمد حسني مبارك، حتى آل الأمر إلى ما آل إليه مما سبقت الإشارة إليه من اتباع سياسة 10% من السكان وترك الآخرين بغير رعاية ولا تعليم ولا غيرهما.

انتكست ثورة 23 يوليو 1952 لغياب المشاركة الشعبية في تفعيل سياساتها المستقلة، ولما ظهر جليًا في النصف الأخير من حكم حسني مبارك انفصال "مصر الصغرى" أي مصر 10% عن الشعب كله وسكان مصر جميعًا؛ قامت ثورة 25 يناير 2011 لتستجيب لهذا الدرس التاريخي وليكون مطلب الديموقراطية هو مطلب استعادة "مصر الكبرى" ذات الـ100% من مواطنيها. ولكن سرعان ما نهضت مصر الصغرى للانتكاس على هذا المطلب كما سبقت

الإشارة. وفي ذات الوقت حدث في البلاد العربية الأخرى، كل بأسلوب عمله وطريقه إنقاذه ما لاتزال نتائجه لم تتم فصولاً.

إن المسألة الآن في جوهرها وسياقها التاريخي وبعد التجارب السياسية المريرة التي جرت، هي مسألة الوجود الحقيقي السياسي والفعال للشعب العربي كله، في مصر وفي غيرها من بلاد العرب، كل في حدوده وسياق أحداثه، أن تتولى كل من هذه الشعوب والجماعات السياسية يجمعها كله زمام أمرها بنفسها، لا خضوعًا لإرادة أجنبية عنها ولا تفريط في وجودها العام الشامل لصالح نسبة قليلة من سكانها تملك زمام الأمر وحدها وتبدو أنها هي الشعب وهي الوطن، شأنها شأن الكيان الإسرائيلي الذي وعد به بلفور وأقامته الإرادة الأجنبية.

وما جرى في مصر بالأسلوب المصري من خلال سلطة الاستبداد، جرى في العراق بأسلوب مختلف وتجري محاولته في سوريا واليمن وليبيا بأساليب أخرى، فيستبدل بدولنا التي عرفناها على مدى القرن العشرين إمارات الـ10% البعيدة عن سكانها؛ سكان العشوائيات.

*****

فلسطين بين الثورة المصرية والثورة المضادة

محمد سيف الدولة*

أتناول هذا الموضوع من خلال ستة محاور كما يلي: الثوابت الوطنية والحقائق التاريخية، الكتالوج الأمريكي لحكم مصر أو نظام مبارك وإسرائيل، الرؤية الصهيونية لأى تغيير في مصر، الثورة المصرية وفلسطين، الثورة المضادة وإسرائيل، المهمات الملحة أمام القوى الوطنية المصرية.

أولا– الثوابت الوطنية والحقائق التاريخية:

في لحظتنا التاريخية الراهنة، من المهم أن نؤكد المؤكد، وأن نذكر بالثوابت العربية والوطنية التي يراد العصف بها:

- ستظل الأرض الواقعة شرق الحدود الدولية المصرية، بين نهر الأردن والبحر المتوسط هي فلسطين وليست إسرائيل، مهما اختلت موازين القوى الإقليمية والدولية، ومهما استسلمت الأنظمة العربية.
- وسيظل الكيان الصهيوني مشروعًا استعماريًّا غربيًّا يستهدف مصر والأمة العربية بقدر ما يستهدف فلسطين.
- وسيظل الاعتراف بإسرائيل جريمة تاريخية ووطنية وقومية وعقائدية، حتى لو اعترفت بها كل دول العالم، وكل الدول العربية.
- وستظل كامب ديفيد –وكذلك كل الاتفاقيات العربية–الإسرائيلية من أوسلو ووادي عربة ومبادرة السلام العربية– تمثل عدوانًا على القضية الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطيني، وانتصارًا ودعمًا للمشروع الصهيوني، مهما أصدرت السلطات المصرية والعربية المتعاقبة من بيانات وتصريحات تؤكد فيها التزامها بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.
- وستظل القوى أو التيارات أو الجماعات أو المنظمات أو الشخصيات الفلسطينية التي ترفض الاعتراف بشرعية إسرائيل، وتتمسك بكامل التراب الفلسطيني، هي الأكثر تمثيلاً للشعب الفلسطيني والأكثر تعبيرًا عن جموع الشعب العربي، مهما اتهمتها أمريكا أو إسرائيل أو الأنظمة العربية بالتطرف أو بالإرهاب.
- وستظل القوى أو التيارات أو الجماعات أو المنظمات أو الشخصيات الفلسطينية التي وقعت اتفاقات أوسلو واعترفت بإسرائيل وتنازلت لها عن 78% من فلسطين، وعن حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والكفاح المسلَّح، تمثل اختراقًا صهيونيًّا للصف العربي والفلسطيني، حتى لو كانت في السلطة، وحتى لو فازت بدولة منزوعة السلاح في حدود 1967، وحتى لو اعترفت بها مصر وكل الدول العربية وأمريكا والمجتمع الدولي ممثلاً شرعيًّا وحيدًا للشعب الفلسطيني.
- وستظل أي ثورة عربية أو حركة سياسية، لا تستهدف مواجهة المشروع الأمريكي الصهيوني، مجروحة في ثوريتها وفي وطنيتها.
- وستظل الأنظمة العربية الحالية تقدم فلسطين وشعبها ومقاومتها قرابين لإسرائيل والسيد الأمريكي، حفاظًا على بقائها ومصالحها واستجداءً للرضا والقبول والاعتراف.

ثانيا– الكتالوج الأمريكي لحكم مصر أو نظام مبارك الذي حاولنا إسقاطه وفشلنا:

كانت مصر تدار وتحكم منذ عام 1974، بموجب كتالوج وضعه الأمريكان للرئيس السادات ونظامه، فالتزم به هو ومبارك من بعده. ويعتبر هذا الكتالوج هو الدستور الفعلي والحقيقي لمصر، فله السيادة على دستور 1971، وعلى

* باحث متخصص في الشأن القومي العربي، رئيس حركة ثوار ضد الصهيونية.

كل الدساتير اللاحقة. وكان الهدف الرئيسي لهذا الكتالوج هو تفكيك مصر التي أنجزت النصر العسكري في 1973؛ تفكيكها مسمارًا مسمارًا، و صامولة صامولة.. واستبدالها بمصر أخرى غير راغبة في مواجهة إسرائيل، وغير قادرة على ذلك إن هي رغبت. فأمن إسرائيل هو الفلسفة والغاية التي من أجلها تم تصنيع مصر الجديدة؛ مصر على الطريقة الأمريكية. ولهذا الكتالوج المقدس، خمسة أبواب، خلاصتها كما يلي:

الباب الأول: يتمثل في أمرين: إبقاء سيناء رهينة؛ بحيث يمكن لإسرائيل أن تعيد احتلالها في أي وقت تشاء خلال أيام. وذلك بهدف وضع أي نظام مصري تحت تهديد وضغط مستمر، يجعله يفكر ألف مرة قبل أن يقدم على أي سياسة أو خطوة تغضب منه الولايات المتحدة وإسرائيل. ولقد فعلوها بتجريد ثلثي سيناء من القوات والسلاح، بموجب الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في المادة الرابعة من المعاهدة وبروتوكولها الأمني.

الباب الثاني:

هدفه: تجريد مصر من القدرة على دعم أي مجهود حربي جديد على الوجه الذي حدث قبل وأثناء حرب 1973، وذلك بتفكيك اقتصاد الحرب وبيع القطاع العام أو الخصخصة كما يقولون، والذي تمارسه الإدارة المصرية بنشاط وحماس منذ 1974 وحتى الآن، وهو ليس مجرد انحياز إلى القطاع الخاص أو إلى الفكر الرأسمالي والاقتصاد الحر، وليس قرارًا سياديًّا صادرًا عن وزارة الاقتصاد المصرية، وإنما هو قرار حرب صادر من وزارة الخارجية الأمريكية، الزمت به الإدارة المصرية، فالتزمته.

- وكانت مؤسسات: نادى باريس وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وهيئة المعونة الأمريكية، هي آليات الضغط والتنفيذ لإتمام هذه المهمة.
- وتم استبدال دور القطاع العام في دعم المجهود الحربي، بمعونة عسكرية أمريكية سنوية لمصر مقدارها 1.3 مليار دولار، يعتمدها الكونجرس في ميزانيته في مارس من كل عام، مقابل 2.4 مليار لإسرائيل، أصبحت اليوم 3.8 مليارات، (ورغم ذلك هناك دعوات أمريكية تتكرر سنويا لتقليص المعونة المصرية).
- وبهذه الطريقة ضمنوا ضبط الميزان العسكري لصالح إسرائيل، والإحاطة الدائمة بقدراتنا العسكرية، والتحكم فيها من خلال الخبراء وقطع الغيار وخلافه.
- إن صدور قانون الانفتاح الاقتصادي في مارس 1979 بعد شهرين من اتفاقية فض الاشتباك الأول، وقبل انسحاب القوات الصهيونية من سيناء ليس صدفة.

الباب الثالث:

وهو الباب الذي ينظم الحياة السياسية في مصر، فيرسم الخطوط الحمراء والخضراء، ويحدد معايير الشرعية ومحاذيرها، ويحدد من المسموح له بالعمل السياسي والمشاركة في النظام من الحكومة والمعارضة، ومن المحجوب عن الشرعية والمحظور من جنتها. وفى هذا الباب تم وضع الشرط الأمريكي الأساسي –بل والوحيد– لحق أي مصري في ممارسة العمل السياسي؛ وهو شرط الاعتراف بإسرائيل وحقها في الوجود ، والقبول بالسلام والتعايش معها.

- وعلى ذلك فإن أي جماعة أو حزب لا يقبل الاعتراف بإسرائيل، يحظر عليه المشاركة في العملية السياسية.
- وتمت صياغة ذلك بتأسيس نظام حزبي صوري، مكون من عدد محدود من الأحزاب على رأسها دائمًا حزب واحد يستاثر بالحكم وبالسلطة، يسمى بحزب مصر أو الحزب الوطني أو أي اسم، ولكن بشرط أن يكون في الصلب من برنامجه ما يفيد أن السلام خيار استراتيجي. والسلام –كما نعلم– هو الاسم الحركي لأمن

إسرائيل. وعلى ذلك فإن الالتزام الرئيسي لأي حزب حاكم في مصر يجب أن يكون هو: "أمن إسرائيل خيار استراتيجي".

- لقد وضع الأمريكان هذا الباب في الكتالوج خوفًا من أن يأتي خليفة لأنور السادات ينقلب على السلام مع إسرائيل كما انقلب هو على سياسة عبد الناصر بسهولة فائقة.
- ولقد ساعدهم على كل ذلك: طبيعة النظام السائد في مصر والذي يضع كل السلطات في يد رجل واحد هو رئيس الجمهورية، الذي يحكم البلد إلى أن يموت، ويفعل بها هو وحاشيته ما يريد، ويبطش بلا هوادة بكل معارضيه.

الباب الرابع :

ويتضمن بناء وتصنيع طبقة من رجال الأعمال المصريين موالية وتابعة للولايات المتحدة وصديقة لإسرائيل؛ طبقة تتبنى المشروع الأمريكي وتدافع عن النظام الجديد وتحميه ضد باقي طبقات الشعب وفئاته؛ طبقة تدافع عن السلام مع إسرائيل وعن التبعية لأمريكا، وترتبط مصالحهم معًا بروابط التوكيلات والتجارة والبيزنس.

- ولقد تم تصنيع هذه الطبقة بأموال المعونة الأمريكية الاقتصادية البالغة 815 مليون دولار سنويا منذ منتصف السبعينات والتي تقلصت فقط في السنوات الأخيرة.
- فقامت هيئة المعونة الأمريكية بالتعاقد مع مئات من الأفراد والشركات المنتقاة، على مئات المشروعات وبتسهيلات هائلة وصلت في بعضها إلى إقراضهم بفائدة آجلة 1.5% بأقل عشر مرات عن الفائدة السائدة في البنوك المصرية وفقا لبرنامج الاستيراد السلعي الأمريكي.
- وتمت المهمة بنجاح وتم تصنيع طبقة المصريين الأمريكان، وهي التي تملك مصر الآن وتديرها، وهي التي تعقد اتفاقيات البترول والغاز والكويز والسياحة مع إسرائيل، وهي التي أدخلت الشتلات الزراعية الإسرائيلية إلى مصر وصدرت الإسمنت إلى الجدار العازل هناك، وما خفي كان أعظم .
- وهي الآن تمتلك عددًا من الصحف والقنوات الفضائية والجمعيات الأهلية، وتوجه ما يصدر من تشريعات برلمانية. ومن رجالاتها تتشكل كل عام بعثات طرق الأبواب التي تحج إلى أمريكا كل عام لتصون العلاقات وتعقد الصفقات وتسجل التعليمات.
- أما عن باقي الشعب المصري فلقد وضعه الكتالوج في القوائم السوداء، فتم استبعاده وحصاره بالشقاء المستمر والبطالة وربطه في طواحين الجري وراء الاحتياجات المعيشية، بعد أن تخلت الدولة عنه ورفعت يدها عن قيادة التنمية في البلاد بأمر من الأمريكان ومؤسساتهم الاقتصادية الدولية.
- فخلت الساحة لتلك الطبقة وانفردوا بالبلد وبمقدراته وبمصائره.

الباب الخامس:

وغايته: عزل مصر عن الأمة العربية والإسلامية، وضرب أي جماعة أو فكرة أو عقيدة أو أيديولوجية تعادي المشروع الأمريكي الصهيوني:

- ولقد وضع الأساس القانوني لهذا الباب في المادة السادسة من معاهدة السلام التي نصت صراحة على أولوية هذه المعاهدة عن أي التزامات مصرية سابقة عليها، وبالذات اتفاقيات الدفاع العربي المشترك.

- كما ألزمت مصر في نفس المادة بعدم الدخول في أي التزامات جديدة تتناقض مع أحكام ونصوص المعاهدة الإسرائيلية.
- وكانت الخطوة التالية هي تشكيل جيش من المفكرين والكتاب والصحفيين والإعلاميين، مهمته توجيه مدفعية فكرية ثقيلة، إلى كل ما هو عربي وكل ما هو إسلامي وكل ما هو وطني أو تقدمي؛ جيش مهمته تجريد مصر من هويتها التاريخية والحضارية بصفتها جزءًا من كلٍّ عربي إسلامي في مواجهة مشروع استعماري أمريكي صهيوني.
- وكان المستهدف في هذا الباب هو وعي الناس ومعتقداتهم، من حيث هما خط الدفاع الأخير والأصلب عن الوطن.
- وافتتح الهجوم توفيق الحكيم عندما كتب في منتصف السبعينات مقالاً بعنوان "حياد مصر"، طالب فيه بأن تقف مصر على الحياد بين العرب وإسرائيل، كما وقفت سويسرا على الحياد في الحرب العالمية الثانية، وانضم له في الهجوم لويس عوض وحسين فوزى، وبدأوا حملة على عروبة مصر وعلى ما أسموه بالغزو العربي الإسلامي، ونادوا بالفرعونية وبالقومية المصرية وبحضارة 5000 سنة، وبالروابط التاريخية بيننا وبين اليهود ...الخ.
- ونجح في التصدي لهم حينذاك، نخبة من أشرف الكتاب الوطنيين على رأسهم أحمد بهاء الدين ورجاء النقاش وبنت الشاطئ. ولكنهم ما زالوا بيننا، ينشطون مع كل اعتداء جديد على الأمة، ينشطون بعد كل عدوان صهيوني على فلسطين، وبعد العدوان على لبنان 2006، وأثناء الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، وفي الانتفاضة الفلسطينية 2000، ومرات كثيرة أخرى ، كلما يكون مطلوبا التغطية على موقف الإدارة المصرية الصامتة أو المتواطئة مع المشروع الأمريكي والصهيوني.

كان ذلك هو الكتالوج الأمريكي بأبوابه الخمسة الذي كان يحكم مصر: رهن سيناء، تصفية القطاع العام، نظام سياسي أبدي يعترف بإسرائيل ويسالمها، طبقة رأسمالية تابعة لأمريكا وصديقة لإسرائيل ، مع استبعاد باقي الشعب واستنزافه، وأخيرا عزل مصر عربيا.

ثالثًا– الرؤية الصهيونية لأي تغيير في مصر: انسحاب مصر من السلام خط أحمر

في 4 سبتمبر 2008 ألقى آفي ديختر وزير الأمن الداخلي الصهيوني، محاضرة في معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، عن الاستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة، تناول فيها سبع ساحات هي: فلسطين، ولبنان، وسوريا، والعراق، وايران، ومصر، والسودان، نشرتها الصحف العبرية. وفي الجزء الخاص بمصر، كانت أهم المحاور كما يلي:

أ) الموقف من الأوضاع في مصر:

إن قاعدة أن مصر خرجت ولن تعود إلى المواجهة مع إسرائيل هي القاعدة الحاكمة لمواقفنا تجاه مصر، وهو موقف يحظى بالدعم القوي من الولايات المتحدة. فانسحاب مصر من اتفاقية السلام خط أحمر. ومن مصلحة إسرائيل بالتأكيد الحفاظ على الوضع الراهن في مصر. ومن أجل ذلك تحرص هي والولايات المتحدة على إنجاح جمال مبارك. وذلك في مواجهة أي من السيناريوهات الثلاثة الأخرى وهي: سيطرة الاخوان على السلطة، حدوث انقلاب عسكري مشابه ليوليو 1952، نجاح أي حركة جذرية في الوصول إلى السلطة عبر انتخابات حرة.

وفي مواجهة هذه الاحتمالات قررنا أن نعظم من تواجد ونشاط أجهزتنا التي تسهر على أمن الدولة وترصد التطورات داخل مصر الظاهرة والباطنة: إن عيوننا وعيون الولايات المتحدة ترصد وتراقب بل وتتدخل من أجل كبح مثل هذه السيناريوهات.

ب) استراتيجية أمريكا في مصر بعد وفاة عبد الناصر هي:

- إقامة مرتكزات ودعائم امنية واقتصادية وثقافية في مصر.
- نشر نظام للرقابة والرصد والإنذار قادر على تحليل الحيثيات التي يجرى جمعها وتقييمها ووضعها تحت تصرف القيادات في واشنطن والقدس والقاهرة.
- إقامة شراكة مع الطبقة الحاكمة وطبقة رجال الأعمال والنخبة الإعلامية.
- أقامت شراكة أمنية مع مباحث أمن الدولة والمخابرات العامة.
- تأهيل محطات استراتيجية داخل المدن الرئيسية في القاهرة والإسكندرية والإسماعيلية والسويس وبورسعيد.
- الاحتفاظ بقوة تدخل سريع من المارينز في النقاط الحساسة في القاهرة وجاردن سيتي والجيزة ومصر الجديدة بإمكانها الانتشار خلال بضع ساعات والسيطرة على مراكز عصب الحياة في القاهرة.
- مرابطة قطع بحرية وطائرات أمريكية في قواعد داخل مصر وبجوارها في الغردقة والسويس و...

ج) حول سيناء:

عندما انسحبنا من سيناء ضمنا أن تبقى رهينة، وقد تم ذلك بضمانات أمريكية أهمها:

- السماح لنا بالعودة إلى سيناء إن حدث انقلاب في السياسة المصرية تجاه إسرائيل.
- وجود قوات أمريكية مرابطة في سيناء تملك حرية الحركة والقدرة على المراقبة ومواجهة أسوأ المواقف وعدم الانسحاب تحت أي ظرف من الظروف.

رابعا– الثورة المصرية وفلسطين:

والآن بعد هذه المقدمة الضرورية، نستطيع أن نستعرض معًا مواقف الأطراف المصرية المختلفة تجاه قضية فلسطين بعد ثورة يناير 2011:

كان العنوان الفعلي الذي رفعه الجميع بعد الثورة هو أنه "لا وقت لفلسطين"، بحجة أنه: دعونا نهتم بمصر أولا ونركز عليها الآن، وبعد أن ننجح بإذن الله في بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، يكون لكل حادث حديث. وكان واضحًا في هذا الموقف العام، أنه يتبنى ذات النظرية الساداتية المباركية، التي تنطلق من أن فلسطين هي سبب كل مشاكل مصر، وأن العداء لإسرائيل أوردنا موارد الهلاك، وأنه علينا أن نهتم بشئوننا إن أردنا أن نتجنب تكرار ما حدث لنا في 1967.

جرى ذلك إلى الدرجة التي جعلت الجميع يقف موقفًا رافضًا من انضمام فلسطين إلى الربيع العربي؛ فحين دعا مئات الآلاف من الشباب الفلسطيني والعربي بعد الثورة المصرية مباشرة، إلى مسيرة كبرى إلى فلسطين وإلى انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثالثة في مايو 2011، متصورين "ببراءة" أن ثوار الربيع العربي سيرحبون بهم ويأخذونهم بالأحضان، ويسعدون بهذا الزخم الثوري الفلسطيني الذي سيمثل إضافة نوعية إلى جبهة الثورة العربية في مواجهة أعدائها من الأنظمة والأمريكان والصهاينة، إلا أنهم بدلاً من ذلك صدموا في أن دعوتهم لاقت صدًّا كبيرًا وصل إلى درجة التجريم السياسي، الذي عبر عنه أحد كبار الكتاب الليبراليين حين قال إنه من المحرَّمات على الثورة المصرية أن

تتحدث عن فلسطين، واتفق معه في ذلك داعية إسلامي شهير، فقال إن تلبية المصريين لهذه الدعوة في هذا التوقيت هو سلوك آثم.

إسرائيل أولاً:

أما على الضفة الأخرى من النهر وعلى العكس من ذلك تمامًا، كان السؤال الأول الذي تحرص كل الوفود الأمريكية والأوروبية على توجيهه للجميع، هو: "هل تلتزمون بالمعاهدة ؟" بما تتضمنه من الاعتراف بإسرائيل وبحقها في الحياة والوجود في الأرض التي نعرفها نحن بفلسطين!

ومن كان يرد بالإيجاب، كان يتم وضعه مبدئيًا في القائمة البيضاء الأمريكية، ومن كان يرفض كان يحتل مكانه الطبيعي في القائمة السوداء. وبالطبع دخلت كل القوى والأحزاب والأطراف المصرية في القائمة البيضاء !! أي إن الشرط الأمريكي والدولي للاعتراف بالثورة المصرية وبكل من فيها، كان هو اعترافها بإسرائيل والتزامها بالمعاهدة معها؛ (فالاعتراف بإسرائيل = الاعتراف بالثورة).

والخلاصة أنه في الوقت الذي رفعنا نحن فيه شعار "لا وقت لفلسطين"، رفعوا هم شعار "الأولوية لإسرائيل ولأمن إسرائيل ولإنكار فلسطين"؛ لتنكشف المواقف الحقيقية للجميع وهي أن الادعاء بتأجيل قضية فلسطين، لم يكن تأجيلا وإنما كان تعهدا وتجديدا للالتزام بما التزم به نظام مبارك.

وكان للشباب موقف آخر:

أما غالبية الشباب الثوري، فلقد اتخذوا موقفًا مغايرًا على طول الخط، فأعلنوا منذ اللحظة الأولى أن مواجهة المشروع الصهيوني هي جزء لا يتجزأ من مشروعهم الثوري، وترجموا هذا التوجه في سلسلة من المعارك والمواقف:

- ففي يوم الجمعة 8 أبريل، توجه بضعة آلاف من الشباب المتظاهر في ميدان التحرير، إلى السفارة الإسرائيلية في تظاهرة غاضبة ردًا على العدوان الصهيوني على غزة الذي أودى بحياة 19 شهيدًا، والذي كان هو العدوان الأول على غزة بعد الثورة المصرية، فكانت الرسالة التي يريد الشباب المصري إرسالها إلى إسرائيل أن مصر قد قامت فيها ثورة، وأن الأمور وموازين القوى قد تغيرت.
- وكانت هي المرة الأولى التي ينجح فيها المصريون منذ عقود طويلة في الوصول إلى السفارة الإسرائيلية التي كان الاقتراب منها من المحرمات منذ توقيع كامب ديفيد. وبالفعل توقف العدوان الصهيوني بعد ثلاثة أيام خوفًا من ردود الفعل الشعبية المصرية في ظل ظروف لم تعد فيها أجهزة الأمن بقادرة على التصدي للتظاهرات الشعبية على غرار ما كان يحدث في الماضي.
- وتكررت هذه المظاهرات بشكل أكثر عنفًا بعد قيام إسرائيل بقتل 5 جنود مصريين على الحدود المصرية "الإسرائيلية" في 18 أغسطس 2011 بدون أن تقدم أي اعتذار، وبدون أي رد فعل من الحكومة المصرية أو من المجلس العسكري.
- وتجددت المظاهرات مرة أخرى بعد قيام السلطات المصرية ببناء جدار خرساني عازل حول السفارة، مما تسبب في تصعيد المظاهرات واقتحام السفارة في 9 سبتمبر 2011، وهو ما أثار انزعاجًا أمريكيًّا إسرائيليًّا شديدًا، وضغوطًا على المجلس العسكري نتج عنها إعلان حالة الطوارئ في اليوم التالي مباشرة للاقتحام ولأول مرة بعد الثورة.

- وكان من أهم آثار مظاهرات الغضب إخلاء إسرائيل للمبنى الذي احتلته/شغلته سفارتها منذ عقود طويلة، وعجزها، لفترة، عن إيجاد مقر جديد لها.
- ولم يكن الأمريكان وإسرائيل والمجلس العسكري فقط الذين أصابهم الانزعاج، بل خرج قطاع كبير من النخبة الإعلامية والسياسية يدين ما حدث من اقتحام السفارة، ويكيل الاتهامات للمتظاهرين، وخرج المانشيت الرئيسى لجريدة المصرى اليوم يقول ((الثورة المصرية تغسل يدها من موقعة السفارة)) ! (علامة التعجب من عندنا).

جلعاد شاليط:

وكانت المحطة التالية لمصر الثورة مع فلسطين هي صفقة الإفراج عن الأسرى الفلسطينين مقابل إفراج المقاومة عن الجندي الإسرائيلي المختطف "جلعاد شاليط" والتي كان واضحًا فيها الهرولة الإسرائيلية لإبرامها؛ خشية مما قد تسفر عنه الأمور في مصر بعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وما قد يترتب عليها من خروج المجلس العسكرى وأجهزة الأمن المصرية من المشهد، وهي القنوات التي اعتادت إسرائيل أن تتواصل معها في مصر منذ توقيع المعاهدة.

جريمة رفح:

بعد هذه الصفقة، انزوى الملف المصري الفلسطيني الإسرائيلي مؤقتًا، إلى أن نصل إلى أغسطس 2012؛ حيث استشهد 16 جندي مصري على الحدود على أيدى جهة لا تزال مجهولة حتى تاريخه، وإن كانت تفوح منها رائحة صهيونية.

وما تلا ذلك من حملة سياسية شعبية مصرية ضد كامب ديفيد، طالبت بإلغاء أو تعديل المعاهدة وتحرير سيناء من القيود المفروضة عليها بموجبها، وهي الحملة التي لم تستمر طويلا والتى انتهت بتصريح ياسر علي المتحدث الرسمى باسم الرئاسة بأن مصر لا تفكر الآن في تعديل المعاهدة، مع عزوف المعارضة المصرية من ناحية أخرى عن الاقتراب من هذه القضية.

عامود السحاب:

تلا ذلك أزمة العدوان الصهيوني الجديد على غزة "عامود السحاب" في 14 نوفمبر 2012، والذي كان من ضمن أهدافه جس نبض الإدارة المصرية الجديدة، وهو العدوان الذي أودى بحياة 162 شهيدًا، والذي توقف بعد ثمانية أيام مقارنة بـ 22 يوما في عدوان الرصاص المصبوب 2009.

ولقد قامت مصر بسحب سفيرها من إسرائيل بعد ساعات من بداية العدوان، وتفجرت مظاهرات الغضب في عدة ميادين مصرية دعما للمقاومة الفلسطينية، ثم تم توقيع اتفاق للهدنة بين إسرائيل وفصائل المقاومة برعاية مصرية، تفاخرت به الإدارة المصرية، وتحفظت عليه المعارضة، ولم تشكُ منه الفصائل الفلسطينية بما فيها حركة الجهاد الفلسطينى المستقلة عن الإخوان المسلمين.

تلا ذلك حالة تواصل شعبي مصري فلسطيني غير مسبوقة، فتوافدت عشرات الوفود المصرية وآلاف من الناشطين على غزة للدعم وفك الحصار، حيث إنها كانت محرمة عليهم أيام مبارك، كما أن الضفة الغربية محرمة عليهم بسبب رفض غالبية المصريين دخولها بتأشيرة إسرائيلية، وظهر المشهد حينها أن حصار غزة في طريقه إلى الزوال.

مرسى ومعبر رفح:

ولكن رغم ذلك، ورغم كل ما يقال عن العلاقات الوثيقة بين الإدارة الإخوانية الجديدة للبلاد وبين حركة حماس، إلا أن إدارة محمد مرسي لم تقم بتحرير معبر رفح من القيود الإسرائيلية التي تضمنتها اتفاقية فيلادلفيا المصرية الإسرائيلية التي وقعها مبارك مع إسرائيل في عام 2005، فظلّ الحظر على دخول البضائع من معبر رفح، وظلت القيود الأمنية على دخول آلاف من الشخصيات الفلسطينية إلى مصر وفقا لما يسمى بقواعد التنسيق الأمني، كما رفضت مصر تلبية طلب الفلسطينيين بإقامة منطقة تجارة حرة على حدودها مع غزة، ولكن الملمح الأهم في هذه المرحلة كان هو بقاء ملف العلاقات المصرية الفلسطينية تحت إدارة جهاز المخابرات العامة، فلم ينتقل أبدا إلى محمد مرسى وإدارته.

شائعة الوطن البديل:

وبالتزامن مع هذه الانفراجة المؤقتة، انطلقت حملة مضادة، مصدرها على الأغلب عناصر أمنية محسوبة على نظام مبارك بالتعاون والتنسيق مع عناصر في السلطة الفلسطينية–أبو مازن، في الترويج لشائعة أن الإدارة المصرية الإخوانية بصدد بيع جزء من سيناء إلى الفلسطينيين فيما اشتهر بعنوان "الوطن البديل". وهو المشروع القديم الذي انطلق من أحد المراكز البحثية الإسرائيلية أيام مبارك، واستخُدم حينها للتحريض والتعبئة ضد الفلسطينيين، فعاد الحديث عن هذا المشروع للظهور مرة أخرى بلا سابق إنذار، لتوظيفه في الصراع السياسي الدائر في البلاد.

ورغم أن لا يوجد أي طرف فلسطيني أو مصري، تبنى هذا المشروع أو دافع عنه، ورغم أن الفلسطيني الذي يقاتل إسرائيل ويستشهد دفاعًا عن أرضه المغتصبة، لا يمكن له أن يتركها إلى وطن آخر، ورغم أن الفلسطينيين في غزة الذين ظلوا لسنوات طويلة من 1949 حتى 1967 تحت الإدارة المصرية، لم يتركوا فلسطين ولم يطلبوا الجنسية المصرية، ورغم ما حدث في 2008 من اقتحام أهالي غزة للحدود المصرية لشراء احتياجاتهم المعيشية، وعودتهم بعد ذلك عن بكرة أبيهم إلى منازلهم وأراضيهم ...

رغم كل ذلك إلا أن التعبئة الإعلامية تجاهلت كل هذا وأخذت تروج وتنفخ في هذه الشائعات، في إطار تصعيد التحريض ضد حكم الإخوان، وكالمعتاد كان الفلسطينيون هم الضحية.

خامسًا– الثورة المضادة وفلسطين: العصر الذهبي للعلاقات المصرية–الإسرائيلية:

في السنوات القليلة الماضية، كان للتقارب غير المسبوق مع إسرائيل، والتنسيق معها أمنيًا واستراتيجيًا، الدور الأكبر في بناء الشرعية والقبول الأمريكي والدولي للنظام الجديد بقيادة عبد الفتاح السيسي؛ فريقًا ثم مشيرًا فرئيسًا.

قبل ثورة يناير، صرح الدكتور/مصطفى الفقي المستشار السابق لمبارك، بأن أي رئيس لمصر يجب أن توافق عليه أمريكا وتقبل به إسرائيل. **وبعد الثورة، لم تختلف الأمور**. لكن الإضافة التي يقدمها النظام الحالي تحت قيادة عبد الفتاح السيسي، عمن سبقه، بما فيهم السادات ومبارك، هي أنه يطرح ويتعامل مع المعاهدة، على أنها من أهم الثوابت السياسية لمصر، ويكرر دائما بأنها أصبحت في وجدان كل المصريين، بعد أن كان النظام منذ عام 1979 يتعامل معها، بقاعدة "مُكره أخوك لا بطل".

وفي نقاش مع أحد "خبرائهم" العسكريين السابقين، قال: إننا في مصر كنا نتعامل دائما مع إسرائيل على أنها تحدٍّ، ولقد آن الأوان لأن نتعامل معها على انها فرصة(!).

لقد ذهب السيسي إلى أبعد مدى وصل اليه أي رئيس سابق في التقارب مع إسرائيل والتنسيق معها:

●4 مايو 2014: قال المرشح الرئاسي عبد الفتاح السيسي في معرض حديثه مع الإعلاميين إن "معاهدة السلام استقرت في وجدان المصريين.. وإنه لا يوجد عبث في هذا الكلام".

● 19 مارس 2014: في سابقة هي الأولى من نوعها، قامت إسرائيل بالدور الرئيسي، بالتعاون مع اللوبي الصهيوني في أمريكا، بالضغط على الإدارة والكونجرس الأمريكييْن، لاستئناف المساعدات العسكرية لمصر، بعد أن كانت منذ السادات تحرض على وقفها أو ربطها بحزمة من الشروط والمطالب الإسرائيلية.

●30 أبريل 2014: دراسة للكاتب "اريك تراجر" من معهد واشنطن لدرسات الشرق الأدنى أهم المراكز الأمريكية الموالية لإسرائيل بعنوان "استئناف المساعدات العسكرية لمصر: ضرورة استراتيجية".

● 22 أبريل 2014: نشرت وكالة رويترز تح عنوان "الأمن الأمريكي المصري الإسرائيلي المشترك"! ما يلي: قالت الولايات المتحدة يوم الثلاثاء إنها ستسلم 10 طائرات هليكوبتر أباتشي هجومية لمصر، وقالت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) إن وزير الدفاع تشاك هاجل أبلغ نظيره المصري بقرار رفع تعليق تسليم طائرات الأباتشي التي ستعزز عمليات مصر لمكافحة الإرهاب في شبه جزيرة سيناء. وقال الأميرال جون كيربي المتحدث باسم البنتاجون –وهو يروي ما دار في محادثة هاتفية بين هاجل ووزير الدفاع المصري الفريق أول صدقي صبحي–: "نعتقد أن طائرات الهليكوبتر الجديدة هذه ستساعد الحكومة المصرية في التصدي للمتطرفين الذين يهددون الامن الأمريكي والمصري والإسرائيلي".

● 23 يوليو 2014: جاء خطاب السيسي في ذكرى ثورة يوليو في خضم العدوان الصهيوني على غزة، متجاهلا العدوان، ومحايدا يساوى بين المعتدي والضحية، بل منحازًا لإسرائيل وناقدًا ومُسفهًا للمقاومة الفلسطينية، مليئًا بالمغالطات والأضاليل التقليدية من عصور السادات ومبارك من أن فلسطين هي سبب أزمتنا الاقتصادية وأننا حاربنا كثيرا من أجلها.. الخ، متناسيًا مشاركته لإسرائيل في حصار القطاع وإغلاق المعبر وتوتير الأجواء مما مهد للعدوان.

شهادات صهيونية اثناء العدوان على غزة في صيف 2014

- "أهم نتيجة للحرب على حماس هو تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع مصر": جريدة معاريف الإسرائيلية.
- "مصر وإسرائيل تنسقان لليوم التالي للحرب وستحرصان على عدم استفادة حماس من مشاريع إعادة إعمار غزة": معاريف.
- "أن المبادرة المصرية لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وغزة، صاغها وفد من المخابرات ووزارة الخارجية المصرية مع وفد أمني إسرائيلي، دون أي مشاركة من الفصائل الفلسطينية، ما حدا بحركة المقاومة الإسلامية، وبقية الفصائل، إلى رفضها": هاآرتس.
- "مصر وإسرائيل تلعبان مع المقاومة لعبة الشرطى الطيب والشرطى الشرير)) اليكس فيشمان يديعوت أحرنوت.
- "إذا كان يتعين أن تنجح الوساطة، فإنه يتعين أن يكون واضحًا أن هناك وسيطًا واحدًا فقط وأن إسرائيل تريد أن تكون مصر هي الوسيط": مسئول إسرائيلي لجيروزاليم بوست.
- "السيسي يشارك وجهة النظر نفسها مع واشنطن وإسرائيل عن كون حماس منظمة إرهابية وتهديداً استراتيجيّا".. "يمكن لواشنطن الاعتماد على السيسي كشريك لعزل حماس".. "السياسة المزدوجة حيال غزة

تشبه سياسة حقبة الرئيس المصري السابق حسني مبارك لكن مع اضطلاع مصر بدور دبلوماسي أصغر بكثير خلال الأزمات": اريك تراجر، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى.

- "(مصر-السيسي) ترى في حركة حماس تهديدًا، وأن إغلاق الأنفاق إلى رفح أغلق "أنبوب الأكسجين" الاقتصادي لها، وباتت تجد صعوبة في التسلح بصواريخ جديدة": إليعيزير مروم، الجنرال الاحتياط وقائد سلاح البحرية الإسرائيلية سابقًا، صحيفة "معاريف".

●12 أكتوبر 2014: استضافت مصر مؤتمرا دوليا يحمل عنوان "إعادة إعمار غزة" بعد العدوان الصهيوني الأخير، ولكن أهدافه وتوصياته الحقيقية والمنشورة هى نزع سلاح غزة، وهو ما ورد صراحة في كلمة عديد من الوفود على رأسهم كلمة عبدالفتاح السيسي.

● 30 أكتوبر 2014: قرار بإخلاء المنطقة الحدودية بسيناء من السكان وإقامة المنطقة العازلة التي كانت إسرائيل تطلبها منذ سنوات من السلطات المصرية، رغم ما يمثله ذلك من خطر جسيم مع عدو متخصص في اغتصاب واستيطان الأراضي العربية، ورغم أن مبارك ومؤسساته لطالما رفضوا ذات المطلب الإسرائيلي.

●29 أكتوبر 2014: مقال مهم بعنوان "رؤية الرئيس السيسي للعالم" المنشور في موقع معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى بتاريخ 29 أكتوبر 2014، للسفير مارك سيفرز- نائب رئيس البعثة الدبلوماسية في القاهرة سابقا. جاء فيهما يلي: "تم التأكيد على تعاون السيسي الأمني الوثيق مع إسرائيل في سيناء وعلى تفهمه لمخاوف إسرائيل الأمنية في غزة من خلال تقدير خاص من الجيش المصري والاستخبارات المصرية لموقف إسرائيل الداعم .. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى المزيد من التعاون الأمني وراء الكواليس ما بين إسرائيل ومصر".

● 1 نوفمبر 2014: كتب رون بن يشاي، كبير المعلقين العسكريين في صحيفة "يديعوت أحرنوت" "إن كلاً من جهاز المخابرات الداخلية "الشاباك" وشعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" يتوليان مهمة جمع المعلومات الاستخبارية عن تحركات الجهاديين في سيناء، ويتم نقلها للجانب المصري، مشدداً على أن «تقاسم العمل» بين الجيشين المصري والإسرائيلي يتم وفق "قواعد ثابتة".. إن الجيشين المصري والإسرائيلي يتقاسمان المسئوليات في الحرب على الجماعات الجهادية في سيناء، بحيث يقوم الجيش المصري بشن الحرب الفعلية على "الجهاديين"، في الوقت الذي تتولى فيه إسرائيل توفير المعلومات والتقديرات الاستخبارية استناداً إلى مصادرها البشرية والإلكترونية".

●2014/11/20: قال السيسي لقناة فرانس 24: "لن نسمح أن تستخدم أراضينا لشن هجمات على إسرائيل جارتنا"، وإن "إنشاء المنطقة العازلة كان ضرورة قديمة تأخرت كثيرا"، وإنه "من كان يتوقع منذ 40 سنة أن السلام بين مصر وإسرائيل سيستقر بهذا الشكل".

●نوفمبر 2014: احتفلت السلطات المصرية بالذكرى المئوية للحرب العالمية الأولى، تلك الحرب التي كانت وبالاً علينا جميعًا، ففيها تم تقسيمنا بموجب اتفاقيات سايكس-بيكو، وتم توزيعنا كغنائم حرب على المنتصرين من الأوروبيين، وخرجت منها كافة الأقطار العربية وهي ترزح تحت الانتداب/الاحتلال البريطاني أو الفرنسي أو الإيطالي الذي استمر إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي كان سببًا رئيسيًّا في تخلفنا ونهب ثرواتنا. وفيها بدأ تدشين المشروع الصهيوني بإعطاء اليهود الحق في وطن قومي في فلسطين بموجب صك الانتداب البريطاني 1922، ومن قبله وعد بلفور المشئوم 1917.

● 2014/11/23: قال في حديثه مع "صحيفة كوريري ديلا سيرا" الإيطالية، الذي قدم فيه اقتراحه "المريب" (باستعداده لإرسال قوات مصرية إلى الدولة الفلسطينية بعد قيامها كضامن لأمن إسرائيل ولطمأنتها، وأنه تحدث طويلا مع نتنياهو في هذا الشأن).

●22 يناير 2015: قال في مؤتمر ديفوس بسويسرا : "مكانش حد قادر يسافر في عقل ووجدان الرئيس السادات، لما طرح تصوره للسلام، مكانش حد قادر يشوف ده، لكن الزمان والتغير والسنين أكدت صواب رؤيته وعبقرية فكرته". وقال: "مصر كان لها دور محوري دائما، وهي الدولة الأولى التي خطت نحو السلام مع إسرائيل .. ولم يكن أحد يتصور .. أن السلام بين مصر وإسرائيل سيكون بالشكل الذي نراه اليوم".

●31 يناير 2015: قضت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة بأن كتائب القسام هي جماعة إرهابية، لتسجل سابقة لم تحدث من قبل في تاريخ المحاكم المصرية والعربية منذ بداية المشروع الصهيوني منذ ما يزيد عن قرن من الزمان، حتى في أشد لحظات التوتر بين الأنظمة المصرية وبين الفلسطينيين، فمحاكم السادات لم تفعلها في عزّ اتفاقيات كامب ديفيد.

●28 فبراير 2015: صدور حكم آخر من محكمة القاهرة للامور المستعجلة باعتبار حماس منظمة ارهابية. (ولقد تم إلغاء الحكمين في الاستئناف).

●12 مارس 2015: قال عبد الفتاح السيسي، في معرض حواره مع جريدة الواشنطن بوست ردا على سؤال الصحفية "لالى ويمث" كيف يرى التهديد من جانب إيران؟ وهل يتفق على أنه لا يجب أن تمتلك سلاحًا نوويًا؟ رد السيسي بقوله: "نفهم أن الرئيس أوباما منخرط في إجراءات عديدة لمعالجة هذا الأمر. يجب أن نعطيه وقتا ... وفي هذه الأثناء، *يجب أن نتفّهم مخاوف إسرائيل*".

●30 مارس 2015 في ذكرى يوم الأرض، وفى شرم الشيخ، مدينة "السلام"، مدينة كامب ديفيد، وعلى بعد أمتار من فلسطين المحتلة منذ 1948، اجتمع الحكام العرب ليقرروا شن حملة عسكرية على الحوثيين في اليمن، وغابت فلسطين تماما عن كلماتهم.

●21 يونيو 2015 عينت مصر حازم خيرت سفيرًا لمصر في تل أبيب أول سفير لها لدى إسرائيل منذ عام 2011.

●17 أغسطس 2015ـ نشر جيسون آيزاكسون عضو اللجنة الأمريكية اليهودية، مقالًا بعنوان *"أصبح المصريون وقياداتهم أكثر دفئا تجاه اليهود وإسرائيل"* ، ونشرته وكالة التلجراف اليهودية "JTA" وتداولته عدد من الصحف والمواقع الإسرائيلية، على رأسها جريدة الجورزاليم بوست. استشهد المقال والصحف التى نشرته بالزيارة التي قام بها إلى القاهرة، وفد الجنة الأمريكية اليهودية للقاهرةThe American Jewish Committee (AJC) -، فتحدث عن الحفاوة التي استقبلهم بها الرئيس المصري، والتى ناقشوا فيها عديد من الموضوعات على رأسها *"كيف يمكن لمصر وإسرائيل أن يتعاونا معًا ضد الاتفاق النووى الايرانى"*؟

● 11 أغسطس 2015: نشرت الجورزاليم بوست تقريرا عن الزيارة التى قام بها وفد آخر من الكونجرس لكل من مصر وإسرائيل في 10 أغسطس الجاري، بترتيب من مؤسسة حلفاء إسرائيل Israel Allies Foundation، وهي الزيارة التي حرصت المؤسسة على ترتيبها في سياق التواصل مع المعارضين للاتفاق

النووي، وأن الوفد قد عقد لقاءات مغلقة مع عدد من المسئولين المصريين، ولقد أعلن الوفد بعد الزيارة بأن" *مصر مثل إسرائيل ترفض الاتفاق النووي مع إيران*" .

● 11 أغسطس 2015: نقلت وكالات الأنباء أن مطار القاهرة الدولى استقبل 11 أغسطس وفدًا إسرائيليًا في زيارة سريعة، التقى خلالها عددًا من المسئولين المصريين، وكان على رأسه المحامي "اسحق مولخو"، المقرب من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وكبير المفاوضين السابق مع الفلسطينيين، ولم يتم إطلاع وسائل الاعلام عن أى تفاصيل بشأن هذه المباحثات التي اتسمت بطابع السرية.

● 11 أغسطس 2015: واشنطن تلوح بسحب قواتها من سيناء، ومن ضمن الأسباب التي طرحها ديفيد ساترفيلد المدير الأمريكي للقوات هو الاستقرار الكامل في العلاقات المصرية الإسرائيلية، التي وصفها أحد المصادر الأمريكية "بدفء متميز بين مصر وإسرائيل لا يحتاج معه البلدان لطرف ثالث إطلاقا".

●2015/9/9 إعادة فتح مقر السفارة الإسرائيلية بعد أربع سنوات من إغلاقها على أيدي شباب الثورة، وفى ذات يوم إغلاقها في 2011/9/9، في مكايدة مصرية إسرائيلية مشتركة ضد ثورة يناير.

●2015/9/27 دعا في حديثه مع وكالة الاسوشيتدبرس على هامش زيارته للأمم المتحدة إلى توسيع السلام مع إسرائيل. وتلقى شكر خاص من نتنياهو ومجلس وزرائه على هذه الدعوة.

●30 أكتوبر 2015: مصر تصوت لصالح إسرائيل لجنة الأمم المتحدة للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي ومقرها فيينا.

●26 نوفمبر 2015 في سابقة هي الأولى من نوعها وبالمخالفة لقرار الكنيسة الأرثوذكسية تحت رئاسة البابا الشنودة بحظر السفر إليها إلا بعد تحررها، ودخولها كتفًا إلى كتف مع الإخوة المسلمين المصريين. سافر البابا تواضروس الثاني ووفد يضم 8 من كبار القساوسة، متوجها على رأس وفد كنسي إلى القدس، عبر مطار تل أبيب، بذريعة المشاركة في جنازة الأنبا "إبرام" مطران القدس والشرق الأدنى.

●15 فبراير 2016: صرح وفد اليهود الأمريكان أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قد قال لهم أثناء لقائهم معه عن نتنياهو إنه "زعيم وقائد لديه قوى جبارة، تساعده ليس فقط في إدارة دولته، وإنما يمكنها أن تحقق التقدم وتعزز المنطقة كلها والعالم".

●8 فبراير 2016: صرح وزير الطاقة "يوفال شتاينيتز" إن قيام مصر بإغراق الأنفاق التي يحفرها الفلسطينيون تحت الحدود المصرية مع قطاع غزة جاء بطلب من إسرائيل.

●خطاب أسيوط 2016/5/17: تحدث فيه عن عيد الاستقلال الإسرائيلي، وعن السلام الدافئ، وعن الثقة والطمأنينية الحالية وغير المسبوقة مع إسرائيل. وناشد القادة الإسرائيليين والأحزاب الإسرائيلية من أجل السلام وكأنه يجهل طبيعة الكيان الصهيوني من الداخل الذي يجمع بكافه أطيافه وأحزابه على هدف ابتلاع باقي فلسطين، واختزل الصراع العربي الصهيوني بالأزمة بين إسرائيل والفلسطينيين وعبر عن تفهمه لحاجة إسرائيل إلى ضمانات لأمنها في مواجهة أي دولة فلسطينية وتنبأ بأن السلام سيجلب خيرًا كثيرًا للجميع بما فيهم الإسرائيليون وصفه بالعجب العجاب، وقال إنه التقى بأبو مازن، وأخفى ما تسرب بعد ذلك بعام من لقائه السري مع نتنياهو بالقاهرة قبلها بعدة أيام.

●16 يونيو 2016: حازم خيرت السفير المصري في (إسرائيل) يشارك في مؤتمر هرتسيليا السادس عشر؛ وهو مؤتمر يعقد في مدينة هرتسيليا بالأرض المحتلة، التي سميت هكذا نسبة إلى تيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية ومنظمتها العالمية. وينعقد سنويًا منذ عام 2000 تحت رعاية الدولة الصهيونية، ويتناول كل القضايا التي تتعلق بتحديات الأمن القومي الإسرائيلي على كافة المستويات، وطبيعة المخاطر المحدقة بإسرائيل، والتصورات عن مستقبل إسرائيل في السنوات والعقود القادمة.

●30 يوليو 2016: مقال بجريدة الشروق لكاتب ينتمى إلى مركز دراسات وثيق الصلة بالأجهزة السيادية هو "المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط"، ينادى فيه بتجاوز التطبيع مع إسرائيل إلى مرحلة الشراكة المصرية الإسرائيلية تحت القيادة الأمريكية.

●2016/12/22: بعد مكالمة تليفونية من دونالد ترامب، طلب عبد الفتاح السيسي من البعثة المصرية في مجلس الأمن تأجيل التصويت على مشروع قرار بوقف المستوطنات الإسرائيلية، وسط حالة من الصدمة والذهول العام، لم تقتصر على الفلسطينيين والعرب فقط، بل شملت عديد من المراقبين الأجانب. وفى غضون لحظات خرجت وسائل الاعلام الإسرائيلية تشيد بالموقف المصري الذي أنقذ المستوطنات الإسرائيلية من إدانة دولية، وتشيد بنتنياهو لنجاحه في "تدشين شبكة علاقات شخصية مع السيسي تحقق لإسرائيل عوائد استراتيجية".

وقال العضو الجمهوري في مجلس النواب الأمريكي دانا روراباخر في تصريحات لموقع "بريتبارت" الإخباري: "إن الرئيس عبدالفتاح السيسي أثبت أنه صديق للولايات المتحدة حين سحب مشروع قرار الاستيطان الذي يدين إسرائيل بالأمم المتحدة بناء على طلب الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب ... وإنه "مدافع عن كل الأمور الخيرة التي نؤمن بها"... وإنه "أساسي بالتأكيد لأمننا القومي....وأكثر أهمية لأمننا القومي ولهزيمة عدونا الرئيسي، وهو الإرهاب الإسلامي المتشدد... وإنه أكثر أهمية من وجود فرقة كاملة جديدة في الجيش، إنه بالتأكيد أهم لأمننا الوطني من الطائرة إف-35))

●26 أبريل 2017: في كلمته في مؤتمر الشباب بالإسماعيلية، السيسي يهين تاريخنا ويهيل التراب على نضال الشعب المصرى، ويصرح أن السلام أنقذنا من الضياع.

● 21 اغسطس 2016: سامح شكري وزير الخارجية المصري يبرئ إسرائيل من الإرهاب بذريعة أنه ليس هناك اتفاق دولي على هذه المسألة.

●10 يوليو 2016: سامح شكري وزير الخارجية المصري يزور (إسرائيل) في أول زيارة من نوعها منذ عام2007، ويتحدث في كلمته عن "المشتركات" بين العرب وإسرائيل وعن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي مساويًا بين العدو الصهيوني والشعب الفلسطيني، بين الاحتلال والضحية، وعن الشعب الإسرائيلي وأمن واستقرار واستقلال إسرائيل، وحقها في حياة مستقرة داخل حدود آمنة.

●27 سبتمبر 2016: القنصل المصري في ام الرشاش المحتلة (إيلات) يشارك في الاحتفال الصهيوني بتغيير اسم معبر طابا من الجهة (الإسرائيلية) إلى اسم معبر بيجين احتفالا بالذكرى 38 لموافقة الكونجرس على اتفاقية كامب ديفيد.

●19 فبراير 2017 "اجتمع السيسي ونتنياهو وَعَبد الله وجون كيري سرًّا في الأردن في فبراير ٢٠١٦": خبر نشرته جريدة هآرتس الإسرائيلية وأكده نتنياهو، قبل أن يؤكده بيان من الرئاسة المصرية، في صياغة مراوغة.

●12 يونيو 2017: نشرت صحيفة هاارتز الإسرائيلية تقريرا عن"زيارة سرية" إلى القاهرة قام بها نتنياهو في أبريل 2016 بصحبة إسحاق هرتزوغ زعيم المعارضة الإسرائيلية وفريق من المستشارين والخبراء الأمنيين، للقاء السيسي في قصر الرئاسة.

●25 أبريل 2017: كشفت مناقشات لجنة الكونجرس للمساعدات الخارجية عن تقارير تفيد بإقلاع مروحيات مصرية من المطارات الإسرائيلية لتنفيذ مهام عسكرية في سيناء.

المشروع الأمريكي لتأسيس حلف عسكري عربي إسرائيلي تحت القيادة الأمريكية:

جاءت زيارة ترامب إلى السعودية لتدشين هذا الحلف الذي تم الكشف عن أهدافه للمرة الأولى في ورقة أعدها مستشار الأمن القومي الأمريكي المستقيل الجنرال فلين ونشرتها جريدة الأهرام في عددها الصادر بتاريخ 20 نوفمبر 2016، والتي تتحدث عن تأسيس منظمة جديدة باسم "منظمة اتفاقية الخليج والبحر الأحمر" لتكون بمثابة حلف عسكري جديد تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية وعضوية مصر والسعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وسلطنة عمان والأردن، تحتل فيها إسرائيل صفة المراقب، وتكون لها ثلاثة أهداف محددة هي: القضاء على داعش، ومواجهة إيران، والتصدي للإسلام المتطرف.

●أبريل 2016-يونيو 2017: التطبيع السعودي الإسرائيلي برعاية مصرية من بوابة تيران وصنافير في سياق صفقة القرن لدمج إسرائيل في المنطقة.

●فبراير 2017: تسريب مفاوضات سامح شكري وزير الخارجية المصري مع الجانب الإسرائيلي حول اتفاقية تيران وصنافير.

● 24 يونيو 2017: السيسي يصدق على اتفاقية ترسيم الحدود المصرية السعودية.

● 25 ابريل 2017: اجتماع بشأن مصر في لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس، ورد فيه أن المروحيات العسكرية المصرية تقلع من مطارات إسرائيلية لتنفيذ مهمات في سيناء[1].

هذا بالإضافة إلى أحاديث وتصريحات عديدة مسجلة ومنشورة لنتنياهو يؤكد فيها دائما على أن مصر وعدد من الدول العربية لم تعد تنظر لإسرائيل على أنها عدو وإنما بصفتها حليفا لها.

لقد أصبح واضحا للجميع منذ فترة طويلة، أننا نعيش تحت حكم السيسي في "العصر الذهبي للعلاقات المصرية الإسرائيلية"، وأن إسرائيل هي بوابته الرئيسية لنيل الاعتراف والقبول والرضا والدعم الأمريكي والدولي.

سادسا- المهمات الملحة امام القوى الوطنية المصرية:

لقد انتصرنا في 11 فبراير 2011 بسبب وحدتنا. ولكننا انقسمنا بعد ذلك حتى نجح النظام في العصف بثورتنا: انقسمنا على قضايا فرعية بعيدا عن القضية الرئيسية التي تستحق كل جهودنا وثورتنا ودماء شهدائنا وهي تحرير مصر من النظام الأمريكي الحاكم بعناصره الخمسة:

1- فيما يلي الرابط: https://goo.gl/b82hJ2

1) سيطرة أمريكية كاملة على الاقتصاد المصرى.
2) احتكار وسيطرة أمريكية على التسليح المصري.
3) تبعية مصرية كاملة في سياساتنا العربية والإقليمية والدولية .
4) قوات أمريكية في سيناء لحماية إسرائيل مع تجريدها من القوات المصرية
5) طبقة حليفة للعدو الأمريكي من رجال النظام و الدولة ورجال الأعمال تستأثر بكل الثروات والسلطات وكانت في القلب من قوى الثورة المضادة منذ اللحظات الأولى.

إنها دعوة للمراجعة و التصحيح والوحدة موجهة إلى كل منا: إلى الذين اكتفوا بالتركيز منذ اللحظة الاولى على الاصلاح السياسى والدستورى فقط، ولم يروا في نظام مبارك سوى الفساد والاستبداد ولم يروا تبعيته الكاملة للولايات المتحدة، وعلاقته الوثيقة بإسرائيل، والذين قرروا اتقاء شر الأمريكان وغضبهم وخافوا من الفيتو الأمريكي على نتائج الانتخابات وأرسلوا تطمينات للأمريكان بالتزامهم بكافة السياسات الرئيسية لنظام مبارك تجاه إسرائيل وأمريكا، وعلى رأسها اتفاقيات كامب ديفيد، والذين اكتفوا فقط بالتركيز على العدالة الاجتماعية دون ربطها بهدف الاستقلال الوطني، والذين اكتفوا في بدايات الثورة في نقدهم للمجلس العسكري بالانتهاكات الحقوقية دون التعرض إلى عمق التبعية العسكرية للأمريكان في المعونة والتسليح والتدريب، والذين تورطوا وسقطوا بوعى أو بدون وعى في الاستقطاب الوهمي بين المدنيين والاسلاميين. والتى انتهت بتصفية الثورة بجناحيها الإسلامي والمدني معا... على كل هؤلاء أن يعملوا معا من أجل التوحد على مشروع وطني تحرري ديمقراطي مدني عادل ضد نظام (تابع) وفاسد ومستبد، وأن يعملوا معا على إحياء المشروع الثوري المصري الأصلي الذي تبلور في سبعينات القرن العشرين لتحرير مصر من الكتالوج الأمريكي في نسخته الحديثة تحت قيادة عبد الفتاح السيسي خليفة السادات ومبارك.

*****

خبرة تطور الصراع العربي–الإسرائيلي: الاحتلال والمقاومة عبر مائة عام

مروة يوسف*

مقدمة:

يمكن أن نرجع بداية الصراع العربي الإسرائيلي الصهيوني إلى نهايات الدولة العثمانية وتصاعد النزعة الصهيونية في أوروبا، ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت مظاهر الضعف تظهر على الخلافة العثمانية، وما تبعه ذلك من ضعف المناطق التي تسطير عليها وضمنها المنطقة العربية مما أدي إلى ظهور حركات مناوئة للخلافة، وفي نفس الوقت بدأت قوى أخرى في الظهور خاصة في أوروبا مثل فرنسا وبريطانيا حيث وجه الاثنان أنظارهما إلى أنحاء الخلافة العثمانية للاستيلاء عليها، ومن جانب آخر تصاعدت النزعة الصهيونية في أنحاء العالم وعلى أثرها انعقدت المؤتمرات الصهيونية لإيجاد وطن قومي لليهود كما كان تيودور هرتزل يحلم. ثلاثة عوامل رئيسية أسهمت في تشكيل ما أصبح يطلق عليه الآن الصراع العربي–الإسرائيلي والذي اتضحت معالمه مع هزيمة الخلافة العثمانية في الحرب العالمية الأولى.

ونستطيع أن نحدد بدايته باتفاقية سايكس–بيكو والذي فيه قررت كل من بريطانيا وفرنسا تقسيم المنطقة العربية بينهما، وتتشابك تلك الوقائع بشكل مركب لإعادة تشكيل المنطقة خاصة فيما يتعلق بإنشاء وطن قومي لليهود خاصة مع تصاعد الحركات الرافضة لوجودهم في أوروبا، إلا أن ما جعل الصراع واقعًا حقيقيًا هو وعد بلفور، فهو عبارة عن رسالة من وزير الخارجية البريطاني إلى أحد الأغنياء اليهود في بريطانيا ونصه كالتالي:

"عزيزي اللورد روتشيلد.. يسرني جدًا أن أنقل إليكم بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي المتعاطف مع أماني اليهود الصهاينة، وقد عرض على الوزارة وأقرته: إن حكومة صاحب الجلالة ترى بعين العطف تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق تلك الغاية، على أن يفهم جليًا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين، أو الحقوق والوضع السياسي التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر). وسأكون ممتنًا إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علمًا بهذا التصريح" ....المخلص/ آرثر جيمس بلفور[1]

جاء ذلك الخطاب والذي عرف لاحقًا بوعد بلفور ليضع المشروع الصهيوني في مساره المتوافق مع إنشاء دولة قومية لليهود خاصة في فلسطين، وعلى الرغم من ذلك فلم يكن الخطاب أي قوة قانونية تذكر في تحقيق ذلك الحلم اليهودي، خاصة أنه في وقت إصدار تلك الوثيقة 2 نوفمبر 1917 لم تكن لبريطانيا أي سلطة تذكر على فلسطين، ولكن الأحداث والفواعل الدولية التي ظهرت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى هي من حققت ذلك الحلم اليهودي خاصة مع دخول اتفاقية سايكس–بيكو في حيز التنفيذ، وهو ما ستناوله هذه الورقة ولكن نستطيع القول إن ذلك الخطاب، ذلك الوعد، وكما قال أحدهم، أسس لمأساة القرن[2].

تتناول الورقة المسار التاريخي للصراع عبر مائة عام من إصدار وعد بلفور في 1917، والذي يمكن تقسيمه إلى أربع مراحل: الأولى: مرحلة التشكل من 1917- 1948، الثانية: مرحلة الحروب الجيوش النظامية من 1948-1979، الثالثة: مرحلة السلام ومحاولات التطبيع من 1979-2010، والرابعة: الصراع العربي الإسرائيلي والثورات العربية

***باحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية**

1 -وسام حسن الباش، دراسة: وعد بلفور... الحقائق التاريخية، **مجلة القدس**، (القاهرة: مركز الإعلام العربي، العدد 144، السنة الثانية عشر، ديسمبر 2010) ص ص 27-38.

2- المرجع السابق.

2010-...؛ لنستخلص أهم سمات ذلك الصراع عبر مائة عام. ومن الملاحظ أن المراحل الثلاث الأُوُّل استغرقت لك واحدة منها ثلاثة عقود (31 عامًا) ليتغير شكل الصراع فيها وفيما بينها، وهذا ما ستركز عليه الورقة.

المرحلة الأولى- تشكل الصراع العربي-الإسرائيلي من 1917-1948:

بدأت تلك المرحلة بوعد بلفور السابق الذكر، ونهاية الحرب العالمية الأولى، بالإضافة إلى اتفاق سايكس-بيكو ، وبحلول عام 1918 احتلت القوات البريطانية فلسطين. ولفهم رؤية الانتداب البريطاني وأهدافه، يكفي أن نذكر مذكرة لبلفور أرسلها في 1919 إلى أحد اللوردات يشرح له خطط بريطانيا لفلسطين فقال: *"بالنسبة لفلسطين ، نحن لا نقترح حتى مجرد استشارة رغبات السكان الحاليين...إن القوى الأربع الكبرى ملتزمة بدعم الصهيونية وسواء كانت الصهيونية على حق أو على باطل، حسنة أو سيئة، فإنها عميقة الجذور في التقاليد، وفي احتياجات الحاضر، وآفاق المستقبل...وأعظم بكثير من ظلامات ورغبات 700ألف عربي يسكنون الآن في هذا البلد القديم"* [1]. وبحلول 1920 بدأ الانتداب البريطاني الفعلي على فلسطين وأقرته عصبة الأمم في 1922، وتم تضمين وعد بلفور ضمن قرار الانتداب بصرف النظر عن رغبات السكان في فلسطين في ذلك الوقت، وسمحت بريطانيا بالتوسع في الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وعينت أول مندوب سامٍ لها هربرت صمويل؛ حيث بدأ في تطبيق المشروع الصهيوني على الأرض[2].

أدت تلك السياسة المؤيدة للصهيونية والمتجاهلة للرغبات العربية الشعبية إلى ظهور المقاومة العربية. ولكن يمكننا أن نُرجع إرهاصات مقاومة المشروع الصهيوني بالفترة ما بين 1881-1917؛ حيث اتخذت شكل التعبئة الصحفية لمطالبة العثمانيين خاصة مع صعود الاتحاد والترقي في الآستانة بمنع اليهود من التوطن والتملك وهاجمت المستوطنات التي تم إنشاؤها وتنظيم المظاهرات وتوزيع المنشورات وتشكيل لجان منع بيع الأراضي[3].

ونتيجة لاستمرار السياسات البريطانية اندلعت الكثير من الثورات كانت أولها في القدس 1920 وسميت بثورة العشرين أو ثورة النبي موسى[4]، ثم ثورة يافا عام 1921حيث هوجمت المستوطنات الصهيونية ونتج عن ذلك مقتل عدد من المهاجرين اليهود، فتصدت القوات البريطانية بعنف كبير لتلك الثورة مما أدى إلى انتشار الاضطرابات في عموم فلسطين[5]، حاولت بريطانيا احتواء الثورة فألفت لجنة للتحقيق وصدر الكتاب الأبيض 1922 وفيه أصرت بريطانيا على مساندة الاحلام الصهيونية ولكنها أعربت على أن الوطن القومي لليهود لا يعني جعل فلسطين يهودية بالكامل، وتلك كانت إرهاصات التقسيم.

ووقعت ثورة أخرى في يافا في 1924نتيجة لسخرية بعض اليهود من رجال الدين الإسلامي، وأضربت البلاد إضرابًا عامًا مع زيارة بلفور لافتتاح الجامعة العبرية في 1925، فضلًا عن المؤتمرات العربية وبلغت سبعة مؤتمرات في نهاية 1928[6].

1-د.محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص35

2- المرجع السابق، ص 41.

3-بشير أبو القرايا، **النموذج الانتفاضي الفلسطيني: دراسة في الحركة الوطنية والظاهرة الإسلامية**، رسالة دكتوراة، إشراف د.نادية محمود مصطفى، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007، ص99.

4-عصام عبد الرحيم محمد، **الارهاب الصهيوني خلال فترة الانتداب البريطاني في فلسطين 1922-1948**، رسالة ماجستير، إشراف د.السيد رجب حراز، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1979.

5- فلاح خالد علي، **فلسطين والانتداب البريطاني (1939-1948)** رسالة ماجستير، إشراف د. السيد رجب حراز، كلية الآداب، جامعة القاهرة، قسم التاريخ، 1974.

6-المرجع السابق.

وكانت أنماط المقاومة ما قبل انتفاضة البراق 1929 تتراوح بين النشاط السلمي والمدني الممزوج بقليل من العنف واشتملت على: إصدار المذكرات والبيانات والاحتجاجات والنداءات والبرقيات، وإقامة الاحتفالات المسيسة، وإلقاء الخطابات وكتابة المقالات الصحفية، هذا فضلًا عن التظاهرات السياسية وأساليب العصيان، وإرسال الوفود للتفاوض حول المطالب الوطنية وإسماع وجهة النظر للرأي العام العالمي البريطاني والأوروبي بخاصة، وعقد المؤتمرات لتعبر عن الصوت الفلسطيني وإثبات حجية القيادة السياسية وتمثيلها لأبناء فلسطين[1].

انتفاضة البراق: ونتيجة لاستمرار سياق استمرار الهجرة اليهودية، ودعم بريطانيا لمساعيها من جانب، وفشل المساعي الدبلوماسية حتى الآن، قامت ثورة في 1929 وسميت بثورة البراق بسبب محاولة بعض الصهيونيين الاحتشاد عند حائط البراق[2]، حيث ثار العرب ضد بريطانيا والصهيونية. وخلال الفترة من 1929 وحتى 1936 لم تهدأ المظاهرات والاشتباكات بين العرب من جهة وبين الجنود البريطانيين والصهاينة والمستوطنين من جهة أخرى[3]. وتشكلت في تلك الفترة الحركة الوطنية الفلسطينية وكان من قادتها موسى كاظم الحسيني والحاج أمين الحسيني مفتي القدس، والشيخ عز الدين القسام الذي أنشأ الحركة الجهادية في بداية الثلاثينيات، وتعد ثورة البراق هي بداية الثورة العربية الكبرى ضد المخطط الصهيوني البريطاني لأرض فلسطين[4].

الثورة العربية الكبري 1936: وبدأت تلك الثورة على يد مجموعة قسامية عندما قتلوا اثنين من الصهاينة، حيث تداعت الأحداث بعد ذلك ودخلت فلسطين في إضراب عام بدأ في أبريل 1936 واستمر ستة أشهر؛ ويعد أطول إضراب عام قام به شعب، وانضم إلى الثورة أشخاص من مختلف أنحاء الوطن العربي أبرزهم فوزي القاوقجي (الذي سيقود جيش الإنقاذ والتحرير لاحقا)، ولم ينته إلا بعد نداء من الملوك والأمراء العرب، حيث وجه كل من الملك غازي ملك العراق والأمير عبد الله أمير شرق الأردن نداء إلى الثورة بوقفها بعد وعود بريطانية لهم بأنها ستحقق العدالة[5]. وأعلنت بريطانيا عن إنشاء لجنة للتحقيق في أسباب الثورة وخلصت إلى أنه من الأفضل تقسيم فلسطين بين العرب واليهود وذلك في عام 1937؛ ونتيجة لذلك اشتعلت الثورة مرة أُخرى في جميع أنحاء البلاد، واستمرت إلى أن ألغت بريطانيا تلك النتيجة ودعت إلى مؤتمر يضم القادة العرب لحل الأزمة، وفشل ذلك المؤتمر، وإصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض التي تعترف فيه بحق الفلسطينيين في الأرض وأن ما تريده بريطانيا دولة فلسطينية، وتقليل الهجرة اليهودية، وكان من أهم ظواهر تلك الثورة هو ظهور التنظيمات المقاومة المسلحة[6] مثل: جيش الجهاد المقدس[7].

1- د.محمد خالد الأزعر، جيش الجهاد المقدس في فلسطين1931-1941، (ف) د.عبد الوهاب بكر (محرر)، **فلسطين بعد خمسين عامًا على حرب 1948**، أعمال ندوة عقدت في دار الكتب والوثائق القومية فبراير(23-24)2000، (القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، 2001) ص 177-178.

2- من ذاكرة القدس: ثورة البراق، متاح على موقع الجزيرة، على الرابط التالي: https://goo.gl/FdKF87

3-انظر في ذلك كل من:

- فلاح خالد علي، مرجع سبق ذكره.
- د.محسن محمد صالح ، مرجع سبق ذكره،ص ص 47-51

4- المراجع السابقة.

5 د.جمال سلامة على، **ذاكرة أمة: قراءة في ملفات الصراع العربي الإسرائيلي**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2009) ص ص 437-439.

6-د.محسن محمد صالح ،ص ص 55-66.

7-حول جيش الجهاد المقدس انظر كل من:

- د.محمد خالد الأزعر، مرجع سبق ذكره، 177-182
- د.محسن محمد صالح ، مرجع سبق ذكره،ص ص 55-66
- د.محمد خالد الأزعر ، مرجع سبق ذكره، 183-205.
- تعود بدايات تنظيم الجهاد المقدس إلى عام 1931، وأسسه عبد القادر الحسيني نجل الزعيم موسى كاظم الحسيني رأس الحركة الوطنية الفلسطينية، جاءت نشأة هذا التنظيم أو الجيش أو الحركة أو حسبما يطلق عليه في نطاق الحركة الوطنية الفلسطينية بين عامي 1929-1936، وقد مر الجيش بثلاث مراحل وهي : التهيئة

وبانتهاء ثورة 1936-1939 تم تعليق الجهاد المقدس ولم تتجدد حركته إلا مع قرار التقسيم 1947؛ وهو القرار الناتج عن نهاية الحرب العالمية الثانية بالأساس واستطاعة اليهود تحويل دفتهم إلى الولايات الأمريكية المتحدة -القطب الصاعد في القوى الكبرى- بالإضافة إلى استغلال المحنة اليهودية في ألمانيا من أجل التأكيد على أحقية اليهود في وطن لهم.

أما على السياق العربي الرسمي وموقفه من وعد بلفور وما بعده، فقد عقد فيصل بن الشريف حسين مع حاييم وايزمان في عمان 1918 اتفاقية، يعطي فيها فيصل وعودًا لليهود بمنحهم تسهيلات لإنشاء وطن في فلسطين[1]. ومن جانب آخر، وعند افتتاح الجامعة العبرية 1925 في القدس تم دعوة العديد من المثقفين العرب للاحتفال، فأرسل طه حسين برقية تهنئة، وحضر احتفال وضع حجر الأساس للجامعة أحمد لطفي السيد الذي كان يعرف بـ"أستاذ الجيل" في مصر، بل إن السلطات البريطانية فرضت على مفتي القدس ومطران القدس المشاركة بوضع حجارة الأساس في الجامعة[2].

تنتهي تلك المرحلة بدخول الجيوش العربية إلى أرض فلسطين لتبدأ مرحلة أخرى من مراحل الصراع، ومع النظر في المرحلة السابقة فإنها تنفي كل الصور النمطية والأكاذيب التي انتشرت حول تلك الفترة من سكوت وسكون على ما يحدث أو بيع الأراضي كما أذيع وشاع بين الناس. ويمكن القول إن تلك المرحلة لم يتشكل فيها الصراع فقط وكيفيته وحدوده، بل تشكلت أيضًا المقاومة ونموذجها الحضاري، فلقد ارتبطت القضية منذ البداية بالأمة الإسلامية ولحظات تفككها وضعفها، وارتبطت القضية أيضًا بالتعاضد بين المسلمين فلم تكن روح القطرية أو القومية قد تغلغلت بعد في نفوس الشعوب؛ حيث هب الناس من مختلف الأقطار الإسلامية لنصرة المسلمين في فلسطين وذلك على الرغم من أن السياق العالمي والإقليمي الإسلامي كان واقعاً تحت الاستعمار بعد سقوط الخلافة العثمانية، حيث لم تنته الخلافة الإسلامية فقط ولكن تمت إعادة تشكيل المنطقة العربية حسب رؤية الدول الغربية لمصالحها؛ ذلك التشكيل الذي سيشكل العديد من الإشكاليات التي ستصاحب شعوب المنطقة طوال المئة عام بعد وعد بلفور، هذا بالإضافة إلى أن تلك المرحلة -ونتيجة لما سبق- قد ظهر فيها وفي التي تليها إرهاصات الدول القومية العربية.

والإعداد، وهي المرحلة الأولى منذ عام 1931-1935، وكانت مرحلة مفرطة في السرية تمكنت الحركة من إنشاء 17 فرع في العديد من المدن الفلسطينية وقراها من أجل تعبئة وإعداد الشباب للقتال وتسليحه؛ وقد كان الهيكل التنظيمي للجيش على أساس خلايا منفصلة لتسهيل كل من العمليات التي يقومون بها بالإضافة إلى حماية أفراد الخلايا، وبحلول 1935 كان عدد قوات الجهاد المقدس نحو 400 عضو.

- المرحلة الثانية: التفعيل والتشغيل، وبدأت تلك المرحلة مع بداية الثورة الفلسطينية في 1936، حيث شكل الجهاد المقدس ركيزة أساسية في الكفاح المسلح ضد كل من الانتداب البريطاني لتحقيق أهداف الحركة الوطنية الفلسطينية (وقف العمل بتصريح بلفور، إستقلال فلسطين، وقف الهجرة اليهودية، وقف بيع الأراضي لليهود). واعتمد الجهاد المقدس أسلوب حرب العصابات فراح يدمر المواصلات ويهجم على القوافل البريطانية والصهيونية، كما قام باغتيال الموظفين البريطانيين وضباط الجيش والجواسيس وباعة الأراضي والسماسرة، بالإضافة إلى إلقاء المتفجرات على الدوائر الحكومية، ونسف الجسور والعبارات وخطوط السكك الحديدية وتعطيل أنابيب النفط وخطوط الهاتف.
- المرحلة الثالثة: الانطفاء والخبوء: بدأت تلك المرحلة بتفعيل الجهاد المقدس مرة أخرى مع قرار التقسيم، وانضمام إليها العديد من الشباب وتنظيمات أخري مثل تنظيمي النجادة والفتوة (وهي تنظيمات شبابية تكونت بين عامي 1945-1946 وعملت على تدريب كوادرها عسكريًا دون الدخول في معارك ومع قرار التقسيم رأت أن تنضم إلى كيان أكبر) ، ووصل عدد قوات الجهاد المقدس في ذروة عملياته في 1948 إلى عدة آلاف ، ونتيجة للعديد من الأسباب خبت قوة الجهاد المقدس في 1948 ومن أهمها: مقتل قائده عبد القادر الحسيني في إبريل 1948، ضعف التسليح والتمويل الذي واجهه الجهاد المقدس، الخلافات بين القوى والجيوش العربية الأخرى مثل إصرار الجيش الأردني على خضوع الجهاد المقدس لسلطته ورفض الأخير لذلك.

1-د.جمال سلامة علي، مرجع سبق ذكره، ص 370.

2- انظر في تفاصيل افتتاح الجامعة العبرية، الآتي:https://goo.gl/vnZREu

المرحلة الثانية– مرحلة حروب الجيوش النظامية من 1948–1979:

بدأت تلك المرحلة بشكل أساسي مع قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة في نوفمبر 1947[1] بموافقة 33 عضوًا ومعارضة 13 عضوا وامتناع 11 عضوا عن التصويت، ويتضمن تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق: المنطقة الأولى 55% من مساحة فلسطين لإنشاء الدولة اليهودية، والمنطقة الثانية وهي 45% من مساحة فلسطين لإنشاء الدولة العربية، والمساحة المتبقية وهي القدس تكون تحت وصاية دولية[2]. ومن جانب آخر، أعلنت بريطانيا انسحابها من فلسطين مايو 1948، وكانت الوكالة اليهودية تعد الوضع للانسحاب البريطاني، ففي العاشر من مارس 1948 أصدرت الهاجاناه[3] خطة عسكرية مفصلة تعد الجماهير لجلاء الانجليز، والذي وقع في 15 مايو 1948.

وتم الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في 14 مايو 1948 وبدأت المرحلة الثانية من مراحل الصراع العربي الإسرائيلي؛ حيث بدأت أولى الحروب العربية–الإسرائيلية والتي استمرت حتى يوليو 1949، ونتج عنها ما عرف عربيا **بالنكبة**، واشتملت جانبين أساسيين: الأول كانت خطة الهاجاناه والثاني الحرب العربية الإسرائيلية[4].

الجانب الأول حيث كانت خطة الهاجاناه وأطلق عليها الخطة (د)، وتشمل الاستيلاء على 80% من مساحة فلسطين، وما أسموه بتطهير المناطق الفلسطينية التي ستسقط تحت سيطرتهم، واستلمت كل فرقة من فرق الهاجاناه لائحة بالقرى التي عليها احتلالها وتدميرها. وكانت عمليات التطهير تبدأ بمحاصرة القرى من ثلاث جهات وتترك الرابعة للهرب والإخلاء، أما القرى التي رفض أهلها الرحيل فقد قُتلوا. امتدت عملية التطهير على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى بين يناير 1947حتى نهاية صيف 1948 حيث تم تدمير المناطق الساحلية والسهول الداخلية وتم طرد السكان بالقوة، المرحلة الثانية: 1948–1949 وشملت منطقتي الجليل والنقب، المرحلة الثالثة استمرت ما بعد نهاية العمليات العسكرية العربية حتى عام 1954 حيث استمرت عمليات الطرد، ومن بين ما يقرب من 700 ألف فلسطيني كانوا يعيشون في المناطق التي صنفتها الأمم المتحدة بالدولة اليهودية لم يبق منهم إلا قرابة 100 ألف فلسطيني والذين أصبحوا لاحقًا عرب الداخل. وكانت حصيلة عمليات التطهير العرقي والتهجير تدمير نحو 500 قرية و11 مدينة فلسطينية وطرد نحو 700 ألف فلسطيني وذبح عدة آلاف آخرين وذلك من خلال بعض المذابح التي شنتها ضد العرب – ضمن الحرب الفعلية والنفسية– من خلال ارتكاب 34 مذبحة؛ أشهرها مذبحة دير ياسين[5].

1–يوميات النكبة، **مجلة القدس**، (القاهرة: مركز الإعلام العربي، العدد138، السنة الثانية عشرة، يونيو 2010) ص ص 74–75.

2–محمد أمين، في الذكري ال64 لقرار التقسيم: صراع الإدارة والقرار في إعلان الدولة الفلسطينية، **مجلة القدس**، (القاهرة: مركز الإعلام العربي، العدد155، السنة الثالثة عشر، نوفمبر2011) ص ص 33–34.

3–الهاجاناه وهي كلمة عبرية تعني الدفاع و هي منظمة صهيونية عسكرية تأسست عقب ثورة النبي موسى في القدس 1920، وبدأ نشاطها الفعلي في محاولة لقمع الثورة 1929، وتعاونت قوات الهاجاناه في إخماد الثورة العربية الكبري 1936–1939، بحلول العام1936 ، أصبح أعداد الهاجاناة 10000 مقاتل و 40000 من الإحتياط. وخلال ثورة 1936 – 1939، قامت الهاجاناه بحماية المصالح البريطانية في فلسطين وقمع الثّوار الفلسطينيين. وبالرغم من عدم إعتراف الحكومة البريطانية بالهاجاناه، إلا ان القوات البريطانية قامت بالتعاون وبشكل كبير مع منظمة الهاجاناه فيما يتعلق بالقضايا الأمنية وأمور القتال. وكان الهدف من تأسيسها الدفاع عن أرواح وممتلكات المستوطنات اليهودية في فلسطين خارج نطاق الانتداب البريطاني. وبلغت المنظمة درجةً من التنظيم مما أهّلها لتكون حجر الأساس لجيش اسرائيل الحالي. وساهمت الهاجاناه في إنشاء 50 من المستوطنات اليهودية في فلسطين وتهجير الفلسطينيين من ديارهم. وللمزيد حول تلك المنظمة انظر الروابط التالية:

– https://goo.gl/KkaTgm

– https://goo.gl/2E7ueQ

4 –د.أكرم حجازي، **الجذور الاجتماعية للنكبة فلسطين 1858–1948**، (القاهرة: مركز مدارات للأبحاث والنشر، 2015) ص ص 223–228.

5– إيلان باية، النكبة في التاريخ والحاضر،(في) مصطفى كبها (محرر) **نحو صياغة رواية تاريخية للنكبة: إشكاليات وتحديات**، (حيفا: مدى الكرمل: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2006) ص ص262–264

الجانب الثاني الحرب العربية الإسرائيلية وكان لها ثلاث جبهات أساسية، الجبهة الأولى الجيوش العربية النظامية، الجيوش العربية غير النظامية، المقاومة الشعبية والمتطوعين:

الجبهة الأولى الجيوش العربية النظامية، حيث دخلت كل من جيوش مصر والأردن ولبنان وسوريا والعراق والسعودية، أرض فلسطين لمحاربة اليهود بعد قرار التقسيم، وبلغت أعدادها 27 ألف جندي تقريبا، وعين الملك عبد الله ملك الأردن قائدًا لتلك الجيوش، ولكن على الأرض كانت الجيوش تابعة لدولها، ويعد غياب القيادة الواحدة لتلك الجيوش أحد أهم أسباب هزيمتها.

الجيوش العربية غير النظامية، كانت جيشين بشكل أساسي: الأول- جيش الجهاد المقدس (وقد سبقت الإشارة إليه)، والآخر جيش الإنقاذ والتحرير بقيادة فوزي القاوقجي وشكلته الجامعة العربية في ديسمبر 1947، وتكون من 3000 متطوع من أنحاء العالم الإسلامي، وقد كان القاوقجي في خلاف دائم مع عبد القادر الحسيني قائد جيش الجهاد المقدس، مما أدى إلى ضعف قوة الجيشين معًا.

المقاومة الشعبية والمتطوعون: وقد آتي هؤلاء من جميع أنحاء العالم الإسلامي حتى إنه كان هناك متطوعون من البوسنة وألبانيا، وشارك فيها الإخوان المسلمون تلبية لنداء حسن البنا، وقُتل منهم ما يقدر بحوالي 10 آلالف متطوع وتم القبض على الآخرين أثناء عودتهم لمصر [1].

أما القوات الصهيونية التي دخلت حرب 48 فكانت تقدر بحوالي 76 ألف مقاتل وكانت مدربة تدريبا عاليا، وتشكلت وقت إعلان نشأة الدولة في عشرة ألوية عسكرية منظمة، واستطاعت تحديد أهدافها وخطط هجومها مسبقًا مما أسهم في نجاحها أمام الجيوش العربية.

في البداية شنت القوات العربية هجومًا على القوات الصهيونية واستطاعت أن تحرز تقدمًا، ولكن للعديد من الأسباب وقعت الهزيمة واستطاعت القوات الإسرائيلية الاستيلاء على مساحات جديدة من الأراضي وصلت مجموع ما تستولي عليه 77% من أرض فلسطين. ومن أسباب الهزيمة: ضعف تسليح الجيوش الغربية بالإضافة إلى قلة أعدادها، وقلة التنسيق بينها، واختلاف رؤى القيادات وتضاربها، وعدم وجود خطة هجوم موحدة. وانتهت الحرب بخضوع الضفة الغربية لسيطرة الأردن، وبقاء غزة تحت الإدارة المصرية[2].

أما فيما يتعلق بالفترة ما بين 1949حتى 1956 فإنها اتسمت بعدد من السمات منها:

1- استمرار خضوع الضفة الغربية للأردن، واستمرار خضوع غزة لمصر، مع رفض أي محاولات من جانب الطرفين لظهور قيادات فلسطينية خاصة الحاج أمين الحسيني، الذي تم إبعاده لمصر لفك الارتباط بينه وبين الشارع الفلسطيني وهو ما نجح في نهاية الأمر.

2- الانكفاء على الذات من جهة الدول العربية؛ كونها دولاً حديثة الاستقلال نسبيًا، وانتشار الانقلابات العسكرية فيها، مع رفع شعارات القومية العربية.

1- د.محسن محمد صالح ، مرجع سبق ذكره،ص ص 61-64

2 -انظر كل من:

- حسام سويلم، في الذكرى الستين للنكبة: لماذا حقق الجيش الإسرائيلي التفوق الكمي على الجيوش العربية في كل جولات الصراع، **مجلة القدس**، (القاهرة: مركز الإعلام العربي، العدد114، السنة العاشرة، يونيو 2008) ص ص 90-96.

- رجب الباسل، **القضية الفلسطينية: مداخل للفهم**، (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2010) ص ص 63-72.

- https://goo.gl/3PP1Rj

3- استمرار المقاومة وإن كانت ضعفت بشكل كبير عن المرحلة السابقة، حيث كانت تتضمن اشتباكات بين الطرفين العربي والصهيوني خاصة على مناطق الحدود حيث شهدت الحدود في الضفة الغربية ما يقدر بـ 7850 حادث مقاومة، وعلى الحدود مع غزة حوالي ثلاثة الآلف، وعلى الحدود الشمالية مع لبنان 600 حادث، وكانت المقاومة شبه النظامية تأتي من غزة مع قبول الجانب المصري لفتح باب التطوع ضد اليهود، وأوكلت تلك المهمة للضابط مصطفى حافظ الذي استشهد في أكتوبر 1956.

4- أما على الجانب الآخر، فقد عمدت الدولة اليهودية إلى توطيد أركانها واستمرار القيام بالمذابح ضد الفلسطينيين[1]، حيث استمرت عمليات التطهير والطرد للسكان العرب من أراضيهم حتى عام 1954.

وجاء عام 1956 يحمل تلاقي ثلاثة كيانات في مصالحها وهي إسرائيل وفرنسا وبريطانيا، في الهجوم على كل من غزة وسيناء؛ لم يستمر العدوان طويلًا حيث رفضه المجتمع الدولي؛ وخاصة الولايات المتحدة والتي برفضها أظهرت نفسها كقوة كبرى صاعدة في مواجهة أفول القوى القديمة كفرنسا وبريطانيا، وتم إنهاء العدوان الثلاثي دون أي نصر عسكري مصري على القوى الثلاث، ولكن ما برز في هذا العدوان هو دور المقاومة الشعبية التي استبسلت في الدفاع عن مدن القناة، ومن ناحية أخرى، انتهاء قوة كل من بريطانيا وفرنسا على الصعيد الدولي[2].

وعلى جانب آخر، وخلال الفترة ما بين 1956-1976 تحولت فيها منطلقات المقاومة نتيجة لهجوم الأنظمة العربية على التيارات الإسلامية، خاصة الإخوان المسلمين، إلى منطلقات سميت: وطنية قومية قطرية، فنشأت حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح) سرًا في أواخر الخمسينات[3]، وظلت تعمل سرًا حتى أعلنت عن نفسها في يناير 1965؛ وذلك في الكويت من قبل مجموعة متنوعة من التيارات الفكرية الشبابية الفلسطينية، وأعلنت الحركة عن نفسها بعملية نفق عيلبون[4]. شرعت فتح تنشئ قواعدها في بعض الدول العربية حتى استكملت جناحها العسكري "العاصفة"[5]، وتوسعت إلى مئات الخلايا على أطراف دولة إسرائيل في الضفة الغربية وغزة وفي مخيمات اللاجئين في سوريا ولبنان، بل في الأمريكتين. وفي نهاية عام 1966 ومطلع عام 1967 ازدادت العمليات العسكرية[6] التي كانت تنفذها "العاصفة"

1- وفي تلك الفترة، انظر كل من:
- د.محسن محمد صالح ، مرجع سبق ذكره، 71-76
- رجب الباسل، مرجع سبق ذكره، 83-86
2-للمزيد حول العدوان الثلاثى، انظر الآتي:
- حسام سويلم، مرجع سبق ذكره، ص 114.
- https://goo.gl/mX1HBL

3-رجب الباسل، مرجع سبق ذكره، ص85.
4-تفجير شبكة مياه إسرائيلية تحت اسم عملية "نفق عيلبون"، التي فيها حاولت إسرائيل توصيل مياة نهر الأردن إليها.
5-للمزيد حول حركة فتح وعملياتها، انظر الروابط الآتية:
- https://goo.gl/TXgp1u
- https://goo.gl/xswLmF
- https://goo.gl/C1HR72
- https://goo.gl/HRmrVq
- https://goo.gl/TJeRbF

6- ضمت عمليات العاصفة الاغتيالات والتفجيرات والاشتباكات اليومية مع الإسرائيليين بالإضافة إلى خطف الطائرات والتفجيرات في العواصم الأوروبية، أشهرها معركة الكرامة التي تصدت فيها العاصفة للهجوم الإسرائيلي على بلدة الكرامة في الأردن، ومن عملياتها أيضًا خطف طائرة اللاعبيين الإسرائيلين في ميونخ وتفجيرها وقتل من فيها، الأمر الذي دفع وزارة الدفاع الإسرائيلية إلى الاعتراف بحركة فتح وعملياتها.

الجناح العسكري للحركة، ثم خرجت الحركة من الأردن بعد أيلول الأسود وتركزت في لبنان وخرجت إلى تونس خلال الحرب الأهلية اللبنانية ومعها ضعفت قوة العاصفة[1].

وقعت حرب 76 لأسباب عدة لا دخل للورقة بمناقشتها، ولكنها في الأساس ترتبط بوضع الدول العربية في ذلك الوقت، بالإضافة إلى نوعية تحالفاتها وتوجهاتها تجاه العالم الخارجي، وكانت الشعارات الرنانة المرفوعة في ذلك الوقت عن قوة غير حقيقية وغير موجودة، وخلال تلك الحرب استطاعت إسرائيل الحصول على كل من الضفة وغزة والقدس[2] وسيناء، ودخلت الضفة الشرقية[3] لنهر الأردن بالإضافة إلى تدمير 80% من عتاد الجيش المصري ومقتل أكثر من عشرة آلاف جندي مصري وستة آلاف جندي أردني وألف جندي سوري فضلًا عن الجرحي. ومن جانب آخر اضطر أكثر من 300 ألف فلسطيني للنزوح[4]، فضلًا عن تحويل مثار القضية الفلسطينية من الحصول على الأراضي المحتلة في 1948 إلى الحصول على الأراضي التي تم احتلالها في 1967. وحدث كل ذلك في خلال ستة أيام فقط ثبت فيهم ضعف وفشل وهزيمة الأنظمة العربية، تلك الهزيمة التي سيتم تحويلها للشعوب العربية، وكما تم إطلاق اسم النكبة على هزيمة 1948 أطلق عنوان النكسة على هزيمة 1976.

خلال الفترة من بين 1967 وحتى 1970 لم تتوقف عمليات مقاومة الاحتلال الإسرائيلي على الإطلاق؛ سواء من الجانب المصري والسوري اللذين فتحا جبهة حرب الاستنزاف، أو من حركة فتح حيث اشتدت عمليات "العاصفة" ضد الأهداف الإسرائيلية من كل من لبنان والأردن وسوريا[5].

أما الفترة من 1970 وحتى 1973 فشهدت تراجعا للمقاومة لعدد من الأسباب؛ أهمها: خروج منظمة فتح من الأردن بعد أيلول الأسود وانتقاله إلى لبنان، بالإضافة إلى انتهاء حرب الاستنزاف بموت جمال عبد الناصر.

جاءت حرب 1973 لتغلق مرحلة حروب الجيوش النظامية، فكانت آخر حرب دخلتها الجيوش العربية النظامية في مواجهة الكيان الصهيوني –حيث ضمت المراحل الآتية مجموعة من الأحداث العدوانية من قبل إسرائيل على بعض الدول العربية– ولينتهي أيضًا حلم القومية العربية مع سقوط شعارات الحقبة الناصرية أمام الهزيمة التي تحولت إلى نكسة ،كما سبق الذكر، تحملتها الشعوب العربية وليست الأنظمة العربية التي نقلت مسئوليتها عن أخطائها السياسية العمقية والكارثية المؤدية لهزيمة 1967، ومن جانب آخر لم تكن التحقيقات التي نفذت لمعرفة أسباب الهزيمة جدية أو ذات مغزي فقد كان من المفيد تحويل الهزيمة للشعوب للتأكيد على الاستبداد، خاصة مع تحويل حالة الاستبداد والقمع الشديدين الموجدين ما قبل الهزيمة والحرب إلى خطاب أيديولوجي يلوم الشعوب على تخلفها وثقافتها المتأخرة[6]. تلك الحالة ستعيشها المنطقة العربية حتي ما قبل عام 2011، ألا وهي حالة لوم الشعوب على حالة التردي التي تعيشها بالإضافة إلى غياب مشروع حضاري لنهضتها مثل المشروع القومي العروبي، مشروع مقبول من قبل الأنظمة، أو بمعني

1–تأسيس حركة فتح وانطلاق الكفاح الفلسطيني المسلح، **مجلة القدس**، (القاهرة: مركز الإعلام العربي، العدد145، السنة الثالثة عشرة، يناير 2011) ص ص 17-14

2–د.أمل خليفة، الجدار العنصري وحلم القدس الكبرى عند اليهود، **مجلة القدس**، (القاهرة: مركز الإعلام العربي، العدد141، السنة الثانية عشر، سبتمبر 2010) ص ص 45-48

3 –أحمد عبد الفتاح، **في القدس والضفة الغربية وغزة: وقائع نكبة أخرى**، مقال منشور على إضاءات، متاح على الرابط التالي:
http://ida2at.com/

4–حسام سويلم، مرجع سبق ذكره، ص ص 79-100

5–د.محسن محمد صالح ، مرجع سبق ذكره،81-83.

6–شاكر جرار، **هزيمة من؟ نقد المنهج الثقافوي في تحليل أسباب هزيمة 1976**، مقال منشور على حبر، متاح على الرابط التالي:https://goo.gl/NRvKoy

أصح: شعارات تستغلها الأنظمة لصالحها ولتسكين الشعوب عن فظائعها. ولذلك نجد أن الدول العربية –خاصة تلك الموجودة على حدود الصدام مع الكيان الصهيوني– قررت أن حرب 1973 هي آخر حروبهم مع ذلك الكيان، كخيار وحيد وليس كخيار استراتيجي، ذلك الخيار سيحسر الصراع العربي–الإسرائيلي في صراعات ثنائية، وليكون أكبر المتأثرين بتلك الحالة الفلسطينيين؛ إذ أصبح صراعهم ثنائيًا، وسمي بالصراع الفلسطيني–الإسرائيلي أو القضية الفلسطينية.

أما على الجانب الفلسطيني –وكما سبق الذكر– فقد اضطرت المقاومة الفلسطينية للخروج من الأردن والارتكاز في لبنان بعد أيلول الأسود، وخلال الفترة ما بين 1969 وحتي 1974 استطاعت حركة فتح الحصول على دعم عربي كبير ووصلت إلى قمة منظمة التحرير الفلسطينية وأصبح عرفات قائدها؛ وبذلك أصبحت ممثل الشعب الفلسطيني في المحافل الإقليمية حتى 1974 عندما ألقى عرفات خطابه في الأمم المتحدة، وبرزت كقضية تحرير بعد أن كانت قضية لاجئين فقط[1].

هذا، بالإضافة إلى انتشار الانتفاضات في الشارع الفلسطيني ردًا على الاحتلال، وكانت أشهرها انتفاضة الأرض؛ حيث انطلقت في 1976 نتيجة زيادة حملات القمع والمصادرة الإسرائيلية لمساحات واسعة من الأراضي، حيث أعلنت الاضرابات ورفض التعويض الذي تقدمه إدارة الاحتلال وسمي هذا اليوم بيوم الأرض ومازال الشاع الفلسطيني يحييه بالمظاهرات حتى الآن[2].

تنتهي تلك المرحلة مع توقيع السادات اتفاقية السلام في 1987[3]، ودخول المقاومة الفلسطينية مستنقع الحرب الأهلية اللبنانية في 1975، بالإضافة إلى غلق الحدود السورية والمصرية والأردنية أمام المقاومة الفلسطينية هذا من ناحية، وعلى الجانب الآخر ازدادت الاغتيالات التي نفذها الجانب الإسرائيلي ضد قيادات منظمة التحرير الفلسطيني[4].

المرحلة الثالثة– مرحلة السلام ومحاولات التطبيع من 1979–2010:

تتسم تلك المرحلة بما يمكن قوله بالمتناقضات، ففي الوقت الذي أغلقت دول المواجهة مع إسرائيل خيار دخولها في حرب مباشرة نظامية مع إسرائيل، لم تتوقف إسرائيل عن عدوانها، وإذا وجد في تلك المرحلة حروب إسرائيلية عربية، فهي عادة تمثل عدوانًا واجتياحًا إسرائيليا يقابله دفاع فقط من العرب، وفي الوقت الذي تشهد تلك المرحلة اتفاقيات سلام مع معظم دول المواجهة مع إسرائيل؛ من مصر والأردن وحتى ما سيسمى السلطة الفلسطينية، تشهد أيضًا صعود أنماط جديدة ومتجددة من المقاومة؛ ألا وهي الانتفاضات وظهور حركات مقاومة جديدة مثل: حماس، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات مختلفة: الأولى من 1979 إلى 1993، الثانية 1993 إلى 2006، والثالثة 2006–2011.

الفترة الأولى (1979–1993) استمرت المقاومة الفلسطينية تستهدف وتتصدي للكيان الإسرائيلي في ظل الحرب الأهلية اللبنانية حتى 1982، إذا بدأت إسرائيل في اجتياح الجنوب اللبناني حتى وصلت إلى مشارف بيروت،

1–د.محسن محمد صالح ، مرجع سبق ذكره، ص ص87–88.

2– بشير أبو القرايا، مرجع سبق ذكره، ص 109.

3–للمزيد من التفاصيل حول اتفاقية كامب دايفيد، انظر الآتي:https://goo.gl/xbkSbV

4–المرجع السابق، ص ص88–90.

وكانت نتيجة هذا الاجتياح خروج المقاومة من لبنان بالإضافة إلى مذبحة صبرا وشاتيلا، ولذلك فقط انخفضت أعمال المقاومة نتيجة خروجها من دول الطوق وصولاً لعام 1987[1].

بعد انخفاض عمليات منظمة التحرير وفتح، بدأت قوى أخرى تظهر على مشهد المقاومة العسكرية؛ ألا وهي حركة المقاومة الإسلامية (حماس)[2] وذلك في أثناء انتفاضة 1987[3]؛ والتي بدأتها الحركة حيث رتبت مظاهراتها وقد شملت الانتفاضة كافة قطاعات الشعب اللفلسطيني بكافة طوائفه، وانقسمت الانتفاضة إلى جزءين: الأول- شمل الاضرابات والمظاهرات والمواجهات السلمية مع الجيش الإسرائيلي واستمر منذ 1987 حتى 1990، أما الجزء الآخر فاتسم بالعمليات المسلحة ضد الكيان الصهيوني لتنتهي الانتفاضة في عام 1993مع اتفاق أوسلو.

أما فيما يتعلق بالمفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل، فجرت مفاوضات علنية في مؤتمر مدريد 30-10-1991م، ثم مفاوضات ثنائية في نيويورك امتدت من شهر نوفمبر 1991م، إلى شهر 10-1994م، وأخرى سرية بين بعض قادة منظمة التحرير الفلسطينية وبين شمعون بيريز في أوسلو عاصمة النرويج، واستيقظ الناس في 30 أغسطس 1993م على إعلان اتفاق أوسلو والمعروفة رسميًّا باسم إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، ووقع عليه في واشنطن برعاية الرئيس كلينتون في 13-9-1993م على أنه اتفاق إعلان مبادئ، يخلص الكيان الصهيوني من ورطتها في مواجهة الانتفاضة، ويقدم للطرف الفلسطيني نتفاً من الأرض الفلسطينية، كما تم توقيع اتفاق "الحكم الذاتي في غزة وأريحا أولاً" في القاهرة في 4-5-1994م، وسمح للسلطة الفلسطينية بالدخول إلى أريحا وقطاع غزة، في الشهر نفسه، ثم دخل رئيس المنظمة الرئيس ياسر عرفات إلى غزة في يوليو 1994م. وتنص الاتفاقية على إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية (أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية)، ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية و قطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، بالإضافة إلى أن الاتفاقية نصت، على أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين[4].

وعلى الجانب العربي، وبعد توقيع مصر على اتفاقية السلام في إسرائيل، فقد ابتعدت عن القضية الفلسطينية تمامًا وبدأت في اتخاذ الولايات المتحدة حليفًا استراتيجيًا وما يتبعه ذلك من محاولات التطبيع مع إسرائيل ، ودخلت كل

1-المرجع السابق، ص ص 90- 94.

2- وأسسها الشيخ أحمد ياسين مع بعض أعضاء الإخوان المسلمين العاملين في غزة مثل عبد العزيز الرنتيسي ومحمود الزهار، وكان الإعلان الأول لحركة حماس عام 1987، وتعتبر الحركة نفسها امتدادا لجماعة الإخوان المسلمين التي تأسست في مصر عام 1928 .وقبل إعلان الحركة عن نفسها عام 1987 كانت تعمل على الساحة الفلسطينية تحت اسم "المرابطون على أرض الإسراء" و"حركة الكفاح الإسلامي."

- للمزيد حول حركة حماس انظر الروابط التالية:

- https://goo.gl/7a8acB
- https://goo.gl/7y7Bfa
- https://goo.gl/jSq9Cd

3 -للمزيد حول انتفاضة 1987، انظر الآتي:

- الانتفاضة الأولى...عندما يرسم الفلسطينيون تاريخهم بالدم، ، **مجلة القدس**، (القاهرة: مركز الإعلام العربي، العدد145، السنة الثالثة عشرة، يناير 2011) ص ص18-22

- https://goo.gl/oPffNb
- https://goo.gl/2f8rCu
- https://goo.gl/KuRjQG
- https://goo.gl/Q8yxd9

4- للمزيد حول اتفاق أوسلو، انظر الروابط التالية:

- https://goo.gl/Xt4Ecw
- https://goo.gl/wpZa8n
- https://goo.gl/bEaQAR

العراق وإيران حربهما والتي انتهت في1988، وانكفئت دول الخليج على نفسها بعد انخفاض أسعار البترول، ومع دخول العراق للكويت في 1990 وما استتبعه ذلك من حرب على العراق بتحالف تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ضدها، وما نتج عن تلك الحرب من فرض عقوبات على العراق وتغيير موازين القوى في المنطقة العربية والخليج بشكل خاص، بالإضافة إلى إنشاء بعض القواعد الأمريكية في بعض دول الخليج وذلك لإقرار هيمنه الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات المنطقة.

أما السياق العالمي، فكانت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على وشك الانتهاء لصالح الولايات المتحدة كقطب أوحد يستطيع فرض رؤاه على العالم، ومع بداية التسعينات تم تأكيد ذلك بسقوط الاتحاد السوفيتي وسقوط حائط برلين، وظهرت الولايات المتحدة كحليف استراتيجي لمعظم الدول العربية خاصة مصر وبعض دول الخليج خاصة بعد حرب الخليج الثانية، وإن كان هذا التحالف يهدف بالأساس مصلحة إسرائيل.

الفترة الثانية (1993 إلى 2006)، بدأت تلك المرحلة بزيادة اتفاقيات السلام مع إسرائيل، فقد وقعت الأردن على اتفاق سلام مع الكيان الصهيوني في 1994[1]، وتبع ذلك فتح العديد من الدول العربية لمكاتب تبادل ارتباط والتمثيل التجاري لإسرائيل لديها مثل: قطر، تونس، المغرب، جيبوتي. ثم توقيع اتفاق أوسلو2 بين كل من السلطة الفلسطينية وإسرائيل في 1995، ثم اتفاقي واي ريفر 1و2[2].

وبتلك الاتفاقيات والمعاهدات بدأت تظهر الأصوات المنادية بتطبيع العلاقات مع إسرائيل خاصة مع وجود بنود في تلك الاتفاقيات تنادي بذلك التطبيع، وظهرت العديد من الدراسات والأبحاث التي تنادي بتطبيع العلاقات الاقتصادية كمدخل لباقي الجوانب، وتبلورت تلك الفكرة في كتاب شمعون بيريز الشرق الأوسط الجديد الذي نشره عام 1993، وبدأت بعض الدول العربية في الدخول مع علاقات اقتصادية علنية وغير علنية مع إسرائيل ومن ضمن تلك الدول: مصر وتركيا والأردن وقطر وتونس وبعض الدول الخليجية[3]. وظهرت نتيجة لذلك حملات شعبية تدعو إلى رفض التطبيع ومقاطعة إسرائيل ومنتجاتها، بل امتد الأمر إلى مقاطعة المنتجات التي تأتي من دول مساندة لإسرائيل خاصة أثناء الانتفاضة، وانتشرت حركات المقاطعة تلك ووصلت إلى كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

أما على الجانب الإسرائيلي فكان أحد أكبر المستفيدين من دخوله في عملية مفاوضات طويلة مع الدول العربية فانتعش الاقتصاد الإسرائيلي وأخدت علاقاتها مع الدول الأخرى غير العربية في التسارع هذا من جانب، وماطلت إسرائيل في تنفيذ الاتفاقيات التي وقعتها خاصة مع الفلسطينيين بحجة الحاجة إلى مزيد من المفاوضات، وفي نهاية القرن الماضي تعثرت المفاوضات ودخلت في نفق مظلم من جانب آخر، ومن ناحية أخرى استمرت المذابح الإسرائيلية؛ ففي 1994 نفذ أحد المستوطنين مذبحة الحرم الإبراهيمي، وقامت القوات الإسرائيلية بارتكاب مذبحة قانا في 1996 في جنوب لبنان.

---

1 –للمزيد حول اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، انظر الروابط التالية:

- https://goo.gl/WfKEdE
- https://goo.gl/CRXjQV

2– حول الاتفاقيات العربية الإسرائيلية، انظر الآتي:

- https://goo.gl/5gXiex

3 – انظر في ذلك كل من:

– عزيز حيدر، الثورات العربية والعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وإسرائيل، **شؤون فلسطينية**، (بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، العدد ٢٤٩-٢٥٠، خريف 2012) ص ص 88-92.

- https://goo.gl/s6tMof
- https://goo.gl/MhabqR

وليأتي بداية القرن الجديد بانتفاضة فلسطينية جديدة عقب اقتحام شارون لساحة المسجد الأقصى في سبتمبر 2000، وعلى أثرها اندلعت في كل أنحاء الأراضي الفلسطينية انتفاضة أطلق عليها انتفاضة الأقصى، وشارك فيها كل طوائف الشعب الفلسطيني وناصرتها المظاهرات العربية في عدد من عواصمها، إلا أن الانتفاضة بدأت في الخفوت مع موت ياسر عرفات في 2005[1]، وتميزت تلك الانتفاضة بانتشار العمليات العسكرية خاصة العمليات الاستشهادية التي نفذها حماس في الداخل وعمليات الفصائل الأخرى مثل كتائب شهداء الأقصى، وعلى الجانب الآخر نفذت إسرائيل عمليات اغتيال لعدد من القادة أهمهم أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي[2].

وبدأت إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري في 2002[3] الذي ترى أنه سيمكنها من العيش بأمان مع تقطيع أواصل الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى مصادرة العديد من الأراضي لصالح بناء الجدار. وقد قامت القرى التي تمت مصادرتها بالتظاهر بشكل أسبوعي ضد الجدار هذا في الداخل، أما في الخارج فقد نجحت عمليات التوعية والإعلام بربط إسرائيل بنظام الفصل العنصري بجنوب أفريقيا[4].

الفترة الثالثة (2006–2011) استمرت المقاومة الفلسطينية للصهاينة بأشكال مختلفة بعد انتهاء الانتفاضة، حيث تركزت في إطلاق الصواريخ خاصة من قطاع غزة؛ ردا على العدوان العسكري الإسرائيلي، ولعل العملية الأبرز في تلك الفترة كانت في يونيو 2006 حيث اجتمعت ثلاث فصائل وهاجمت موقعا عسكريا، بالإضافة إلى عملية معبر كرم أبو سالم والتي نتج عنها أسر جلعاد شاليط[5].

وفي نفس العام 2006 نفذت إسرائيل عدوانها على الجنوب اللبناني بعد أسر حزب الله لاثنين من جنودها، حيث استمر العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان حوالي 33 يوما قامت القوات الإسرائيلية فيه بقصف ضواحي الجنوب، وأظهر فيها حزب الله قدرة على الصمود ورد العدوان[6].

وعلى صعيد آخر، تصاعد الخلاف الفلسطيني–الفلسطيني في أعقاب الانتخابات التشريعية في 2006 والتي حصلت فيها حركة حماس على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني. ومع سيطرة حماس على قطاع غزة في 2007، بدأ الحصار الإسرائيلي، حيث أعلن مجلس الوزراء الإسرائيلي أن غزة "كيانٌ مُعادٍ" في سبتمبر 2007، واستمر الحصار على غزة والذي أيده محمود عباس وساعد في إحكامه نظام حسني مبارك. ؛ حيث قامت إسرائيل بانتهاك القانون الإنساني الدولي من خلال تقييد حركة التجارة والناس، وكان لذلك العديد من الآثار على مختلف الجوانب الحياتية للناس في غزة. ويتمثل جوهر الأزمة في الحرمان من الحقوق الأساسية لسكان غزة وتدهور مستويات

1– د.محسن محمد صالح ، مرجع سبق ذكره، 124–130.

2 –المرجع السابق.

3 –ليندا طبر وعلاء العزة، المقاومة الشعبية بعد الانتفاضة الثانية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد 97، شتاء 2014)، ص ص 119–121

4 – المرجع السابق.

5 –زكريا حسين، المقاومة الفلسطينية بين اليوم والأمس (تطور المقاومة)، **مجلة القدس**، (القاهرة: مركز الإعلام العربي، العدد114، السنة العاشرة، يونيو 2008) ص ص 101–109.

6 –للمزيد حول العدوان الإسرائيلي على لبنان، انظر الآتي:

– نادية مصطفى، سيف الدين عبد الفتاح(تنسيق علمي وإشراف)، **العدوان، المقاومة الحضارية في حرب لبنان الدلالات والمآلات**، (القاهرة: برنامج حوار الحضارات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007)

- https://goo.gl/n8xynB
- https://goo.gl/3a3Sfw
- https://goo.gl/YiCqEt

معيشتهم بسبب استمرار التدهور الاقتصادي الذي يزيد من حدة الفقر بالإضافة إلى زيادة حجم البطالة؛ والانخفاض المطرد في حالة البنية الأساسية وفي مجالات الرعاية الصحية والتعليم والصرف الصحي. وعقب فوز محمد مرسي حدثت انفراجة في هذا الوضع، لكن مع صعود نظام يوليو 2013 أصبح الحصار على أشده[1].

تنتهي تلك المرحلة والوضع على مستوى الصراع العربي-الإسرائيلي غاية في السوء؛ فقد خفت درجة الاهتمام بالقضية سواء على المستوى الشعبي أو الرسمي، فانكفأت الشعوب على أنفسها نتيجة حالة الاستبداد المستمرة ما يزيد عن نصف قرن وأزمات التنمية الشاملة المتعددة والمتكررة، حتى وعلى الرغم من صعود المطالب بالإصلاح ومن بعدها صعود الثورات العربية إلا حالة الانكفاء بدت أكثر اتساعًا خاصة مع صعود الثورات المضادة ودخول العديد من الدول العربية حالة من الاقتتال الداخلي مثل سوريا وليبيا، ومعاناة دول أخرى من عودة حكم العسكر. أما على الصعيد الرسمي فيمكن القول إن تصهين الأنظمة العربية قد اتضح بعد مائة عام من المناورات حول حقيقتها.

بالإضافة إلى تكرار العدوان الإسرائيلي على غزة مع حالة من الصمت العربي والغربي على تلك الاعتداءات في 2008 و2012 و2014، بل طال الأمر فلسطين نفسها، وأصبح هناك ما يعرف بالصمت الفلسطيني أو في الضفة على ما يجري في غزة، خاصة مع زيادة الانقسام الفلسطيني الفلسطيني في 2006 عقب فوز حماس بالانتخابات التشريعية. وفي ظل كل تلك التغييرات تتجدد كل حين أعمال المقاومة، فتظهر في القدس انتفاضة السكاكين[2] في 2015؛ ردًا على الاعتداءات التي لا نهاية لها من قبل سلطة الاحتلال الإسرائيلي.

اليوم يدخل الصراع في مرحلة أخرى هي الأكثر التباسًا منذ بداية الصراع؛ مرحلة تتضح فيها المعارك الفكرية بين التيارات المختلفة حول طبيعته وماهيته وكيفية حل الأزمة الناشئة من وجوده، كل ذلك في ظل تسارع من الأنظمة حول تلبيس الأمر على الشعوب العربية والتي نالت كفايتها عبر مائة عام من دورات الاستبداد وفشل محاولات الاستقلال وما يترتب عليها من تردي الأوضاع ومن اقتتال داخلي في مشاهد متكررة، مع حضور للخارج رافض لعمليات الإصلاح بدعمه للأنظمة المستبدة ودعمه المطلق لإسرائيل على الرغم من كم الانتهاكات التي تمارسها، في الوقت الذي يعلي الخارج من شأن القانون الدولي وحقوق الإنسان.

تنتهي المائة عام والمنطقة على أعتاب عملية إعادة تشكيل أخرى في قلبها الصراع العربي-الإسرائيلي، لكنها عملية ليست واضحة للعيان نظرًا لاستمرار حالة الانكفاء الشعبي العربي سابقة الذكر، ونتيجة لانخراط الأنظمة في معادلات سياسية واستراتيجية من نوع جديد وبوتيرة شديدة العجلة والهرولة، ربما ستتضح معالمها خلال الأعوام القليلة القادمة.

وختامًا يمكن القول إن لذلك الصراع بعض سمات أساسية:

- **المقاومة**: فقد ثبت بمتابعة مراحل الصراع عبر مائة عام أن المقاومة هي إحدى السمات الأساسية لهذا الصراع منذ بداية إرهاصاته، تختلف أشكالها وحدّتها باختلاف الظروف المهيئة لها. انتقلت المقاومة من المظاهرات والاحتجاجات في بداية الصراع إلى مرحلة شبه الجيوش النظامية مع جيش الجهاد المقدس في مرحلة تشكيل الصراع، ثم انتقلت لمرحلة الحرب المفتوحة خاصة مع حركة فتح خلال حرب 1976. ومع تحول

1- مروة يوسف، مقاومة غزة ودلالات عشرة أعوام من الحصار، (في) **فصلية قضايا ونظرات**، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، العددالخامس، 2017) ص ص66-76، متاح على الرابط التالي:

- https://goo.gl/KWGsk5

2- حول انتفاضة السكاكين انظر:

- https://goo.gl/2Dms2v

القيادات العربية تحولت المقاومة إلى الداخل الفلسطيني، وفي المرحلة الثالثة وخلال العدوان الإسرائيلي على غزة في 2008 و2012 و2014 صمدت المقاومة.

- تمثل **القدس** البعد العقائدي لهذا الصراع، البعد الذي تفضل بعض التيارات الفكرية في المنطقة العربية غيابه عن الصراع، ولكنها كانت ولا زالت في قلبه وصميمه دائما، وربما يبدو للوهلة الأولى غياب القدس عن مراحل الصراع في هذه الورقة إلا أنها كانت دائما ذات خصوصية سواء في سياسات الاحتلال التآمر على المسجد الأقصى، أو في مقاومة تهويد القدس وحركة الرباط للدفاع عن القدس والأقصى[1].
- كانت **الأنظمة العربية** –ومازالت– تمثل أهم تحديات ذلك الصراع، فعبر مائة عام يمكن القول إن الأنظمة استفادت من الصراع في تبرير استبدادها وترويج مشاريعها سواء باعتبار نفسها الحصن الحصين للقضية أو اعتبار القضية عبئا يجب التخلي عنه، هذا بالإضافة إلى تحميل الشعوب الأخطاء السياسية الفادحة التي ارتكبتها تلك الأنظمة عبر ترويج أن هزيمتها هي هزيمة للشعوب العربية نتيجة لتخلفها، وفرض نكبات ونكسات في الثقافة والضمير والوعي العربي هي بالأساس خطايا سياسية للأنظمة الاستبدادية عبر مراحلها.
- ومن جانب آخر نتيجة للمناورات السياسية للأنظمة العربية في ماهية الصراع العربي الإسرائيلي، مع الأبواق الإعلامية والنخب التي تروج للأنظمة تلك؛ فإن ذلك أدى بالضرورة إلى تلبيس ماهية الصراع وجوانبه على الشعوب العربية، في المراحل المختلفة وصولًا إلى التباس مفهوم "**العدو**" في الوضع الحالي.
- كان **الخارج** –وما يزال– أحد أهم محددات تطور الصراع عبر مائة عام، سواء من خلال تقسيم المنطقة تبعًا لمصالحه أو دعم الكيان الصهيوني عبر المراحل التاريخية المختلفة، وصولًا لإعادة تشكيل المنطقة القائمة الآن وفي قلبها الكيان الإسرائيلي.

****

1- ماجدة إبراهيم، أمة في حركة...الرباط في الأقصى بين التحدي والتصدي، (في) **فصلية قضايا ونظرات**، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، العددالخامس، 2017) ، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/1NSjtt

الدولة اليهودية من المشكلة إلى المكانة: مائة عام بين وعد بلفور وموعد التصهين العربي

مدحت ماهر*

مقدمة:

تبدأ القصة بما عرف بالمشكلة اليهودية التي تفاقمت في القرن التاسع عشر بين شرقي أوروبا وغربيها، حيث سماها اليهود معاداة السامية، وسموها وغيرهم "مشكلة اليهود". لكنها في نهايات القرن التاسع عشر تحولت من مشكلة إلى حلٍّ باسم الصهيونية. والصهيونية هي باختصار حركة لنقل مشكلة اليهود من أوروبا إلى وطن قومي خاص؛ تحدد في مؤتمر بازل في "فلسطين"[1]. كتب اليهود وخطبوا وخاطبوا أنفسهم والعالم من أجل تبرير مشروعهم لإقامة دولة أرض إسرائيل؛ بذرائع عدة: الحق التاريخي، والحق الديني (النبوءة التوراتية)، والحق القومي، والحق الإنساني والأخلاقي، وادعاء الحق النوعي (ادعاء تفوق اليهود عن العرب وغيرهم)، والتوافق العالمي، والتقاء المصالح السياسية على تأييدهم، لكن الأهم كان حركة اليهود على الأرض وتضافر الفكر مع الحركة في صنع القصة بدءًا من المشروع–الحلم الذي عبر عنه تيودور هرتزل في تسعينيات القرن التاسع عشر، إلى الدولة القوية فالبحث لها عن مكان في الإقليم ومكانة بين الأمم على النحو الذي تجادل حول صيغته المستقبلية كل من رئيسي الوزراء الإسرائيليَّيْن شمعون بيريز وبنيامين نتنياهو بعد مائة عام من مشروع هرتزل؛ أي في تسعينيات القرن العشرين.

هذه الأيام تمر مائة سنة على ذلك الإعلان الرسمي الذي نشره وزير الخارجية البريطاني ساعتها آرثر جيمس بلفور وعُرف بوعد بلفور 2 نوفمبر 1917م، والذي أكدت عليه الدول الكبرى في مؤتمر فرساي 1919 ثم اتفاقية سان ريمو وصك الانتداب على فلسطين الذي عهدت به عصبة الأمم إلى بريطانيا 1920. مائة عام من الحركة الصهيونية المتنامية بفعل عوامل عدة، على رأسها مائة عام من التراجع العربي المستمر ليصل إلى أبعد مستوياته في اللحظة الراهنة: لحظة التصهين العربي الذي أعقب محاولات مريرة وعقودًا أربعة من تعثر مشروع التطبيع منذ كامب ديفيد 1978م. ففي هذه الأيام تقف إسرائيل كالعروس المجلوّة يخطب ودها وينشد رضاها هؤلاء الذين اعتادوا التعيش على ادعاء عداوتها؛ إذ تظهر أنظمة الثورات العربية المضادة موقفًا صهيونيًا جديدًا يقر إسرائيل على ما وصلت إليه، ويبرر عدوانها الدائم على الفلسطينيين، ويهاجم المقاومة الفلسطينية ويقمع التعاطف العربي والإسلامي والقومي معها، وتمارس تلك الأنظمة تصهينًا متعدد الأبعاد: سياسيًا وأمنيًا وعسكريًا وإعلاميًا وقضائيًا وقانونيًا واقتصاديًا وثقافيًا.

فكيف جرى ذلك التحول المزدوج بين تقدم المشروع الصهيوني بدأ بمشروع دولة عسير التنفيذ ووصل إلى تصدر خريطة الشرق الأوسط الجديد وفرض المكانة، وبين تدهور المقاومة العربية على الصورة التي نعيشها اليوم؟ أي بعبارة واحدة: **لماذا تقدم اليهود وتدهور العرب عبر قرن ويزيد؟**

أولًا– من مشروع الدولة إلى الوعد الدولي: قراءة في طرح هرتزل

في حدود 1895 كتب الصحفي النمساوي والناشط الصهيوني تيودور هرتزل وثيقته المشهورة "الدولة اليهودية" أو "دولة اليهود"The Jewish State، ليؤكد أن حل المشكلة اليهودية –رغم أنها مشكلة دينية واجتماعية وثقافية واقتصادية– لا يكون إلا حلاً سياسيًّا ومن خلال المفهوم القومي للسياسة السائد من حينها والمعروف باسم "**الدولة**". بنى هرتزل مشروعه على زعم أساسٍ مزدوج؛ هو: بؤس اليهود ومعاناتهم، ومعاناة العالم –لاسيما الغرب– منهم. ووضع

* **المدير التنفيذي لمركز الحضارة للدراسات السياسية**

1- عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، الجزء السادس، (القاهرة: دار الشروق، 1998)، ص ص13-25.

لطرحه مبادئ عملية ووعود: "إن الدولة اليهودية ضرورية للعالم ولذلك سوف تقوم"، "إن اليهود الذين يريدون الدولة اليهودية ستكون لهم وسوف يستحقونها"[1]، "إنها –أي المشكلة اليهودية– قضية قومية يمكن حلها فقط عندما تعالج كقضية سياسية عالمية تناقشها شعوب العالم المتحضر في مجلس دولي"، "فالقضية هنا قضية قوة، شأنها في ذلك شأن الأمور الأخرى التي تنشأ في العلاقات بين الشعوب. .. القوة تسبق الحق. هذه هي الحقيقة الواقعة في عالمنا المعاصر. وسوف تبقى كذلك إلى أمد بعيد"[2].

كتب هرتزل مشروعه ذلك مخاطبا اليهود المؤمنين بالصهيونية بصفة أساسية، بفئاتهم وطبقاتهم ومواقعهم المختلفة، وبالأخص الشباب، مراعيا –في الوقت ذاته– اليهود غير الصهاينة والشخصيات والدول التي ينشُد توافقها ومعونتها على تنفيذ مشروعه على عجل.

ولخص هرتزل خطته العامة بقوله: "إن الخطة العامة في جوهرها بسيطة كل البساطة، كما ينبغي لها أن تكون لو أنها أصبحت مفهومة للجميع؛ فلنمنح السيادة على جزء من الأرض يكفي للاحتياجات الحقيقية لأمة، وسوف نتكفل نحن بالباقي"[3]. ووسط الجدل الصهيوني الذي ساد ساعتها حول ذلك الجزء من الأرض (أوغندا، الأرجنتين، فلسطين..؟)؛ تساءل هرتزل: "هل نختار فلسطين أم الأرجنتين؟ وعقب: إننا سنأخذ ما سيعطى لنا، وما يختاره الرأي العام اليهودي، وسوف تقرر الجمعية كلا الأمرين"[4].

وبمناسبة الجمعية، فقد بنَى هرتزل مشروعه تنفيذيًا على مؤسستين رئيسيتين: الجمعية اليهودية والشركة اليهودية: لتقوم جمعية اليهود بالأعمال التمهيدية في مجالي العلم والسياسة، وتقوم الشركة بالتطبيق العملي والنظر في مصالح اليهود المالية وتنظيم الاقتصاد والتجارة. وعلى هاتين المؤسستين شيد خطته التنفيذية ومهام الهجرة والاستيطان وبناء الدولة اليهودية. لقد بدا مشروعا عمليًا في ذاته خياليًا في سياقاته؛ أن تقام دولة من فكرة، بلا شعب قومي، ولا أرض محددة، على النحو الذي أشارت إليه عبارة هرتزل السابقة: "**سنأخذ ما يُعطى لنا**". فكان لابد للفكر الصهيوني أن يدعي أن "اليهودية –منذ بدايتها– كانت دينًا وقومية معا"، وأن الدين في أرض وأزمان الشتات أصبح "الأداة الرئيسة للمحافظة على هويتهم وطموحاتهم القومية"[5]. ولذلك اتفقت كلمة الصهاينة الأوائل على أنه يجب عليهم الحصول على تأييد دولي واسع لفكرتهم وكانوا صرحاء في ذلك، يقول نتنياهو: "قال الصهاينة إن اليهود يجب أن يحصلوا على دولة خاصة بهم في أرض إسرائيل، ووافق زعماء العالم على ذلك، رغم معرفتهم بأنه لا توجد سابقة لمحاولة إقامة دولة من لاشيء"[6]؛ ومن ثم كان العام 1917 وكان الوعد البريطاني.

لقد كان مؤتمر بازل في سويسرا 1897 تتويجًا لجهود ربما زادت عن مائة عام، فقد كانت الفكرة الصهيونية واحدةً من مشروعات نابليون إبان غزوه مصر والشام 1798، وصرح بذلك في خطاب لليهود، واستهدف دعاة الصهيونية النخب في البلاد المختلفة وخاصة الدول الكبرى والمؤثرة والواعدة مثل: بريطانيا والولايات المتحدة؛ الأمر الذي لم يُعِره

1- تيودور هرتزل، **الدولة اليهودية**، ترجمة: محمد فاضل، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007م)، ص ص 2-3. وقد نُشر الكتاب في فيينا ولايبزيج في 14 فبراير 1896 قبل ثمانية عشر شهرا من انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول.

2- هرتزل، **المرجع السابق**، ص ص 6-7.

3- هرتزل، **المرجع السابق نفسه**، ص 17.

4- هرتزل، **المرجع السابق نفسه**، ص ص 18-19.

5- راجع: بنيامين نتنياهو، **مكان تحت الشمس**، ترجمة: محمد عودة الدويري، مراجعة وتصويب: كلثوم السعدي، (عمان-الأردن: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط عربية أولى، 1995)، ص 66.

6- نتنياهو، **المرجع السابق**، ص 58.

العرب والمسلمون أدنى اهتمام، حتى كان مطلع القرن العشرين وإذا بسياسيين من أمثال الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون وقبله عدد آخر من الرؤساء فضلًا عن أغلب السلسلة التالية له، وديفيد لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا 1917-1920، وآرثر بلفور وزير خارجيته في الفترة نفسها (وهو نفسه رئيس وزراء بريطانيا سابقا 1902-1905)، على قناعة تامة بالمطلب الصهيوني وكون فلسطين هي أرض إسرائيل، والتي يجب أن تُهدى للشعب اليهودي المسكين، يقول بلفور: ينصب اهتمامي فقط، على إيجاد بعض الوسائل التي يمكن بواسطتها، وضع نهاية للوضع الحالي الفظيع الذي يعيشه كثيرون من أبناء الشعب اليهودي[1].

ومن ثم جاء الوعد —عقب مؤتمر بازل بعشرين سنة– واضحا في المفاضلة بين أمة صاعدة رغم شتاتها وأخرى هامدة رغم وجود خليفة على رأسها: **إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى الأماني اليهودية في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين (in Palestine) وستبذل قصارى جهودها لكي تسهل تحقيق هذا الهدف. وإنه لمن المفهوم بوضوح أنه لن يُفعل شيء يكون من شأنه التأثير على الحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية الموجودة في فلسطين (the existing non-Jewish communities in Palestine). سأكون سعيدًا إذا أنهيتم هذا الإعلان إلى علم المؤسسة الصهيونية (Zionist Federation).**

هكذا جاء الوعد معبرًا عنا بمجتمعات غير يهودية، لا عربية ولا مسلمة، وجاء التعبير عن فلسطين باعتبارها أرضًا بلا أهل، يقطنها مجموعات لا اسم لها. وقد كان رد الفعل على ذلك –—لاسيما في المستوى الرسمي– أشبه بالتثاؤب قياسًا على الحمية اليهودية. ومن الجدير بالذكر أن إعلان بلفور هذا قد حظي بتصديق رسمي من الكونجرس الأمريكي بغرفتيه في يونيو 1922، ثم صادق عليه الرئيس الأمريكي وورن ج. هاردنج في سبتمبر.

ثانيًا– من الوعد إلى الدولة: وعي وسعي أمام لاوعي ولاسعي

وبالفعل، انتقل الفكر الصهيوني إلى الحركة بناء على تنظير قومي وديني ودولي واضح، وأقيمت المؤسسات اليهودية التي دعا لها هرتزل، وخاصة الوكالة اليهودية والصندوق اليهودي، اللذين أدارا عملية كبرى من التهجير والاستيطان وبناء الهيئات داخل فلسطين؛ منها: الكيبوتسات الزراعية، واتحاد العمال، والميليشيات العسكرية نواة للجيش، والجامعة العبرية. وبينما كانت الشعوب العربية تراقب ذلك وتستنكره بلا قدرة على التأثير، وكانت في الشام وفلسطين تنمو نواة مقاومة عربية إسلامية للمشروع الصهيوني، كانت النخب العلمانية والأنظمة القُطرية لا تُظهر مبالاة بل لا تمانع أحيانًا من مباركة المشروع، فقد حضر رئيس الجامعة المصرية أحمد لطفي السيد حفل افتتاح الجامعة العبرية 1920، بناء على دعوة وُجهت له، غير ملتفت لحملة الرفض التي أبرزتها الصحف المصرية ساعتها، كما كان بعض العرب يقاتلون في صفوف بريطانيا تحت قيادة لورانس لأجل مُلك شخصي يمنحه العدو كما فعل الحسين بن علي وأبناؤه.

ومن العجائب أن صعود التيار القومي العربي في الشام والعراق تزامن مع الصعود الصهيوني وكلاهما اشترك في معاداة ما تبقى من الدولة العثمانية والسلطان عبد الحميد الثاني الذي رفض المطلب الصهيوني لمؤتمر بازل، والذي قدمه إليه هرتزل نفسه 1901 عارضًا تحمل الأثرياء اليهود سداد الديون التي تنوء بها الدولة العثمانية. وبينما كان الصهاينة يعرفون طريقهم وما يريدون كان القوميون العرب يخبطون خبط عشواء ويمهدون لهم الطريق بوعي أو بغير وعي.

وعلى الرغم من التباينات بين اليهود وانقسامهم إلى صهاينة وغير صهاينة وأعداء للصهيونية، والاختلافات بين الصهاينة أنفسهم، ورغم النزاعات بين الإدارات الحكومية للدول التي اعتمدت عليها، فإن الحركة الصهيونية قطعت

1- نقلا عن: نتنياهو، **المرجع السابق نفسه**، ص 57.

طريقها بنظام وجدية وخبث، وعبر مسارات متعددة، حتى تمكنت من غرس جذور واقعية لها على الأرض تستند إليها. ومن ثم قاومت الحركة ما بدا تراجعًا أو تباطؤًا بريطانيا فيما بين الحربين 1918-1939 في تنفيذ المخطط، حيث تأرجحت بريطانيا مراعاة للعرب ومصالحها معهم، ولكن الغياب العربي الطويل عما يجري في العالم من تحولات، جعل ما بين الحربين فترة راجحة لصالح الصهيونية، ليس فقط من حيث التقدم في تحقيق أهدافها ولكن من باب صناعة الملحمة والتدافع من أجل أن يكون للمشروع أساس يهودي ذاتي يمكنهم من كتابة روايتهم الخاصة المليئة بالأباطيل.

في هذه الفترة نمت المقاومة العربية في فلسطين وتكللت بعصبة عز الدين القسام الذي استشهد 20 نوفمبر 1935 فاندلعت الثورة الفلسطينية الكبرى 1936-1939، لتأتي اللجنة الملكية البريطانية (لجنة بيل) 1937 بقرارها تقسيم فلسطين إلى دولتين: يهودية وعربية بعد عشرين سنة أخرى من وعد بلفور، ثم الكتاب الأبيض لحكومة تشامبرلين مايو 1939 ليكمل الدعوة لإنشاء دولة ثنائية القومية: عربية ويهودية. وبينما كان اليهود يُظهرون المرونة وهم يقدرون على المزيد، كان العرب يظهرون تصلبًا مبدئيًا بغير فعل حقيقي على الأرض؛ وبالطبع انتصرت الواقعية على العنترية. ومن ثم جاءت الحرب الثانية لكي تستكمل الملحمة الصهيونية روايتها ودعايتها ويتم إنضاج المشروع بقوة على نيران "الهولوكوست". وكما يقول نتنياهو: "كان الطلب بسيطا: بما أن الشعب اليهودي قد عانى كل هذه المعاناة الفظيعة، حان الوقت لتمكينه من إقامة دولة خاصة به"[1].

ومن ثم؛ فبعد ثلاثين سنة من وعد بلفور جاء قرار التقسيم عالميًّا عبر الأمم المتحدة نوفمبر 1947، ليتم إعلان الدولة الصهيونية باسم "دولة إسرائيل" بعده بستة أشهر مايو 1948 وتتسابق أقوى دولتين في عالم ما بعد الحرب الثانية للاعتراف بها: الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة. وتُظهر الأنظمة العربية كأنها أفاقت من سُباتها لتدخل حربا هزلية هزيلة تنتهي بلافتة "**النكبة**" 1948، الأمر الذي سيتكرر مرارا ويأخذ عناوين مثل: "النكسة" 1967، والمذبحة والمجزرة والمحرقة والغزو والعدوان.. تلك العناوين التي لم تغير من واقع الاحتلال الإسرائيلي شيئا، وإنما مررت أيام العرب بغير شيء سوى الكلام، حتى شاع في العقود الأخيرة قبل الآنية أن العرب "ظاهرة صوتية"[2].

ومهما كان الكذب اليهودي في تأسيس الدولة أو الألاعيب والتآمر في تشييدها من منظورنا نحن العرب والمسلمين، فإن النتيجة أن اليهود نجحوا في تشييد دولتهم في ظل التفريط العربي، ليس فقط في فلسطين، ولكن في بناء دولهم وحيازة مكانتهم التي تؤهلهم لها إمكانيات كبيرة؛ إذ امتهن القادة العرب فنا مدمرًا سماه نادر فرجاني "هدر الإمكانية"[3].

وكما خاض الصهاينة حربًا ضد العرب وأحيانا ضد البريطانيين قبل إعلان دولتهم، فقد خاضوا حروبًا أخرى متعددة ولا يزالون عملاً بحكمة هرتزل الواقعية: القوة تسبق الحق، أو التي ترجمها غيره: القوة تخلق الحق وتحميه.

ثالثًا- شرق أوسط إسرائيلي ومكان بين الأمم: مشروع واحد بجناحين: بيريز ونتنياهو

بعد مائة عامة من كتاب الدولة اليهودية كانت الدولة قد استوت على سوقها، وإن ظل قلق الفناء والإزالة يساورها بحكم نفسية الظلم والغدر، وأصبحت يتجادل على مستقبلها وإدارته جناحا الصهيونية التقليديان اللذان تطورا بعد

1- نتنياهو، ص 110.

2- عبد الله القصيمي، **العرب ظاهرة صوتية**، (باريس: مطابع شركة مونمارتر للطباعة والنشر، 1997)، وفيه: "**إن العرب ليظلون يتحدثون بضجيج وادعاء عن أمجادهم وانتصاراتهم الخطابية حتى ليذهبون يحسبون أن ما قالوه قد فعلوه.. إن من آصل وأشهر مواهبهم أن يعتقدوا أنهم قد فعلوا الشيء لأنهم قد تحدثوا عنه..**"، ص 5.

3- نادر فرجاني، **هدر الإمكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1983).

التأسيس باسم حزب التكتل (ليكود) ذي الميل اليميني المتشدد، وحزب (العمل) ذي الميل اليساري الأقل تشددًا، وإن اتفقا بالطبع على أصل الفكرة الصهيونية. بعد مائة عام من مشروع هرتزل يكتب شمعون بيريز مشروع عمل الدولة اليهودية في محيطها من منظور إقليمي تحت عنوان (الشرق الأوسط الجديد)، وفي الوقت نفسه يكتب بنيامين نتنياهو مشروع الليكود من منظور أوسع (مكان بين الأمم)[1] ؛ ليبرزا ما طرأ على المشروع والدولة —ومن طرف خفي ما طرأ على العرب– من تحولات واقعية.

تبدو رسالتا بيريز ونتنياهو مناظرتين حول وضعية الصهيونية وإسرائيل ومستقبلهما في نهاية القرن العشرين، لكنهما اتفقتا على مبدأ أساس: أن إسرائيل أصبحت أمرا واقعًا أمام العرب والعالم، وأن قضيتها الكبرى صارت هي أمنها ورخاءها وتمدد قوتها، وبينما يركز بيريز أكثر على رخائها وأنه الوسيلة لتحقيق الأمن من منظور إقليمي، فإن نتنياهو لا يرى سوى أمن إسرائيل ورضوخ العرب لضماناته عمليًا؛ لكي يكون هناك سبيل للسلام فالرخاء. وجدير بالذكر أن الشيء الذي بات محل إجماع واضح بين قيادات إسرائيل المتناظرة؛ هو أن التحدي الأكبر أمام إسرائيل من الثمانينيات —ومن ورائها المنطقة والعالم– يتمثل في **الأصولية الدينية وبالأخص الإسلامية**؛ التي ينعتونها بالتطرف والعنف والإرهاب[2]. من الواضح أن تحول المقاومة العربية من القومية واليسارية المنهزمتين لاسيما عقب هزيمة 1967 إلى التيار الإسلامي الصاعد، وبالأخص بعد انتفاضة فلسطين 1987، وحمله شعار المقاومة والمواجهة مع إسرائيل، هو ما يقف وراء هذا الإجماع والتهييج الإسرائيلي على ذلك العدو الجديد والمشترك لإسرائيل والغرب، وأيضا للأنظمة العربية وعلمانييها.

يقدم بيريز مشروعًا لشرق أوسط جديد ملخصه أن: "مشكلة هذه المنطقة من العالم لا يمكن أن تحل على يد دولة منفردة، أو حتى على مستوى ثنائي أو متعدد. إن التنظيم الإقليمي هو المفتاح إلى السلام والأمن، ولسوف يعزز إشاعة الديمقراطية، والتنمية الاقتصادية، والنمو القومي، والازدهار الفردي، إلا أن هذا التحول لن يتم بسحر ساحر، أو بلمسة يد دبلوماسية، **فتوطيد السلام والأمن يقتضي ثورة في المفاهيم**. وهذه ليست بالمهمة السهلة، إلا أنها ضرورية مع ذلك، وبغيرها فإن أي اتزان نحرزه سيكون قصير الأجل. هدفنا النهائي هو خلق أسرة إقليمية من الأمم، ذات سوق مشتركة، وهيئات مركزية مختارة، على غرار الجماعة الأوروبية"[3]. وقوام ذلك المشروع أربعة أعمدة: الاستقرار السياسي وترجمته القضاء على ما أسماه **الاصولية** "التي تشق طريقها سريعًا وعميقًا في كل بلد عربي في الشرق الأوسط، مهددة بذلك السلام الإقليمي، ناهيك عن استقرار حكومات بعينها"، ثم الاقتصاد، فالأمن القومي، فإشاعة الديمقراطية، **بشرط أن تكون ديمقراطية بلا إسلاميين**، وإلا فلا لزوم لها: "إن حضور الأصولية، وهي حركة مناهضة للديمقراطية في الجوهر، حتى حين تستخدم شعارات ديمقراطية، يزيد في صعوبة إدخال العمليات الديموقراطية"[4]. ومن ثم ينظر بيريز لأمن إقليمي في مركزه إسرائيل وتشرف عليه قوة عظمى معروفة، واقتصاد إقليمي وهو محور طرحه للشرق الأوسط الجديد.

1- ترجم في العربية بعنوان "مكان تحت الشمس".

2- انظر: بنيامين نتنياهو، **محاربة الإرهاب**، ترجمة عمر السيد وأيمن حامد، (القاهرة: النهار للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1996)، ص ص 73-95.

وانظر: شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، (عمان–الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1414هـ/1994م)، ص ص 62-63.

3- شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، (عمان–الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1414هـ/1994م)، ص ص 61-62.

4- بيريز، ص ص 66-67.

الآن –أقصد منذ ربع قرن– يتحرك الفكر السياسي الصهيوني باتجاه إدارة المنطقة من مقعد الراحة والطمأنينة إلى أن العرب لم يعودوا يمثلون تحديًا بقدر ما يمثلون فرصة للتشغيل والتوجيه. اليوم يرسم الصهاينة واقع المنطقة ومستقبلها بعقولهم اليقظة في الوقت الذي تأكد للجميع أن الأنظمة العربية اغتالت العقل والوجدان العربيين إلى أمد.

ومن ثم يتحدث بيريز عن مراحل: "فسنتقدم على مراحل. ولعلنا نصف الخطة بأنها برنامج تعاون يشبه هرما ثلاثي الأضلاع. معهد أبحاث مشترك لإدارة الصحراء، أو مصالح تعاونية لتحلية المياه، وإن التعاون المثمر الجاري حاليا بين إسرائيل ومصر في ميدان الزراعة هو مثال طيب على هذه المقاربة... أما المرحلة الثانية فتتضمن كونسورتيومات دولية تتولى تنفيذ المشاريع التي تتطلب استثمار رساميل هائلة... أما المرحلة الثالثة فتشمل سياسة الجماعة الإقليمية، مع التطوير التدريجي للمؤسسات الرسمية..."، ثم يتحدث عن أحزمة أربعة اقتصادية–سياسية تشد المنطقة: نزع السلاح، المياه والتكنولوجيا الحيوية والحرب على الصحراء، والهياكل الارتكازية للنقل والمواصلات، والرابع هو السياحة. ومن ثم يعيد تشكيل أولويات العرب أنفسهم باسم أولويات المنطقة (الشركاء): "في الماضي كانت القضية الفلسطينية تشكل القضية المركزية في الصراع العربي–الإسرائيلي، وهو أمر لم يعد موجودا الآن، فقد أصبحت القضية المركزية هي التهديد النووي، .. حتى يقول: إن الخطر الأعظم الذي نواجهه اليوم هو مزيج من الأسلحة النووية والأيديولوجية المتطرفة.."[1] ، وبالطبع لا يشير في هذا إلى الدولة اليهودية بشيء وكأنها ليست التي تملك منفردة مخزونا نوويًّا هائلاً، ولا التي تضج بتطرف غير إنساني وغير مسبوق ومظاهره الفجة لا تنقطع!

لكن خلاصة منظور بيريز أو مشروعه أنه مشروع "ما بعد الدولة اليهودية" أو ما يمكن تسميته: المنطقة اليهودية، نحو شرق أوسط جديد يقوده اليهود.

وفي قبالة هذا التلاعب والتحايل الخطابي والسياسي، يقدم بنيامين نتنياهو من الأرضية ذاتها موقفًا صلفًا يشترط على العرب أن يعتنقوا عقيدة الأمن الإسرائيلي المقدَّس قبل أن ينعموا بسلام مع ذلك المارد: "**فوجهة نظرنا لتحقيق السلام يجب أن تبنى على دعامتين: الأولى وجود نوايا مخلصة للسلام من جانب شركائنا العرب. والدعامة الثانية: هي أن الشروط أو الأوضاع الأمنية التي ستحمي إسرائيل يجب أن تثبتها تلك النوايا بدرجة لا تقل عن النوايا المسالمة**"[2].

ويمارس نتنياهو –مثل بيريز على الجانب المقابل– مناظرة مع اليسار اليهودي في إسرائيل وخارجها الذي يراه قد تخلى عن الصهيونية، الأمر الذي يبدو فيه تناظر كبير بين مفاهيمهما واستخدام لعبارات متماثلة وحجج متشابهة. ولكن بينما يخاطب بيريز العرب في لحظة ما بعد أوسلو مباشرة مستغلًا الدعاية الإقليمية والعالمية للاتفاق وحالة التبرير العربي والفلسطيني له (من قبل منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة عرفات)، فإن نتنياهو يتوجه بتبرير دولته ومستقبلها الواعد إلى **الغرب أولًا وبالأساس** –وبالأخص الولايات المتحدة– نخبًا ورأيًا عامًّا، ليصور لهم استمرار **مأساة اليهود ما بعد الدولة** في ظل العداوة العربية التي يُظهرها عدوانًا راديكاليًّا أزليًّا لصيقًا بالعرب ولا مبرر له؛ ومن ثم يعرض صورة شديدة الشيطنة للعرب حكوماتٍ وشعوبًا، قوميين ويساريين وإسلاميين وغيرهم، وبالأخص من حيث الميل للعنف والإرهاب[3]: "إن توأم التطرف العربي –القومية العربية والإسلام الأصولي– هما الجذور الحقيقية للنزاع في الشرق الأوسط.

1- بيريز، حتى ص 89.

2- نتنياهو، مكان تحت الشمس، مقدمة الطبعة العربية، ص 11 وما بعدها.

3- راجع فصل: "**حقيقة القضية الفلسطينية**" في: نتنياهو، مكان تحت الشمس، **مرجع سابق**، ص ص 125-161.

فكراهية الأجانب التي يغذيها هذان التياران، ورغبتهما في التوسع وعداؤهما المتوقد للنظام العالمي الحالي- كل هذه الأمور، لها دور كبير في إذكاء العنف الذي يسود منطقة الشرق الأوسط، وينطلق منها إلى أنحاء العالم... كما أن غياب التقليد الديمقراطي عن الساحة الشرق أوسطية، يخنق ويوقف أي تطور لتوجهات من شأنها كبح جماح التطرف العربي- الإسلامي"[1].

ويقيم كل من بيريز ونتنياهو رؤيتيهما المتكاملتين –مثل مؤسس الصهيونية ومثل دلالات وعد بلفور- على نظر مدقق في الوضع السياسي العالمي وكيف تفكر القوى الكبرى؛ ومن ثم يرى بيريز أن العالم يقف مع خيار الاحتواء من أجل إنهاء الحروب، بينما يرى نتنياهو أن الردع هو الذي يصنع السلام: "إن تناقص عدد الدول العربية المستعدة لمحاربة إسرائيل باستمرار، يجسد حقيقة أساسية في الواقع الشرق أوسطي هي: أن السلام بين إسرائيل وجاراتها، هو سلام ردع، وأن احتمال تحقيقه يرتبط بصورة مباشرة على قدرة إسرائيل في الردع.."[2]. ومن ثم فنتنياهو صريح بأنه لن تكون هناك دولة فلسطينية تأكل من أرض إسرائيل التي يراها ضئيلة الحجم والعمق الاستراتيجي جدًّا، ولن تكون هناك قوات لا في سيناء ولا شرق الأردن، فكلاهما مناطق عازلة لضمان أمن إسرائيل علاوة على استبقاء مرتفعات الجولان شمالا بيد إسرائيل للمعنى ذاته: "بغض النظر عن الخلافات في الرأي داخل إسرائيل، سواء بين مؤيدي حزب العمل أو الليكود، أو بين المعارضة والحكومة، فإن معظم الجمهور الإسرائيلي يؤمن بأن إسرائيل لا تستطيع العودة إلى حدود حزيران 1967، دون أن تعرض وجودها للخطر، وأنه لا يحق لها التفريط بالسيطرة الاستراتيجية على الجولان، ومناطق الضفة الغربية... إن سيطرة إسرائيل على هذه المناطق ليست عائقًا أمام السلام إنما هي عائق أمام الحرب"[3].

والخلاصة أن الدولة الإسرائيلية –بشقي عقلها هذين- تقف اليوم على رؤية لذات قوية في منطقة متردية تخلفًا واستبدادًا وفرقة وصراعات، ومن طرف خفي تشير إلى تبعية أنظمة هذه المنطقة للقوى الدولية التي تتشارك مع إسرائيل صهيونيتها، وتؤكد أن المستقبل لإسرائيل، وأنها بوابة لمستقبل المنطقة، وليس للعداء العربي من مصير إلا الهزيمة ومزيد من الخسائر، وأن على المنطقة أن تنتقل من العروبة إلى الشرق أوسطية خضوعًا للأمر الواقع، كما أن على العالم أن يكمل مسيرته التي بدأها عمليا منذ 120 عاما وصرح بها في وعد بلفور منذ قرن تام.

النقلة الأساسية لدولة هرتزل هي من عرض الحلم إلى فرض الأمر الواقع على يد عصابات وسند دولي كبير ثم اليوم فرض المنطق الإسرائيلي كما يعرضه حكام تل أبيب. تقابلها نقلة كبيرة عكسية لدى العرب لا تفهم إلا من منظور حضاري واسع؛ فقد تراجع لدى العرب كثير من عناصر التكوين وثقافة الفاعلية: تراجع الانتماء للذات والولاء للإخوة وقيم المقاومة والنصرة والنخوة، وتمكن الاستبداد في ظل الدولة القومية القطرية من إضعافهم كما لم يفعل الاحتلال الأجنبي، ونزف العرب من الأخلاق أضعاف ما نزفوه من مواردهم المادية[4]، فيما تحلى اليهود بقدر فاعل منها.

ويقوم المنظور الحضاري على مراجعة عناصر العقيدة والمرجعية وتحكيم القيم ومراعاة المقاصد والعمل بالسنن والانتماء إلى الأمة والفعل على المستوى الحضاري الكلي؛ لكي نفهم ما يجري ونجيب عن سؤالنا: لماذا تقدم اليهود وتأخر العرب إلى هذه الدرجة من التبعية للصهيونية نفسها؟

1- نتنياهو، مكان تحت الشمس..، **المرجع السابق نفسه**، ص 148.

2- نتنياهو، **المرجع السابق نفسه**، ص ص 288-289.

3- نتنياهو، **المرجع السابق نفسه**، ص 328.

4- علي الوردي: **الأخلاق: الضائع من الموارد الخلقية**، (بيروت: دار الوراق للنشر المحدودة، 2007).

والأمر واضح من مجرد العناوين: فاليهود جددوا عقيدتهم الدينية وأحالوها عقيدة سياسية وقومية وقتالية أيضا، واحترموا بدرجة ما مرجعيتهم، وأظهر قادتهم اعتزازا بالتوراة والتلمود والتاريخ اليهودي، وتحلوا بقيم عملية وبينية، ينكرونها بالطبع في حق العرب من باب (..وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ {75/3}). لكن الأبرز في العقل اليهودي الحديث هو مراعاته لعالم السنن والأسباب؛ وإن كان بانتقائية؛ الأمر الذي تجلى منذ هرتزل وحتى نتنياهو في العناية الشديدة بقواعد القوة والعوامل الدولية الممكنة لهم، واستغلال النفوذ المادي والأدبي في كسب المؤيدين. لقد قرر اليهود أن يروا أنفسهم أمة فصارت لهم دولة. لا يسعى الفكر الصهيوني إلى أن يصدقه الآخرون قبل أن يجسد هو حالة التصديق الصلب لأكاذيبه، وهي ذاتها مثلبة الفكر العربي الذي لا يمتلك الصلابة لكي يصدق حقائقه إلا بعد أن يصادق عليه آخرون. ومن ثم يلتصق بالفكر الصهيوني نزوع عملي واضح ، بخلاف حالتنا نحن العرب. فهرتزل ووايزمان وبن جوريون ومائير وبيجن وشامير ورابين وشارون وبيريز وباراك ونتنياهو.. هؤلاء ممن فكر وكتب، وعزم وعمل، كانوا نماذج لهذه الخاصية، بينما نعيش حالة فصام عربي نكد بين الفكر والعزم والحركة، تحول بعد قرن إلى الدوران في الفلك الإسرائيلي وممارسة التصهين الرسمي باسم الدول وفرض الصهينة على الشعوب. ومن ثم فمن السهل أن يجاب عن النصف الآخر من السؤال فيما يتعلق بنا نحن العرب والمسلمين بعد مائة عام من الوعد الذي أهاننا!

خاتمة: اليوم الإسرائيلي ... إلى أين؟

أقصد باليوم تلك السنوات الأربع الماضية منذ منتصف 2013 فصاعدًا؛ منذ أعلنت الأنظمة العربية الحرب على شعوبها التي ثارت أو ايدت ثورات من أجل الحرية والتخلص من الاستبداد. اليوم يتحالف الاستبداد مع الصهيونية ضد الشعوب تحت مقولة "الحرب على الإرهاب" الذي لم تعد الحكومات العربية تخجل من أن تصفه بالإسلامي. في مصر والسعودية والإمارات أصبحت حركة المقاومة الفلسطينية الإسلامية إرهابية سواء بقرار حكومي أو حكم قضائي، ومن يعاونها أو يعلن تأييده لها كذلك إرهابي، وأصبحت القدس هي الشرقية فقط وعلى مضض، وأصبحت غزة مصدرًا لإرهاب يحاصر ليلاً ونهارًا، وأصبح إغلاق المسجد الأقصى أمرًا هينًا يمر بلا تعليق له معنى، وأصبحت أخبار القتل اليومي للفلسطينيين وحرق أولادهم لا تؤثر لا في الحكومات وحدًا بل ولا في الشعوب نفسها، في ظل اتساع الشعور بالتساوي في المعاناة؛ ما بين الاحتلال الصهيوني والاستبداد العربي.

وأنا أختم الورقة كانت لقاءات نتنياهو مع حلفائه العرب وخطابه وخطابهم في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة يعلن عن تدشين مرحلة التصهين العربي الكبير. قال نتنياهو: "نحن في خضم ثورة كبرى ثورة في وضع إسرائيل في أوساط الأمم، هذا يحدث لأن الكثير من البلدان في جميع أنحاء العالم، استيقظت في النهاية إلى ما يمكن أن تفعله إسرائيل لصالحهم، تلك البلدان أضحت تدرك القيم الحقيقية مثل ويرم بفت وشركات كبيرة مثل جوجل وانتل ما أدركته وعرفته لسنوات أن إسرائيل هي دولة الابتكار، هي المكان للتكنولوجيا المتقدمة، والزراعة والمياه وأمن الفضاء الإلكتروني، وفي الطب وفي السيارات التي تقودها نفسها بذاتها، وسم ما شئت من تلك الابتكارات، تلك البلدان تدرك أيضا القدرات الاستثنائية لإسرائيل في مكافحة الإرهاب، وفي السنوات الأخيرة قدمت إسرائيل معلومات استخباراتية حالت دون وقوع العشرات من الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم، لقد أنقذنا أعداد أنفس لا تحصى؛ لكن ربما لاحظتم أو حكوماتكم التي تعمل عن كثب مع إسرائيل لإبقاء بلدانكم ومواطنيكم آمنين. وقفت في العام

الماضي على هذه المنصة، وتحدثت عن هذا التغير العميق في وضع إسرائيل في جميع أنحاء العالم، وانظر ماذا حدث في غضون عام، مئات الرؤساء ورؤساء الوزراء ووزراء الخارجية قاموا بزيارة إسرائيل كثير منهم للمرة الأولى.

وكان من دواعي شرفي أن أمثل بلدي في ست قارات مختلفة، في سنة واحدة ست قارات، ... بعد سبعين عامًا أضحي العالم يعانق إسرائيل وإسرائيل تعانق العالم، بالفعل خلال عام واحد زرت ست قارات، ... تعرف إسرائيل أنها لا تقف وحدها في التصدي للنظام الإيراني، فنحن نقف جنبًا إلى جنب مع أولئك في العالم العربي الذين يشاطروننا الأمل في مستقبل أزهي فقد عقدنا سلامًا مع الأردن ومصر ورئيسها الشجاع عبد الفتاح السيسي الذي قابلته هنا الليلة البارحة وأقدر دعم الرئيس السيسي للسلام وآمل أن أعمل عن كثب معه وقادة آخرين في الإقليم من أجل الدفع قدمًا بعملية السلام، فإسرائيل ملتزمة بتحقيق السلام مع كل جيراننا العرب بما في ذلك الفلسطينيين....

في هذا العام زيارة تاريخية وذكرى سنوية تاريخية، فللإسرائيل لديها الكثير لتشعر بالامتنان له، فقبل 120 عام تيودور هرتزل عقد أول مؤتمر صهيوني لتحويل تاريخنا المأساوي لمستقبل زاهر من خلال إنشاء دولة يهودية ، وقبل مائة عام قربنا إعلان بلفور من تحقيق تلك الرؤية من خلال الاعتراف بحق الشعب اليهودي في وطن قومي في أرضنا التاريخية، أرض الأجداد، وقبل سبعين عامًا دفعت الأمم المتحدة بتلك الرؤية للترجمة من خلال اعتماد قرار يدعم إنشاء دولة يهودية، وقبل خمسين عامًا قمنا بإعادة توحيد عاصمتنا القدس حيث حققنا انتصارًا أعجوبة ضد أولئك الذين حاولوا تدمير دولتنا، فحلم تيودور هرتزل أصبح واقع، فعدنا إلى أرض الميعاد، وبنينا ديمقراطية مزدهرة، وغدًا اليهود في كل أنحاء العالم سيحتفلون برأس السنة العبرية الجديدة بداية عامنا الجديد، فذلك وقت لإمعان النظر والتأمل والنظر إلى الوراء متسائلين ومتعجبين ونستعرض الأعاجيب التي ولدت في ظلها أمتنا ونتطلع إلى الإسهامات الرائعة التي ستواصل إسرائيل تقديمها إلى كل الأمم انظروا من حولكم وستلاحظون هذه المساهمات كل يوم في المياه التي تشربونها والأدوية التي تتناولها والسيارات التي تركبونها والهواتف التي تستخدمونها وفي الأطعمة التي تتناولها. ترونها في ابتسامة أم أفريقية في قرية بعيد نائية التي تشكر الابتكارات الإسرائيلية ولم يعد لازمًا عليها أن تمشي ثماني ساعات يوميًا لتنقل المياه إلى أطفالها، ترونها في عيون طفل عربي طار إلى إسرائيل لكي تجري له عملية في القلب تنقذ روحه وترونها في وجوه الناس في المناطق التي ضربتها الزلازل في هايتي والنبال من الدمار حيث منح هؤلاء المنقذون بفضل الأطباء الإسرائيليون، فكما قال النبي.. جعلتكم نورا للأمم تأتون بالإنقاذ إلى أقاصي الدنيا. واليوم وبعد 2700 عام على تلك المقولة تتعاظم قوة إسرائيل بين الأمم، فاليوم ضوء إسرائيل يغمر المعمورة ويأتي بالأمل والانقاذ إلى كل أنحاء الأرض"[1].

وبعده بيوم ذاع مقال لأحد الكتاب الأقباط المصريين يقول فيه: "..وأنه طوال قرابة أربعة عقود منذ توقيع المعاهدة مع إسرائيل والعلاقات تتراوح ما بين السلام البارد والحرب الباردة بسبب التنافس الإقليمي المصري الإسرائيلي، وبسبب استمرار الاحتلال ومصادرة الأراضي وإنشاء المستعمرات عليها. ولكن علينا في الوقت نفسه أن نضع **المصلحة الوطنية المصرية** في المقدمة ونتحلى بالموضوعية، **ونعترف بأن إسرائيل لعبت دوراً مهماً في دعم ثورة الشعب المصري في الثلاثين من يونيو، ومارست الوفود التي أرسلها بنيامين نتنياهو ضغوطاً كبيرة على أعضاء في الكونجرس من أجل تبنى رؤى موضوعية تجاه الأحداث في مصر**"[2].

1 – https://goo.gl/jzzeRD

2 –https://goo.gl/PLK8VW

إلى هذا وصلت سطوة الصهيونية وبجاحة التصهين العربي، ولكن علينا أن نتذكر أن مشروع تطبيع الشعوب على مسار الحكومات المهدرة للحقوق قد تعثر، بل نمت صحوة مقاومة موازية لذاك الخط الصهيوني تجدد راية الصمود ضد احتلال فلسطين وضد الاستبداد بالشعوب ومحاولات طمس ثقافتها العربية الإسلامية، وإذا كان اليوم يوم ثورة كبرى في وضع إسرائيل من العالم ومن العرب خاصة، فإن ثورة أخرى مقابلة تحتدم نارها في أجيال لن تعرف إسرائيل ولا حلفاؤها الصمود أمامها، وإن له مؤشراتها ومبشراتها من بين الغبار العالق في سماء الثورات المضادة. والله المستعان.

*****

التطبيع والمقاومة عبر مائة عام من وعد بلفور

سمية عبد المحسن*

مقدمة:

"يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع المتميز المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع" .

معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل

مثّلت هذه المعاهدة تحولاً ونقطة فاصلة في مسار العلاقات بين الدول العربية والكيان الإسرائيلي الصهيوني الغاصب، من مرحلة المقاومة إلى مرحلة الاعتراف بوجوده واقعيًّا وقانونيًّا، فإقامة علاقات "طبيعية" معه ندًّا لند، بل في كثير من الأحيان كان الكيان الإسرائيلي هو الطرف الأعلى المحدِّد لقواعد تلك العلاقات.

والتطبيع –لغةً– يعني العودة إلى وضع أو ظرف عادي وطبيعي، فيقال: طبَّع العلاقاتِ بين البلدين؛ أي جعلها طبيعيّة عاديَّة. كما يعني التطبيع في اللغة التطويع والتعويد أو التعود والانقياد؛ فطبَّعه على كذا يعني عوده إياه، يقال طبَّع المهْرَ: علّمَه الانقياد والمطاوعة. ويشير التطبيع في اللغة أيضا إلى تشكيل شيء ما على صورة معينة إيجابًا أو سلبًا؛ فطبَّع القُماشَ بالألوان يعني: بالغ في رسمه والنقش عليه، وطبعه: دنّسه[1] . ومن ثم فالتطبيع في اللغة العربية يعني عودة أمر إلى طبيعته أو إلى المعتاد فيه، أو تشكيله وفق صورة معينة تصبح هي الطبيعية والمعتادة بالنسبة لهذا الأمر أو الشيء.

وتشير المعاجم اللغوية إلى أن كلمة "تطبيع" تشير في المجال السياسي إلى قرار إعادة العلاقات بين دولتين بعد فترة من قطعها. فمصطلح التطبيع يعني إقامة علاقات طبيعية وعادية بين دولتين أو أكثر، خاصة بعد انقطاعها لفترة أو وجود توتر بها أو رفض قيامها من أحد الأطراف. أو هو "جعل العلاقات بين دولة الاحتلال وأية دولة أو مؤسسة "طبيعية"، أي لا بأس بالزيارات المتبادلة والتعاون التجاري والتنسيق بين البلدين... الخ"[2].

ويُستخدَم مصطلح التطبيع في إطار الصراع العربي–الإسرائيلي للإشارة إلى إقامة بعض النظم الحاكمة علاقات (طبيعية) مع الكيان الإسرائيلي رغم احتلاله لفلسطين واعتدائه على حقوق أهلها، بل وانتهاكه سيادة بعض تلك الدول أحيانا.

فالتطبيع مع إسرائيل يعني "قيام هذه الدول أو مؤسساتها أو أشخاصها بتنفيذ مشاريع تعاونية ومبادلات تجارية واقتصادية، في غياب استتباب السلام العادل، وذلك إخلالاً بالموقف السياسي التاريخي لتلك الدول والقائل بأن مقاطعة الدول العربية لإسرائيل يجب أن تستمر حتى يتحقق ذلك السلام العادل، بل وكوسيلة ضغط لتحقيقه. والتطبيع في هذه الحالة أصبح يعني ليس فقط السماح بتطوير علاقات طبيعية بين المعتدي والمعتدَى عليه في غياب العدالة؛ أي في وضع غير طبيعي، بل والسماح أيضا بالأضرار في تلك الأداة التي هي إحدى أدوات تحقيق تلك

---

* باحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية

1– للمزيد حول الجذر اللغوي لكلمة "تطبيع" والمعاني المرتبطة بها في المعاجم المختلفة، انظر: https://goo.gl/Lnjd9b

2 –https://goo.gl/UB943V

العدالة المنشودة"[1]. فهو لا يقتصر على إقامة علاقات رسمية وغير رسمية في المجالات المختلفة (سياسية واقتصادية وثقافية وعلمية وعسكرية) مع الكيان الصهيوني، بل هو اعتراف ضمني و"تسليم للكيان الصهيوني بحقه في الأرض العربية بفلسطين، وبحقه في بناء المستوطنات وحقه في تهجير الفلسطينيين وحقه في تدمير القرى والمدن العربية"[2].

ويحاول هذا التقرير تتبع مسار عملية التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي عبر مائة عام من بعد إعلان "وعد بلفور"؛ مجالات التطبيع وأدواته، مساراته ومبرراته وما مرت به من تطور، ومسارات المقاومة الشعبية للتطبيع وأهم أدواتها.

أولًا– مواقف الدول العربية من وعد بلفور وقيام (دولة إسرائيل):

بالطبع لم تتم عملية التطبيع في خطوة واحدة مباشرة، بل جاءت تدريجية مرحلية، وفق طبيعة وسياق كل مرحلة من طبيعة النظم الحاكمة، ومدى وعي الشعوب بالقضية ودفاعهم عنها، وتوازنات القوى الداخلية والإقليمية والدولية، فضلا عن مدى شدة وطأة الاحتلال الإسرائيلي التي خف الشعور بها مع مرور الزمن وزاد حال التعود عليها والتلاعب بعملية الوعي بها.

وقد كانت المنطقة العربية وقت إعلان وعد بلفور جزءًا من الخلافة العثمانية حينئذ والتي كانت في فترة ضعف وتراجع، وشهدت صراعات داخلية بين العرب والأتراك، ومحاولات العرب الاستقلال عن الدولة العثمانية بقيادة الشريف حسين، التي دفعتهم لدعم بريطانيا في الحرب العالمية الأولى في مواجهة تركيا؛ حيث انخدع العرب بوعود بريطانيا بدعمهم لتأسيس خلافة مستقلة.

وإن كان وعد بلفور قد مثل إعلانا للدعم الأوروبي لإقامة دولة إسرائيلية على أرض فلسطين إلا أنه لم يقترن حين صدوره بصيغة قانونية أو تنفيذية لتفعيله على أرض الواقع، وإنما كان ذا صيغة فضفاضة تتضمن وعدًا ببذل الجهد لتيسير "تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين" كما ورد بنص رسالة وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور إلى اللورد روتشيلد أحد زعماء الحركة الصهيونية.

لذلك لم يكن للعرب رد فعل قوي عند إعلان الوعد ونشره، فقد أبدو اعتراضًا ورفضًا لذلك الوعد؛ غير أن بريطانيا تمكنت من امتصاص ذلك الغضب بإقناع الشريف حسين والعرب المؤيدين له بأن "الحكومة البريطانية لن تسمح بالاستيطان اليهودي في فلسطين إلا بقدر ما يتفق مع مصلحة السكان العرب، من الناحيتين الاقتصادية والسياسية"[3]، وأن ذلك لن يتعارض مع الوعود البريطانية لهم بتأسيس دولة مستقلة. وهو ما لم يتحقق، وثبت أنه كان تكتيكًا مؤقتًا لخداع العرب تلاه تقسيم المنطقة العربية بين الدول الاستعمارية وفق اتفاقية "سايكس–بيكو" ووضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني وتنفيذ الوعد البريطاني لليهود بإقامة وطن لهم على أرضها بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب، ووقوع كثير من الدول العربية تحت الاحتلال الأجنبي، الأمر الذي حال دون اتخاذ أي من الدول العربية خطوة فاعلة إزاء الهجرات اليهودية صوب فلسطين، حتى تم إعلان قيام "دولة إسرائيل" عام 1948 عقب إقرار الأمم المتحدة

---

1 –https://goo.gl/FCL1rk

2– محاسن أُصرف، زيارة العرب والمسلمين للقدس.. تطبيع سياسي ودعم للاقتصاد الإسرائيلي، الحدث، https://goo.gl/6yms2x

3– "وعد بلفور".. الذكرى المشؤومة والمواقف الفلسطينية، 2014/11/02، https://goo.gl/cGvf8B

– وانظر أيضا: بلفور (وعد)، الموسوعة الفلسطينية، https://goo.gl/pntzaW

بتقسيم فلسطين ثم قبول عضوية إسرائيل، وهو ما رفضته الدول العربية وجامعة الدول العربية وشنت حملة عسكرية على إسرائيل فيما يعرف بحرب 1948.

تلا ذلك سلسلة من الحروب بين الدول العربية والكيان الإسرائيلي (مدعومًا من القوى الكبرى في النظام الدولي)، تلقت فيها الدول العربية هزائم متتالية، خسرت على أثرها أجزاء من أراضيها، وكشفت عن اختلال ميزان القوى لصالح إسرائيل نتيجة ضعف القوة العسكرية للدول العربية وتبنيها استراتيجية دفاعية وليست هجومية إزاء إسرائيل، فضلا عن عدم توحد الدول العربية وتقديم كل منها مصالحها "الوطنية" على المصالح العربية المشتركة[1]. الأمر الذي رأى بعده بعض قادة الدول العربية أن يتبنوا خيارا مغايرا في علاقتهم بالكيان المحتل بديلا للمقاومة أو الحرب؛ وهو خيار التفاوض وما أسموه بـ"السلام". ومن ثم **بدأت مسيرة التطبيع** العربي مع الكيان الإسرائيلي عام 1979 بتوقيع الرئيس المصري آنذاك محمد أنور السادات "معاهدة السلام" مع إسرائيل، استجابة للمطالب الإسرائيلية المدعومة من الولايات المتحدة.

ثانيًا- مجالات التطبيع:

كانت بداية التطبيع سياسية، ارتبطت بالسيادة على الأرض وسلطات الدولة المختلفة في التعاملات وبناء العلاقات الدولية، الأمر الذي يسبقه -بالطبع- اعتراف بالوجود. غير أن السياسة كانت مدخلًا للتطبيع في مجالات أخرى أوسع تتشابك مع السياسي وتدعمه، فامتد تطبيع الدول العربية مع الكيان الإسرائيلي عبر العقود الماضية للمجالات الاقتصادية والثقافية وغيرها، وفيما يلي محاولة لإلقاء الضوء على التطبيع في تلك المجالات.

أ- التطبيع السياسي:

كانت مصر أول دولة عربية تعترف بدولة إسرائيل رسميًا بموجب معاهدة السلام الموقعة عام 1977، وقد تضمنت المعاهدة نصًا صريحًا في أكثر من موضع على كونها أساسًا لتطبيع العلاقات بين مصر والكيان الإسرائيلي، ومنطلَقًا ومسعى للتطبيع مع الدول العربية الأخرى؛ حيث ورد في مقدمة المعاهدة "أن الإطار المشار إليه إنما قصد به أن يكون أساسا للسلام ليس بين مصر وإسرائيل فحسب، بل أيضا بين إسرائيل وأي من جيرانها العرب -كل في ما يخصه- ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس"، "وإذ تدعوان الأطراف العربية الأخرى في النزاع إلى الاشتراك في عملية السلام مع إسرائيل على أساس مبادئ إطار السلام المشار إليها آنفا واسترشادا بها، وإذ ترغبان أيضا في إنماء العلاقات الودية والتعاون بينهما".

وتقوم عملية التطبيع وفق المعاهدة على الاعتراف المتبادل بسيادة كل من الدولتين على الأراضي الخاضعة لها وأن "يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي"، ومن ثم اعتراف مصر بسيادة إسرائيل على أراضي فلسطين المحتلة باعتبارها دولة مستقلة. ويترتب على ذلك إقامة علاقات ثنائية بين الدولتين في المجالات المختلفة وعدم وضع أي قيود تعرقل تلك العلاقات؛ حيث "يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع المتميز المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع".

ولم تتوقف المعاهدة عند حد التأسيس لإقامة علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل، بل منحت إسرائيل مزايا نسبية تيسر لها الوجود في المنطقة العربية، مثل السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور عبر قناة السويس، وأن "يعتبر الطرفان أن

1- للمزيد حول الحروب العربية مع إسرائيل وتأثيرها على استراتيجيات الدول العربية تجاه إسرائيل من الهجوم إلى الدفاع والتفاوض، انظر: د. محمد عبد السلام، الحروب العربية الإسرائيلية، https://goo.gl/9smHWM

مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي".

وعلى الرغم من رفض معظم الدول العربية المعاهدة، ومقاطعة مصر وتعليق عضويتها في جامعة الدول العربية بعد توقيع المعاهدة وحتى عام 1989، إلا أنها كانت فاتحة لمسيرة التطبيع العربي مع إسرائيل والاتجاه نحو مسار التفاوض المسبوق بالاعتراف بها والمتبوع بإقامة علاقات متنوعة معها، ادعاءً بأن ذلك سبيل للحصول على الحقوق المغتصبة. فكانت الخطوة التالية عام 1993، بتوقيع منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية أوسلو، لتكون أول اتفاقية رسمية مباشرة بينها وبين إسرائيل. نصت الاتفاقية على أن تنبذ منظمة التحرير الفلسطينية "الإرهاب والعنف" (المقاومة المسلحة)، وأن تلتزم بحق إسرائيل في العيش في سلام وأمن. كما نصت على أن تعترف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية على أنها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني مقابل اعتراف المنظمة بدولة إسرائيل على 78% من أراضي فلسطين، أي كل فلسطين ما عدا الضفة الغربية وقطاع غزة[1].

وفي العام التالي، وقعت الأردن معاهدة "وادي عربة" مع الكيان الإسرائيلي، لتصبح الأردن ثالث جهة عربية تطبع علاقاتها مع إسرائيل. ونصت الاتفاقية على أن يعترف الطرفان بسيادة كل منهما وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، وبحق كل منهما بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة. فضلا عن تنمية علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما لضمان أمن دائم، والامتناع عن التهديد بالقوة وعن استعمالها، وحل كل النزاعات بينهما بالوسائل السلمية. وتنص الاتفاقية على التطبيع الكامل بين الدولتين؛ ويشمل إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية كاملة وتبادل السفراء بين البلدين، وإعطاء تأشيرات زيارة للسياح، وفتح خطوط جوية، وعدم استخدام دعاية جارحة في حق الدولة الأخرى. كما نصت على توزيع مياه نهر الأردن وأحواض وادي عربة الجوفية "بشكل عادل" بين البلدين، وإعطاء ثلاثة أرباع نهر اليرموك للأردن[2].

وقد وصلنا اليوم إلى اعتراف ثلاث دول عربية بالكيان الإسرائيلي باعتباره دولة مستقلة وإقامة علاقات دبلوماسية وتبادل السفارات بينها وبين إسرائيل، وهي: مصر والأردن وموريتانيا. وهناك بعض الدول الأخرى اعترفت بإسرائيل وأقامت معها علاقات دبلوماسية ثم قطعتها في فترة لاحقة، ولكنها مازالت تعترف بجوازات السفر الإسرائيلية وتقيم علاقات معها في مجالات أخرى وهي: المغرب، وتونس، وقطر، في حين ترفض مجموعة من الدول العربية وجود أية علاقة بإسرائيل على المستوى الرسمي (باستثناء المفاوضات برعاية أجنبية)، وهي: سوريا، العراق، لبنان، اليمن، الجزائر، ليبيا، والسودان. أما باقي الدول العربية فتتعامل مع إسرائيل بصورة غير رسمية أو غير مباشرة[3]؛ حيث تتعاون كثير من الدول العربية مع إسرائيل وتقيم معها علاقات سياسية واقتصادية وأمنية سرًّا، سواء بشكل مباشر أو من خلال وسيط

1 – لمزيد من التفصيل حول اتفاقية أوسلو راجع:

- https://goo.gl/PzRAdb
- https://goo.gl/p4V2AH
- https://goo.gl/a11wvu

2 – https://goo.gl/L2gWqv

– وراجع أيضا: معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية .. أهم البنود، https://goo.gl/VWBDTp

3- راجع في هذا الإطار:

– اعتراف الدول العربية بإسرائيل، https://goo.gl/qXGueM

– موقع فلسطين سؤال وجواب، https://goo.gl/tE1ZNV

أو طرف ثالث[1]. الأمر الذي لم يكن مستغربًا معه الدعوة إلى التطبيع مع إسرائيل على المستوى الجماعي وليس فقط على مستوى كل دولة على حده؛ حيث اقترحت الجامعة العربية عام 2002 تطبيع العلاقات مع إسرائيل من جانب الدول العربية كجزء من حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في إطار مبادرة السلام العربية، وما تلا ذلك من تزايد الخطابات العربية (رسمية وغير رسمية) التي تحمل دعوة للتطبيع مع إسرائيل ولا ترى في ذلك أمرًا أو توجهًا معيبًا أو أن فيه تناقضًا مع تبني القضية الفلسطينية، أو تتجاوز ذلك لترى أن الدفاع عن القضية الفلسطينية أصبح شعارًا يُساء استغلاله.

فهناك العديد من التقارير تشير إلى وجود علاقات واتصالات سرية بين دول الخليج وإسرائيل على مدار العقود الماضية؛ منطلقها وجود مصالح مشتركة بين الطرفين على رأسها حل القضية الفلسطينية، ومن ناحية أخرى وجود عدو مشترك، تراه تلك الدول العربية أشد خطرًا عليها من خطر الصهيونية، تتمثل في إيران ثم أضيف إليه "الإرهاب" مؤخرًا.

في هذا الإطار، أشارت برقية دبلوماسية سرية تعود لعام 2009 إلى أن هناك علاقات دبلوماسية سرية مكثفة بين إسرائيل ودول الخليج، وتبادل معلومات استخبارية خطيرة خاصة بشأن إيران. ونسبت تقارير أخرى إلى مستشار الشرق الأوسط السابق في وزارة الخارجية الأميركية ديفيد ميلر القول بأن كل الدول العربية كانت لها قنوات دبلوماسية مع إسرائيل حتى عام 1996 باستثناء العراق[2].

كما تمت لقاءات عدة بين قيادات خليجية وأخرى إسرائيلية، تناولت التحديات المشتركة بين الطرفين؛ منها لقاءات مع مسئولين سعوديين أبرزهم أنور عشقي –اللواء السابق في القوات المسلحة السعودية ومدير مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية– الذي صرح أكثر من مرة بإمكانية تطبيع العلاقات مع إسرائيل في حال قبولها بالمبادرة العربية التي طرحتها المملكة السعودية لحل القضية الفلسطينية عام 2002، وأن الباب مفتوح بعد ذلك للتعاون بين الطرفين "بحسب المصالح المشتركة"[3]. بل ترددت شائعات مؤخرا حول زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان لإسرائيل ولقائه بكبار المسئولين الإسرائيليين[4]، في ظل تحليلات تشير إلى توجه سلمان لتجاوز سرية العلاقات مع إسرائيل نحو علاقات معلنة وتعاون يخدم المصالح المتبادلة بينهما[5].

وفي هذا الإطار، تأتي اتفاقية إعادة ترسيم الحدود بين مصر والسعودية، والتي رتبت تنازل مصر عن سيادتها على جزيرتي تيران وصنافير للسعودية جزءًا من هذا التحول في العلاقات السعودية الإسرائيلية؛ حيث تستفيد إسرائيل من تحول مضيق تيران إلى ممر دولي مما ييسر لها حركة الملاحة، وتستفيد السعودية –في المقابل– بالحصول على تعاون إسرائيلي في إدارة مضيق باب المندب وخليج عدن لقطع إمدادات إيران عن الحوثيين وفق ما أشارت بعض التقارير[6].

1– راجع في ذلك: هدير محمود، اتفاق السلام المصري الإسرائيلي.. بوابة التطبيع العربي الصهيوني، 26 مارس, 2017، https://goo.gl/nR2qah

2– ويكيليكس: علاقات سرية بين إسرائيل ودول عربية، **https://goo.gl/9AY4Nt**

3 – راجع على سبيل المثال: السعودية تمهد لمرحلة جديدة من التطبيع مع اسرائيل..عشقي ووعد بلفور الجديد، يونيو 28, 2017، https://goo.gl/sEHT46

4 –شفاء ياسر، أمير سعودي في إسرائيل «تحالف من رحم الفشل»، 18/09/2017، https://goo.gl/Fw1ESR

5 – محمد محمود السيد، من عبد الناصر إلى تيران وصنافير: رحلة التطبيع السعودي الإسرائيلي، ٣٠ يونيو، ٢٠١٧، https://goo.gl/QTKMZo

6 – راجع في هذا الإطار: المرجع السابق.

و: السعودية وإسرائيل – صفقة تطبيع تلوح في الأفق قد تغير وجه المنطقة، https://goo.gl/nQzH9o

وبالمثل نقلت بعض التقارير أنباء عن لقاءات وزيارات متبادلة بين مسئولين إماراتيين وإسرائيليين، تضمنت حوارًا حول إمكانيات تطبيع العلاقات مع إسرائيل ونقلها إلى إطار العلنية والتعاون المشترك حال حدوث تقدم في التفاوض بشأن القضية الفلسطينية، ومن ناحية أخرى إمكانيات التعاون المشترك لمواجهة الخطر الإيراني[1].

في هذا الإطار، يتصاعد مسار تطبيع الدول العربية علاقاتها مع إسرائيل على المستوى الرسمي تدريجيًا في السنوات الأخيرة، خاصة ما بعد الثورات العربية وما شهدته من هزيمة جزئية بتقدم الثورات المضادة التي أعادت للصدارة أنصار التبعية للغرب؛ حيث باتت خطابات التطبيع تلقى علنًا دون خجل أو خوف، ليس تبريرًا لعملية التطبيع فحسب، بل تعديدًا لمزاياها وأهميتها للمصالح العربية!!

وقد شهدنا ذلك –على سبيل المثال– في تصريحات وزير الاستثمار السوداني مبارك المهدي، الذي دعا علنا إلى تطبيع العلاقات مع الكيان الإسرائيلي، ورأى أنه لا مانع لذلك ولا ضرر منه. وإن لم يكن ذلك التصريح الأول من نوعه من مسئولين سودانيين في الدعوة للتطبيع مع إسرائيل، فإنه الأكثر جرأة وتجاوزًا، في دولة ترفض إقامة علاقات رسمية مع الكيان الإسرائيلي وترى في ذلك خذلانا للقضية الفلسطينية، معتبرا أن "القضية الفلسطينية أخّرت العالم العربي كثيرًا، وبعض الأنظمة العربية استغلتها ذريعة وتاجرت بها". وإن كانت التحليلات تشير إلى تزايد توجه سياسيين سودانيين نحو مسار التطبيع أملاً في تخفيف العقوبات المفروضة على السودان، وأن هذا يلقى ترحيبًا من الغرب وإسرائيل خاصة بعد قطع السودان علاقاتها مع إيران[2].

وتجاوز الأمر مجرد التصريحات الداعية للتطبيع إلى التنسيق لاتخاذ خطوة أكثر تقدما في عملية التطبيع العربي مع إسرائيل، بدا ذلك في لقاء عبد الفتاح السيسي بنتنياهو على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخرا سبتمبر 2017، الذي تردد أنه لقاء تمهيدي لعقد "قمة سلام" جديدة تجمع كلا من مصر والسلطة الفلسطينية والأردن والسعودية مع الكيان الإسرائيلي، برعاية أمريكية، تستهدف "المصالحة الفلسطينية أولًا، ثم "تسوية" الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ثانيًا، وهذا بالتوازي مع التطبيع الكامل والعلني ما بين دول عربية وإسرائيل"[3].

وهذا ما دعمه الخطاب الرسمي للسيسي أمام الجمعية العامة، التي تحدث بلسان النظم العربية معبرًا عن استعدادها اتخاذ المزيد من الخطوات في مسار التطبيع اقتداءً بالتجربة المصرية في هذا الصدد؛ حيث قال: "يهمني أن أؤكد هنا أن يدَ العرب ما زالت ممدودة بالسلام، وأن تجربة مصر تثبت أن هذا السلام ممكن وأنه يعد هدفاً واقعياً يجب علينا جميعاً مواصلة السعي بجدية لتحقيقه". ثم وجه خطابًا مباشرًا وصريحًا إلى الشعب الفلسطيني يدعوه فيه إلى القبول بالأمر الواقع –الذي اعتبره "فرصة" ينبغي حسن استغلالها– والتراجع عن المقاومة بدعوى "قبول العيش مع الإسرائيليين في أمان وسلام، وتحقيق الاستقرار والأمن للجميع". مؤكدًا –في تعهد "للشعب الإسرائيلي"– ضرورة حفظ "أمن وسلامة المواطن الإسرائيلي جنباً إلى جنب مع أمن وسلامة المواطن الإسرائيلي [لعله يقصد الفلسطيني]"، قائلا: "اطمئنوا نحن

1- انظر:

- بعد 5 سنوات.. الكشف عن لقاء إماراتي إسرائيلي سري، 2017/07/21، https://goo.gl/x9BJWX
- السعودية والإمارات تسعيان لإشهار التطبيع مع إسرائيل، 29-07-2017، **https://goo.gl/rCLkqz**

2- راجع في هذا الشأن:

- "التطبيع مع إسرائيل" هل يطيح بوزير الاستثمار السوداني؟، 28أغسطس 2017 ، **https://goo.gl/ZnHias**
- تقرير: التطبيع مع إسرائيل خطوة سودانية على صعيد التقارب مع أمريكا أملا في رفع العقوبات، 22أغسطس 2017، https://goo.gl/nFcLrA

3- لقاء نتنياهو السيسي يمهد لقمة إقليمية بشرم الشيخ، 21 سبتمبر 2017 **https://goo.gl/4mLmjz**

معكم جميعاً من أجل إنجاح هذه الخطوة، وهذه فرصة قد لا تتكرر مرة أخرى"، وهي بحق فرصة تاريخية، ولكنها كذلك للكيان الصهيوني وليس للفلسطينيين أو العرب، أن يتلقى عرضًا معلنًا بتطبيع الدول العربية معه، وتصديها لحفظ أمن الكيان المحتل من مقاومة أصحاب الأرض المغتصبة ودفعهم للقبول بالأمر الواقع[1].

أ) تطبيع اقتصادي:

أسس الاعتراف السياسي العربي وإقامة علاقات مباشرة أو غير مباشرة مع إسرائيل لتطبيع وتعاون أوسع بين بعض الدول العربية والكيان الإسرائيلي، من أهم المجالات التي تم فيها التطبيع المجال الاقتصادي. وهو ما أسست له الاتفاقيات الموقعة بين دول عربية وبين إسرائيل؛ فقد نصت اتفاقية كامب دافيد على أن "يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع المتميز المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع". كما نصت اتفاقية "وادي عربة" على أن "الطرفين –في ضوء أوجه التفاهم التي تم التوصل إليها– يؤكدان على رغبتيهما المتبادلتين في ترويج التعاون الاقتصادي ليس بينهما وحسب، وفي ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الإقليمي كذلك. ولتحقيق هذا الهدف يتفق الطرفان على إزالة كافة أوجه التمييز التي تعتبر حواجز ضد تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية، وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر، والتعاون في مجال إنهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة ضد أحدهما من قبل أطراف ثالثة"، كما تضمنت مواد أخرى تعلقت بحرية الملاحة والتنقل ونقل البضائع.

ثم ترسخت العلاقات الاقتصادية بين الكيان الإسرائيلي وأكثر من دولة عربية، لتثبت أن التطبيع لم يكن بهدف حل القضية الفلسطينية فحسب، وإنما كان سعيًا لتحقيق مصالح خاصة للنظم الحاكمة[2]. فقد بدأت قطر علاقات اقتصادية مع إسرائيل من خلال افتتاح مكتب تجاري إسرائيلي في الدوحة عام 1996، وهو العام نفسه الذي فتحت فيه إسرائيل مكتبًا للتمثيل التجاري أيضا في سلطنة عمان، وإن كان كلاهما قد أغلق بعد ذلك نتيجة تزايد العدوان الإسرائيلي على فلسطين[3]. كما أشارت بعض التقارير إلى وجود مباحثات واتصالات سعودية بالكيان الإسرائيلي بهدف إقامة علاقات اقتصادية متبادلة بينهما، تبدأ في مجال الطيران والسماح بتحليق الطائرات الإسرائيلية في المجال الجوي السعودي، كما تشمل تعاونًا في مجال الاستثمار وغيرها[4]. وبينت إحصاءات صادرة عن المركز الإسرائيلي للإحصاء أن المغرب يعتبر على الصعيد القاري "سابع زبون إفريقي لإسرائيل" بنحو 60 مليون دولار خلال 2013 مقابل 17 مليون دولار فقط خلال 2012[5].

وقد مثل اتفاق تصدير الغاز الطبيعي من مصر إلى إسرائيل أحد محاولات ترسيخ عملية التطبيع على أرض الواقع، ولكنها كانت خطوة أثارت كثيرا من الجدل والرفض الشعبي، مما دفع إلى توقفها بعد ثورة 25 يناير. غير أن هذا المجال للتطبيع الاقتصادي لم يتوقف؛ حيث يستمر الآن في الاتجاه العكسي، بتوقيع اتفاقية تصدير إسرائيل الغاز الطبيعي

1 – راجع: نص كلمة الرئيس السيسى أمام الأمم المتحدة، 20 سبتمبر 2017، **https://goo.gl/2Ho1pB**

2– حول تطور العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول العربية وتعبيرها عن مسار التطبيع، انظر هذه الدراسة المهمة: عزيز حيدر، الثورات العربية والعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية واسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، عدد ٢٤٩-٢٥٠، خريف 2012، ص ص88 – 121.

3 – بثينة اشتيوي، إسرائيل والعرب: سفارات رسمية ومكاتب قنصلية وتبادل تجاري، 29 نوفمبر 2015، **https://goo.gl/rRaFf1**

4– انظر على سبيل المثال:

- محمد محمود السيد، من عبد الناصر إلى تيران وصنافير: رحلة التطبيع السعودي الإسرائيلي، ٣٠ يونيو، ٢٠١٧، https://goo.gl/xXcLRE
- صحيفة بريطانية: الرياض وتل أبيب تبحثان إقامة علاقات اقتصادية، 2017/06/19، **https://goo.gl/Pzzwba**

5– راجع: جدل في المغرب بين "العدالة والتنمية" والمعارضة بشأن التطبيع مع إسرائيل، https://goo.gl/CzLE84

للأردن مؤخرًا، في ظل ادعاءات حكومية بأن تلك الخطوة لا تمثل دعما للكيان الإسرائيلي ولا تتعارض مع الدفاع عن القضية الفلسطينية؛[1]. وثمة حديث عن اتفاقية مشابهة بالنسبة لمصر. وبالمثل كانت اتفاقيات الكويز خطوة أخرى نحو تحقيق التطبيع الكامل من خلال المجال الاقتصادي، بفرض وجود إسرائيل طرفا في التبادل التجاري والاقتصادي بين الدول العربية والولايات المتحدة[2].

وإجمالا تشير بعض الإحصاءات إلى وصول قيمة التبادل التجاري بين الدول العربية وإسرائيل، المعلن منها والسري، حوالي 450 مليون دولار سنويا في عام 2010، بما يمثل حوالي 8-9% من إجمالي التجارة العربية مع دول العالم سنويا[3].

ج) تطبيع أمني:

لم تتوقف أوجه التطبيع العربي الرسمي مع الكيان الإسرائيلي عند حد إقامة علاقات متبادلة بينهما تتجاوز المعاهدات والاتفاقات السياسية، بل انتقلت إلى التعامل مع الكيان الإسرائيلي باعتباره حليفًا تجمعه بالدول العربية مصالح مشتركة ينبغي التعاون في الدفاع عنها، ومن ثم رأت بعض النظم العربية أهمية التنسيق الأمني مع العدو الحضاري والاستراتيجي الأول للعرب في المنطقة ضد أطراف أخرى هي –بالتأكيد- أقرب للعرب من الصهاينة.

لم تتوان إسرائيل عن الحرص على التأسيس لذلك التنسيق الأمني في ما أبرمته من معاهدات مع دول عربية؛ فنصت اتفاقية وادي عربة –على سبيل المثال- على أن يمتنع طرفا الاتفاقية عن "الدخول في أي ائتلاف أو تنظيم أو حلف ذي صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث أو مساعدته بأي طريقة من الطرق أو الترويج له أو التعاون معه إذا كانت أهدافه أو نشاطاته تتضمن شن العدوان أو أية أعمال أخرى من العداء العسكري ضد الطرف الآخر، بما يتناقض مع مواد هذه المعاهدة". وأن "يتخذ الطرفان إجراءات ضرورية وفعالة وسيتعاونان في مكافحة الإرهاب بكل أشكاله. ويتعهد الطرفان باتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمنع أعمال الإرهاب والتخريب والعنف من أن تشن من أراضيهما أو من خلال أراضيهما، وباتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمكافحة هذه النشاطات ومرتكبيها".

ويظهر هذا التنسيق في مسار تسوية القضية الفلسطينية، وموقف النظم العربية من المقاومة الفلسطينية، الذي وصل حد إعلان الكيان الإسرائيلي أن نصب البوابات الإلكترونية عند مداخل المسجد الأقصى مؤخرًا قد تم بتنسيق مع نظم عربية وإسلامية[4]. وهو ما تدعمه جهود دونالد ترامب لتدعيم وتوسعة مسار التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي بما يساند مخططاته لتسوية القضية الفلسطينية في مواجهة الفلسطينيين[5].

1- انظر: ديفيد وورمسر، جيوسياسيات مخزون الغاز البحري الإسرائيلي، مارس 4, 2015، https://goo.gl/55Q6Ja

- وزير أردني: اتفاقية الغاز مع إسرائيل لا تتناقض مع رفض الاحتلال، 2016/10/03، https://goo.gl/7aEpi5

2- اتفاقية الكويز، **https://goo.gl/q8msdN**

3- الثورات العربية وآفاق التطبيع مع إسرائيل، 2011/9/30، **https://goo.gl/K1j2CD**

4- راجع على سبيل المثال: حرب مصر على المقاومة الفلسطينية في عيون الصهاينة، 2014/8/16، **https://goo.gl/QUqUrJ**

- وزير إسرائيلي يكشف: نسقنا مع دول عربية لنصب بوابات للأقصى، 19تموز / يوليو 2017، https://goo.gl/CHW6BN

5- راجع في ذلك على سبيل المثال:

- مبادرة ترامب للسلام تشترط التطبيع العربي مع إسرائيل أولًا، 25 مايو 2017، https://goo.gl/aEBEmY

- خطة ترامب للسلام الفلسطيني الإسرائيلي تشترط التطبيع العربي مع إسرائيل أولا، 24 مايو 2017، https://goo.gl/CytAvC

وقد تجسد التنسيق الأمني العربي الإسرائيلي بدرجة أكبر بعد الثورات العربية وتقدم الثورات المضادة عليها؛ حيث زاد التواجد العسكري الإسرائيلي في بعض المناطق الحدودية للدول العربية مع الأراضي الفلسطينية المحتلة خشية انطلاق أعمال مقاومة منها ضد إسرائيل، أو ما وصفته نظم الثورات المضادة وإسرائيل بالإرهاب[1].

وكما سبقت الإشارة، تشير كثير من التحليلات نحو اتجاه دول الخليج مؤخرا إلى التطبيع مع الكيان الإسرائيلي بهدف التنسيق معه لمواجهة النفوذ الإيراني باعتباره خطرا مشتركا يهدد كلا الطرفين، الأمر الذي قد يصل إلى القيام بعمل عسكري مشترك إذا اقتضى الأمر وفق ما تذكر بعض التحليلات[2].

د) تطبيع ثقافي:

أخطر وجوه التطبيع هو التطبيع الثقافي؛ حيث يستهدف الانتقال من التطبيع مع العدو الصهيوني من مستوى النظم الحاكمة إلى مستوى النخب والشعوب، حتى يعتاد الناس التعامل مع الكيان الإسرائيلي بغض النظر عن كونه عدوًا معتديًا مغتصبًا للأرض والحق.

ويتم التطبيع الثقافي من خلال التنقل المتبادل للأفراد من الطرفين عبر الحدود وزيارة الأماكن التاريخية والسياحية، والمشاركة المتبادلة في أنشطة اجتماعية وثقافية وعلمية وغيرها كما يحدث مع أي دولة. وهو ما حاولت النظم العربية تحقيقه ودعمه من خلال المعاهدات والاتفاقيات مع الكيان الصهيوني، ولكنه ظل لفترة طويلة مقتصرًا على النظم والنخب المحيطة بها والداعمة لها، غير أنه بعد فترة لم يعد محل مقاومة شعبية واضحة، خاصة مع تزايد سبل القمع التي تستخدمها النظم العربية الاستبدادية في مواجهة أي حراك شعبي واسع وبالأخص بعد الثورات.

فقد أسس الكيان الصهيوني مركزا بحثيا أكاديميا في مصر عام 1980 –كما يروي أحد الباحثين في كتاب له– بهدف تدعيم علاقات التطبيع بين مصر وإسرائيل، وقد كان محل تجاوب وتعاون بعض المثقفين المصريين، ثم رتب بعدها لزيارة وفد أكاديمي مصري للكيان الإسرائيلي في نفس عام تأسيسه. لكن التعاون الأكاديمي الصهيوني المصري ظلّ تعاونًا فرديًا كما يقول مؤلف ذلك الكتاب، وسيظل الموقف المصري الجمعي رافضًا للسلام ولتقبل فكرة "إسرائيل". وفي ربيع العام 1982 كانت إحدى مشاريع التطبيع الناجحة التي أشرف عليها المركز الأكاديمي، حيث شاركت بعثة من 180 موسيقيًا مصريًا في مهرجان الربيع في تل أبيب، كما عقدت مسابقات شطرنج مشتركة والعديد من المشروعات البحثية.

وقد عمِل المركز آنذاك على إنشاء مكتبة من قسمين، القسم الأول يحوي كتبًا عن مصر وهي لخدمة الباحث الصهيوني، أما القسم الثاني فهو حول دولة الاحتلال وتاريخها واليهود وديانتهم، وهي بالأساس للباحثين المصريين. غير أن مشاريع المركز الأكاديمي لاقت معارضة مصرية على صعيد الشارع بشكل دائم، حيث كانت تعلو أحيانًا وتخفت أحيانًا وفي شتى محطات الصراع كان الصوت يعلو كما في اجتياح لبنان والانتفاضة الأولى وغيرها؛ حيث فشل المركز في اختراق الأكاديميا المصرية والتعاون أو التشارك مع أي جامعة ولم يتم بناء أي مشروع أكاديمي مشترك، وفشل في جذب المصريين للحصول على منح للدراسة في الكيان الصهيوني، كما روى مؤسس ذلك المركز[3].

1- فعلى سبيل المثال أعلن في عام 2013 عن تأسيس وحدة إسرائيلية خاصة في سيناء لمواجهة أي "أعمال إرهابية" قد توجه نحو إسرائيل. انظر: وحدة إسرائيلية خاصة لمكافحة الإرهاب فى سيناء، 16يوليو 2013، https://goo.gl/eJr74e

2 –انظر في هذا الإطار: أدهم مناصرة، هآرتس":خطة التطبيع العربي تتشكل..بالتعاون العسكري، 18/05/2017، https://goo.gl/PMM69s

3 –فادي عاصلة، قصة المركز الأكاديمي "الإسرائيلي" في القاهرة، 2016-08-04، https://goo.gl/rp3Wxt

وبعد مرور عقود، طالب الرئيس محمود عباس العرب خلال القمة العربية الثالثة والعشرين في بغداد 2012؛ بزيارة القدس بدعوى دعم صمود أهلها. في حين يرى كثيرون أن زيارة العرب والمسلمين للقدس تصب في مصلحة الكيان الإسرائيلي وليس في مصلحة فلسطين والفلسطينيين؛ حيث تخدم وتدعم السياحة في الكيان الإسرائيلي، فضلا عن كونها اعترافا به، وأنها تُسهم في كسر العزلة السياسية العالمية والعربية عن الاحتلال الإسرائيلي، وتُحسن صورته أمام العالم وتثبت الادعاءات الإسرائيلية بعدم منع العرب والمسلمين من دخول المسجد الأقصى والأماكن المقدسة[1].

ويلعب الإعلام دورا مهما –ولو عن غير عمد– في تيسير مهمة التطبيع المجتمعي، من خلال استضافة شخصيات إسرائيلية ولو بوضعها في محل الاتهام، ولكنها تشارك –دون أن تقصد– في السماح للإسرائيليين بعرض وجهة نظرهم وطرح مفاهيمهم ورؤيتهم للمنطقة بطريق غير مباشر، وإقناع عموم الناس بها. فبالإضافة إلى "التّحايل على الـمُشاهد وتلقينه حقائق مشوّهة تخدمُ المشروع الاستعماري الصهيوني وتخدم الأهداف العسكرية الحربية، فإنّ مشاركة شخصيات سياسية أو عسكرية في مقابلات لقنوات عربية لهو مؤشر على قبول دولة العدو في المنطقة، والتعامل معها بشكل طبيعي"[2].

ثالثًا– المقاومة الشعبية والمجتمعية للتطبيع:

مازالت مسارات التطبيع ومساعيه حتى الآن مصدرها النظم الرسمية الحاكمة أو النخب المرتبطة بها والتي تدور في فلكها في غالب الأمر. وفي المقابل فإن الشعوب العربية ترفض التطبيع مع الكيان الصهيوني، وتسعى لمواجهته ومحاربة أشكاله المختلفة، مستخدمة أدوات وسبلا عدة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي والفكري والأكاديمي أو غيرها.

غير أنه من المهم الإشارة إلى أنه لا يتم تسليط الضوء على جهود مقاومة التطبيع في الدول والمجتمعات العربية، أو حتى تجهيل تلك الجهود وعدم الإعلان عنها، بما يحجب التعرف على ما تقوم به من جهود وما تحققه من إنجازات، ومن ثم يكون دافعا نحو توسعة تلك الجهود وزرع الوعي لدى الشعوب العربية بأهمية هذه الجهود في مقاومة التطبيع، والإيمان بجدواها وفاعليتها التي يمكن أن تزيد إذا تم التنسيق بينها.

رغم ذلك، يمكن رصد بعض مظاهر مقاومة التطبيع في مجالات مختلفة؛ فعلى المستوى السياسي تتأسس جمعيات ومؤسسات في دول مختلفة لمقاومة ورفض التطبيع، تنظم تظاهرات شعبية أو تسعى لطرح أو دعم قوانين لمناهضة التطبيع أو غير ذلك؛ منها –على سبيل المثال– مجموعة "العمل الوطنية من أجل فلسطين" المغربية التي دعت إلى التعجيل بإصدار قانون تجريم التطبيع ومقاطعة "إسرائيل" ومنع أي شكل من أشكال التطبيع[3]، و"المرصد المغربي لمناهضة التطبيع مع إسرائيل" الذي أسسه عدد من النشطاء المغاربة عام 2013 ، لـ"فضح المطبّعين مع الكيان الصهيوني"، والعمل على إعداد مشروع قانون لمواجهة التطبيع لعرضه على البرلمان[4]. كما أعلن عدد من أعضاء المجلس التأسيسي في تونس عن إنشاء منظمة "برلمانيون من أجل القدس" لحشد الدعم الرسمي والقانوني للقضية الفلسطينية وتجريم التطبيع[5].

1– راجع في هذا الإطار: زيارة العرب والمسلمين للقدس.. تطبيع سياسي ودعم للاقتصاد الإسرائيلي، 16–06–2015، https://goo.gl/hQYb7u

2 –انظر في ذلك: خليل غرّة، التطبيع في الإعلام: "إسرائيل" في صالون بيتنا، 26–09–2016، https://goo.gl/WvkAx4

3 –منظمة مغربية تدعو للتعجيل بقانون تجريم التطبيع مع "إسرائيل"، 19تموز / يوليو 2017، https://goo.gl/xPWkd1

4– جدل في المغرب بين "العدالة والتنمية" والمعارضة بشأن التطبيع مع إسرائيل، https://goo.gl/jPyLJu

5– برلمانيون تونسيون يشكلون منظمة لتجريم التطبيع، 7 يونيو 2014، https://goo.gl/oECiVM

ومن أمثلة مقاومة التطبيع على المستوى الأكاديمي والثقافي، صدرت في 2014 موسوعة "التطبيع والمطبعون: العلاقات المصرية – الإسرائيلية 1979 – 2011"، التي ترصد تفاصيل تطبيع النظم المتتالية في مصر مع الكيان الإسرائيلي في المجالات المختلفة حتى قيام ثورة 25 يناير 2011، وذلك في ستة أبواب رئيسية تتناول مظاهر التطبيع في المجالات السياسية، والاقتصادية والثقافية والإعلامية، والاجتماعية، والدينية، فضلا عن رصد بعض مظاهر التطبيع بعد ثورة 25 يناير. وتهدف –كما أكد مؤلفها– إلى الحفاظ على ذاكرة الصراع مع العدو الإسرائيلي حية من خلال إبراز الأضرار والمخاطر التي تعرضت لها مصر بسبب هذا التطبيع في كافة المجالات، وإبراز عمليات المقاومة المختلفة ضد هذا التطبيع[1].

وأصدر اتحاد الناشرين العرب خلال العام الجاري بيانا يحذر فيه أعضاءه من التعامل مع الكيان الإسرائيلى، خاصة بعد العدوان الغاشم الذي يقوم به حاليا على المسجد الأقصى وفلسطين[2].

وفي مجال الفن، طالب الاتحاد العام التونسي للشغل ومنظمات مناهضة للصهيونية قبل شهور وزارة الثقافة التونسية بإلغاء عرض ممثل يهودي تونسي فرنسي مناصر للصهيونية وللاحتلال الاسرائيلي بأحد المهرجانات الدولية[3]. وبالمثل حظرت كل من لبنان وتونس مؤخرا عرض أحد الأفلام الأمريكية بسبب مشاركة ممثلة إسرائيلية فيه، خدمت في الجيش الإسرائيلي عامين[4].

نموذج (حركة مقاطعة إسرائيل BDS)[5]: من النماذج الأكثر تأثيرا وانتشارا لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيون "حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها" (BDS)، وهي –كما تعرف نفسها على موقعها الرسمي– "حركة فلسطينية المنشأ عالمية الامتداد تسعى لمقاومة الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والأبارتهايد الإسرائيلي، من أجل تحقيق الحرية والعدالة والمساواة في فلسطين وصولاً إلى حق تقرير المصير لكل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات".

وللحركة امتداد عالمي؛ حيث تحظى بدعم من قبل اتحادات ونقابات وأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني الدولي وحركات شعبية وغيرها من الجهات التي تمثل الملايين من الأعضاء عبر كافة قارات العالم، كما تؤيدها شخصيات مؤثرة في الرأي العام. وقد نجحت الحركة في تحقيق هدف محاربة التطبيع مع الكيان الإسرائيلي من خلال التأثير في جهات عدة على مستوى العالم، سواء دول أو منظمات أو شخصيات عامة وذات تأثير[6].

وتتمثل الآليات الرئيسية للحركة في:

- المقاطعة (Boycott): تشمل وقف التعامل مع إسرائيل، ومقاطعة الشركات الإسرائيلية وكذلك الدولية المتواطئة في انتهاكاتها لحقوق الفلسطينيين، ومقاطعة المؤسسات والنشاطات الرياضية والثقافية والأكاديمية الإسرائيلية.

1– للاطلاع على ملخص للموسوعة وتحميل أجزاءها راجع الرابط التالي: https://goo.gl/ENe9qr

2– اتحاد الناشرين العرب يحذر أعضاءه من التطبيع مع إسرائيل، 26 يوليه 2017، https://goo.gl/wDcvpt

3– منظمات تونسية تطالب بمنع عرض لفنان يهودي بمهرجان قرطاج، 6 تموز / يوليو 2017، https://goo.gl/1mTtQ6

4 – انظر: لبنان: منع عرض فيلم "ووندر وومن" للممثلة الإسرائيلية غال غادوت، 2017/06/07، https://goo.gl/qfzVsD

– تونس: القضاء يمنع مؤقتا عرض فيلم "ووندر وومان" بسبب ممثلة إسرائيلية، 2017/06/07، https://goo.gl/QJcF5Q

5 – يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول الحركة وأهدافها ونجاحاتها على موقعها، على الرابط التالي: https://goo.gl/H3Mo62

6– يمكن الاطلاع على نماذج تأثير ونجاح الحركة على موقعها، على الرابط التالي: https://goo.gl/SZ2QCS

- سحب الاستثمارات (Divestment): تسعى إلى الضغط على المستثمرين والمتعاقدين مع الشركات الإسرائيلية والدولية المتورطة في جرائم دولة الاحتلال والأبارتهايد بسحب استثماراتهم من و/أو إنهاء تعاقدهم مع هذه الشركات.
- فرض العقوبات (Sanctions): أي الإجراءات العقابية التي تتخذها الحكومات والمؤسسات الرسمية والأممية ضد دولة أو جهة تنتهك حقوق الإنسان، بهدف إجبارها على وقف هذه الانتهاكات. وتشمل العقوبات العسكرية والاقتصادية والثقافية وغيرها، على سبيل المثال عن طريق وقف التعاون العسكري، أو وقف اتفاقيات التجارة الحرة، أو طرد إسرائيل من المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد البرلماني الدولي أو الفيفا أو غيرها.

وتهدف الحركة إلى تحقيق المطالب التالية:

- إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي الفلسطينية والعربية وتفكيك الجدار.
- إنهاء كافة أشكال الفصل العنصري ضد الفلسطينيين والاعتراف بالحق الأساسي بالمساواة الكاملة لفلسطينيي أراضي 48.
- احترام وحماية ودعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها واستعادة ممتلكاتهم كما نص على ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194.

رابعًا– دلالات مسارات التطبيع بعد مائة عام من وعد بلفور:

بعد استعراض الملامح والمحطات التالية للتطبيع العربي–الإسرائيلي، يمكن الوصول لبعض الدلالات حول مسار هذه العملية عبر مائة عام فيما يلي:

- الفاعل الأساسي في عملية التطبيع هو **النظم الحاكمة**، التي سعت للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي على المستويين الرسمي وغير الرسمي، المعلن والخفي منذ بداية القضية الفلسطينية، بل منذ بداية إعلان النيات الصهيونية وتوجهها نحو المنطقة.

  فقد اهتمت النظم العربية في هذا الإطار بمصالحها الخاصة، المتمثلة في ضمان بقائها في الحكم، واستمرار علاقاتها مستقرة وجيدة مع القوى الكبرى في النظام العالمي، التي تضمن لها هذا البقاء والدعم رغم فقدان شرعيتها داخليا؛ حيث مثل التطبيع مع إسرائيل مدخلا لذلك وإثباتا للولاء من ناحية.

- امتداد وتوسع عملية التطبيع من مجرد تطبيع سياسي دبلوماسي إلى مجالات أخرى يدلل على الأمر السابق ذكره من مساعي النظم العربية لتحقيق مصالح خاصة وكسب ود النظام العالمي. ومن ناحية أخرى يمثل محاولة من النظم العربية تسريب عملية التطبيع إلى المستوى الشعبي من خلال نقله من مستوى الخطابات والوثائق إلى مستوى التطبيق والتفعيل في الواقع المعيش وتخلله في الحياة اليومية للناس حتى يعتادوه، ثم إثبات وترسيخ وجهة النظر الرسمية عن كون عملية التطبيع خادمة للقضية الفلسطينية وحلها، ثم الانتقال لمرحلة إقناع الشعوب بانفصال العلاقة مع الكيان الإسرائيلي عن دعم القضية الفلسطينية.
- الاستجابة أحيانا لبعض **الضغوط الشعبية** عند تزايدها احتجاجا أو اعتراضا على بعض مظاهر التطبيع الجلية، والادعاء في أحيان أخرى أن وجود بعض مساحات التعاون أو إقامة علاقات مع الكيان الإسرائيلي

لا يعني التخلي عن دعم القضية الفلسطينية أو تغير النظرة لإسرائيل باعتبارها عدوا للعرب. وذلك في محاولة لتنويم الشعوب وإيهامها بعدم التمادي في عملية التطبيع، وتفادي تصاعد الغضب الشعبي واتساع نطاقه.

- لا يمكن إغفال **الوضع المتردي الذي أوصلت إليه نظم الفساد والاستبداد الدول العربية** خلال العقود الماضية، اقتصاديا وعسكريا وسياسيا وحتى مجتمعيا وثقافيا، بما لا يسمح لها بأي حال بمقاومة الكيان الصهيوني، بل حتى لا يسمح لها بمعارضة التطبيع معه إرضاء للقوى الكبرى. ففشل النظم الحاكم في حفظ وتنمية قدرات الدول العربية جعلها غير قادرة على مواجهة فرض الوجود الإسرائيلي في المنطقة، لذلك فقد اختارت بديلا آخر هو الاستسلام للأمر الواقع ومحاولة الانتفاع منه لتحقيق مصالح خاصة، بدلا من الاعتماد على فاعلين آخرين للتعامل مع الوضع باستراتيجية مختلفة.
- الدلالة الأهم في هذا الإطار: **إدراك إسرائيل أهمية وتأثير توسعة عملية التطبيع** مع الدول العربية لضمان استقرارها وأمنها في المنطقة، لذلك فإنها لا تكف عن محاولات الالتفاف وبناء علاقات مختلفة مع الدول العربية وخلق مصالح مشتركة مع النظم الحاكمة تحفز تلك النظم على دعم الطرح الإسرائيلي لحل القضية الفلسطينية.
- نجحت جهود التطبيع من الأطراف المختلفة (داخليا وإقليميا وعالميا) في إضعاف، إن لم يكن **تغييب الوعي بالقضية الفلسطينية**، والأهم بكون الكيان الصهيوني عدوا استراتيجيا وحضاريا للشعوب العربية والإسلامية، خاصة مع عدم وضوح انعكاس عملية التطبيع في الحياة اليومية للناس أو التأثير في معايشهم. وتتطلب عملية إعادة بناء الوعي بذلك البدء من التركيز على البعد الداخلي لخطر الكيان الصهيوني وتأثيره على معايش الناس وحياتهم؛ حيث ضعف الوعي بالانتماءات القومية والأممية لدى غالب فئات الشعوب العربية وتم تزييفه إلى أقصى الحدود، ولم يعد مؤثرا عليهم هذا البعد.
- مثلت **الثورات العربية** مصدر قلق لإسرائيل، لما عبرت عنه من رغبة الشعوب في إبعاد النظم الاستبدادية المطبعة معها، ومن ثم تغيير المعادلة السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة ولو على مدى بعيد، بما يهدد استقرار إسرائيل وأمنها من الخارج (إقليميا) وليس فقط داخليا من قبل حركات المقاومة الفسطينة. وإن كان نجاح تلك الثورات لم يستمر طويلا، ومن ثم لم يتأثر مسار عملية التطبيع العربي مع إسرائيل، ولكن بدت مخاوف إسرائيل من تأثيره على علاقاتها مع الدول العربية وموقفها من القضية الفلسطينية. وسرعان ما انقضّت الثورات المضادة على الثورات العربية لتستكمل مسار التطبيع بخطى أكثر علانية، في ظل أجواء شجعت دعوات ومساعي المطبعين أن تكون أكثر ظهورا من ناحية، وحملت المزيد من القمع المادي والمعنوي للمعارضين تحت ادعاءات محاربة الإرهاب.

*****

وثيقة حماس والردود عليها: الدلالة الرئيسية للقضية الفلسطينية

طارق جلال*

مقدمة:

تعرضت القضية الفلسطينية على مدار تاريخها الحديث، إلى حالة تأثير وتأثر متبادل دومًا، بين أوضاع العالم الاسلامي بصفة عامة، والمنطقة العربية منه تحديداً، لذلك مثلت انعطافات ومنحدرات القضية الفلسطينية مادة لتحفيز الحراك الشعبي لعموم الأمة العربية والاسلامية، وكذلك الحراك الفكري والثقافي الذي حاول تأسيس بناء نظري يربط بين المعوقات التي تعرقل نهضة الأمة، وبين تواجد الاحتلال الصهيوني في قلبها، وهو ما ترجم في حالة السخط الشعبي ضد السياسات التي من شأنها أن تحقق تطبيعًا مع الصهاينة؛ لذا كانت القضية الفلسطينية عادة في قلب كل الأزمات، وهذا ما جعلها جوهر الحل لأزمات الأمة الإسلامية في ذات الوقت، لذا كُتبت المقالات، ونشرت الكتب والدراسات، التي تؤكد أن تحرير الأمة العربية من مصائب الاستبداد وكوارث التبعية، تبدأ عند تحرير فلسطين، فأضحت القضية الفلسطينية محور الهم العربي ونقطه توقده ومركز تحركاته واحتجاجاته.

ومع ذلك، لم تمثل محورية القضية الفلسطينية في المعادلة العربية والاسلامية نقطة قوتها الكبرى، بل لقد كانت في أحيان كثيرة نقطة ضعف ولها عواقب وسلبيات عظيمة، تمثلت ذروتها في الحرب التي شنها الجيش الأردني ضد فصائل المقاومة الفلسطينية عام 1969، عندما كانت متمركزة في الأردن كنقطة انطلاق العمليات الاستشهادية ضد العدو الصهيوني، فيما سُمي بأحداث أيلول الأسود، وهو ما حدث مرة أخرى عندما انتقلت المقاومة إلى لبنان عام 1982؛ حيث تعرضت لذات المصير نتيجة خشية تلك الدول من تعرض أمنها القومي للخطر جراء رد الفعل الصهيوني على تحركات المقاومة من هذه المناطق؛ وهو سبب معارضة الشيخ أحمد ياسين لعمليات المقاومة تلك؛ حيث أكد في حواره في برنامج "شاهد على عصر الانتفاضة" أن اندلاع المقاومة من مناطق خارجية، سيحقق اشتباك داخلي بين المقاومة وبين جيوش هذه المناطق[1].

ونظراً لاختلاف رؤية حماس مع فتح حول استراتيجية المقاومة، حيث كانت ترى ضرورة اندلاع المشهد النضالي من الداخل الفلسطيني وليس خارجه، أو حتى المناطق المحيطه به، فقد جاءت انتفاضة الحجارة عام 1987-1990 لتؤكد على صمود قضية فلسطين في وجه اتفاقات التطبيع ومعاهدات الاستسلام من جهة، ودخول القضية الفلسطينية مرحلة جديدة بعودة الجهاد من داخل الأراضي المحتلة مجددًا من الجهة الأخرى. ولقد اشتعل العالم الإسلامي والعربي مع الانتفاضة خاصة على مستوى الشعوب مؤكدة على ثبات موقفها من التحرير ودعمها للمقاومة، فأنتجت الانتفاضة حركة المقاومة الفلسطينية الإسلامية (حماس)، التي مثلت مركز عمليات واتخاذ قرارات الانتفاضة الفلسطينية في عام 1987م، الأمر الذي سيتضح أكثر بعد دخول حركة فتح في العمل السياسي، بعد سنوات من النضال المسلح، الذي سيحل محله التوجه نحو المفاوضات السياسية والمبادرات الدولية، ونبذ آليات المقاومة المسلحة.

وفي محاولة منها لتدارك التجارب المؤلمة التي حدثت في الأردن ولبنان، حاولت منظمة التحرير بقيادة ياسر عرفات إحداث توافق بين رؤاها وبين مواقف الدول العربية، فكانت مفاوضات العرب ومن خلفهم منظمة التحرير مع إسرائيل،

*** باحث في العلوم السياسية**

1- احمد منصور، "الشيخ احمد ياسين: شاهد على عصر الانتفاضة"، نسخة اليكترونية، 3/ 2012/11، تاريخ تحميلها من الانترنت 20/ 2017/8، https://goo.gl/7H1fne

لاسيما مع زيادة الزخم المحلي والإقليمي حول الانتفاضة والتفاف الداخل والخارج حولها، ومحاولات إسرائيل والدول الداعمة لها الانقضاض على مكاسب الانتفاضة، فقد انتهت تلك المفاوضات بتفاهمات مدريد 1991م، التي نتج عنها في الأخير اتفاق أوسلو 1993م، وبمقتضاه منحت فلسطين حكمًا ذاتيًا على المناطق غير المحتلة، تقوده سلطة فلسطينية وطنية تحت الوصاية الدولية اسمًا، والإسرائيلية واقعًا.

لكن انتفاضة الأقصى عام 2000 أظهرت فشل ذلك المسار (التسوية السياسية) وغضب الشعب الفلسطيني من نتائجه. وقد استمرت حركة حماس في طريق الجهاد المسلح ورفضت الرضوخ لمتطلبات أوسلو، فجاءت ذروة جهادها في الانتفاضة الثانية مع استهلال القرن الجديد لتؤكد أن خيار المقاومة خيار استراتيجي وليس تكتيكيًّا.

كما ألقت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بتداعياتها الخطيرة على المنطقة العربية بصفة عامة، والقضية الفلسطينية بصفة خاصة، فكانت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ورأس حربتها في المنطقة إسرائيل على مسار الأحداث في بلادنا، لاسيما بعد العدوان الأمريكي المتغطرس على العراق 2003[1]، وشعرت إسرائيل بتوافر عوامل تصفية القضية الفلسطينية بالكامل؛ إذ مثّلت عملية احتلال بغداد ضوءًا أخضر للكيان الصهيوني لتجديد عملياته العدوانية، فاجتاح جنوب لبنان عام 2006 ضد المقاومة اللبنانية، ثم شن عدوانا شرسا على قطاع غزة عام 2008م من أجل القضاء تمامًا على القوة العسكرية لحماس.

فقد دخلت القضية الفلسطينية منعطفًا جديدًا ومفصليًا بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006م، والتي نتج عنها فوز حماس بعدما قررت الدخول في المعترك السياسي، وهو ما دفع البعض حينها للقول بأن حماس تتجه إلى مصير فتح من ترك الميدان المسلح والتوجه إلى عالم المفاوضات بمساراتها السياسية التي لا تنتهي، إلا أن الانقلاب الذي حدث على تلك الانتخابات وسيطرة حماس على قطاع غزة، سرعان ما أدخل فلسطين في مرحلة تاريخية صعبة تجلت في الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس 2007.

مع تزايد قوة حماس وصعود نجمها في ريادة المشهد الفلسطيني المقاوم شعبيًا على الأقل، استشعرت إسرائيل بخطر ذلك فاتجهت نحو تبني الخيار العنيف الاستئصالي لإزاحة حماس من المشهد تماما، فكان العدوان الاسرائيلي على حماس (ديسمبر2008-يناير2009) ليتحول بعدها الصراع من العربي الإسرائيلي، ثم بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ليصل إلى صراع بين حماس/غزة وإسرائيل، شنت فيه الأخيرة عدوانًا عسكريًا، استخدمت فيه الأسلحة المحرمة دوليًا من أجل إخضاع قطاع غزة لسيطرتها واستئصال الفصيل المقاوم منها. وبالرغم من الكوارث التي خلفها العدوان على القطاع، إلا أن التطور العسكري الذي شهدته فصائل المقاومة في الرد على العدوان الصهيوني، قد أدى لتصدرها أكثر من السابق، بل وترسيخ فكرة إمكانية نجاح المقاومة العسكرية الداخلية رغم سياسات الاحتلال القمعية التي أغلقت المجال العام تمامًا أمام أي تحركات.

جاء الربيع العربي بعد حالة من الترهل في المواقف العربية تجاه القضية الفلسطينية، أظهرته بوضوح مواقف وردود أفعال العدوان الأخير على غزة، فقد أحيا أحلام التحرر والكرامة والعدالة من جديد، فكان الرفض الشعبي والرسمي الشديدان لعدوان غزة عام 2012م، إلا أن هذه الحالة لم تدُم كثيرًا؛ إذ سرعان ما انشغلت الشعوب العربية بقضايا فشل الربيع العربي، وتم تهميش قضية المسجد الاقصى مجدداً.

1- هامش: لم تكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر بداية وسبب للغطرسة الامريكية، بل إن تأريخ بداية هذا الواقع يمكن توثيقه مع سقوط الاتحاد السوفيتي، حيث توجهت القوة الامريكية لتأسيس نظامها العالمي الجديد، على أشلاء المنطقة العربية والاسلامية، فكان التواجد الامريكي بحجة تحرير الكويت، كما أن تفاهمات مدريد وأوسلو كانت جزء من تمظهرات النظام الجديد.

كما دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة عام 2013، وبالتحديد مع سقوط جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وتراجع أحلام الربيع العربي لحساب هيمنة قوى الثورة المضادة؛ إذ حدث تغير في معادلة القوى الإقليمية مع تراجع بعض الأنظمة لحساب تقدم أنظمة أخرى. لقد ألقى تراجع محور مصر مرسي–قطر–تركيا، لصالح محور الامارات–السعودية–مصر السيسي، بظلاله على القضية الفلسطينية، وتحديدًا حركة حماس؛ فوضعت حماس بين مطرقة تحالف الثورة المضادة وسندان الكيان الصهيوني؛ إذ قام النظام المصري بإحكام الحصار على غزة؛ بغلق حاجز رفح، وإغراق الأنفاق التي كانت تمثل منبع الحياة للقطاع بالمياه، كل ذلك بحجة دعم حماس للعمليات الإرهابية في الداخل المصري، كما لم تجد إسرائيل مناسبة أفضل مما تتعرض له حركة حماس التابعة للإخوان المسلمين، مع الحرب التي يشنها محور الثورة المضادة على تيار الإسلام السياسي في المنطقة، فجاء العدوان الإسرائيلي البري على غزة 2014، بهدف تدمير قدرات فصائل المقاومة الفلسطينية وبنية القطاع التحتية ومنازل المواطنين وممتلكاتهم لتحريضهم ضد تلك الفصائل[1]، وقد نتج عنه غلق لكافة أنفاق المقاومة الفلسطينية، التي تمثل شريان حياة القطاع، والدخول بعمق وصل لألف فدان داخل القطاع حسب بعض الإحصاءات.

على إثر ذلك، حاولت حماس البحث عن موضع قدم يحفظ لها دورها في حماية القضية الفلسطينية، في ظل سياق إقليمي ودولي يرفض الإسلام السياسي ويصنفه على قوائم الإرهاب، وفي هذا التوقيت، ومن خلال ذلك السياق، يمكن قراءة وثيقة المبادئ والسياسات العامة –والردود التي تعرضت لها– التي أصدرتها حركة حماس أول مايو 2017 في محاولة منها لتقديم نفسها من جديد في ظل هذا الظرف المحلي المتسم بالصراع الحاد بين الحركة وبين السلطة الفلسطينية من جهة أولى، ورفض الثورة المضادة للحركة إقليميًا من ناحية ثانية، وقدوم ترامب المناصر لكافة توجهات ورؤى الكيان الصهيوني، وتزايد قوة اليمين القومي والعنصري من جهة ثالثة.

تسعى هذه الورقة إلى قراءة الوثيقة السياسية التي أصدرتها حركة حماس، بداية من بحث مضمون الوثيقة، لقراءة الثابت والمتغير فيها مقارنة بما سبقها من ميثاق ومواقف واتجاهات ماضية، في محاولة لاستشراف مصيرها في ضوء التوجهات التي أعلنت عنها الوثيقة.

لذا ستبدأ الورقة بالحديث عن السياق الداخلي والخارجي الذي رأت فيه الوثيقة النور، ثم قراءة الوثيقة قراءة موضوعية وتاريخية، وكذا البحث في طبيعة الجدل الذي دار حول الوثيقة، في ضوء المواقف والاتجاهات التي قُرأت بها الوثيقة، وأخيراً بالنظر إلى استشراف اتجاهات واستراتيجيات حماس المستقبلية في ضوء مبادئ ونصوص الوثيقة.

أولًا– الانقسام الفلسطيني–الفلسطيني:

بدايةً، يعود جذور هذا الصراع للانتفاضة الأولى عام 1987م؛ إذ "لم يكن بين الفصائل الفلسطينية، قبل ظهور حماس، ثمة خلافات أيديولوجية حقيقية، وإنما كانت عناوين لتبرير القبليات الجديدة التي ظهرت في الساحة، فكانت حركة فتح مثلًا، كانت تجمعًا لكل الأفكار السائدة؛ ففيها اليمين، وفيها اليسار.. فكانت تجمعًا وطنيًا غير مهتم بمسألة الأيديولوجيات وتعدّها كلامًا فارغًا"[2]. فقد مثل ظهور حماس على الساحة بخطابها المقاوم الحاد مقدمة لبروز الخلافات بين رؤى وبرامج حل القضية الفلسطينية، لاسيما بعد إعلان حماس رفضها لمخرجات أوسلو 1993، وتعاملها مع ما أسمته فتح بمساومات سياسية بأنه تنازلات في حقوق الشعب الفلسطيني، لا يملك أحد التفريط فيها تحت أي حجة.

1- " العدوان الإسرائيلي على غزة 2014"، موقع الجزيرة نت، 2014/12/5، https://goo.gl/mDYjx4

2- شفيق الحوت، " **قراءة نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007**"، تحرير محسن صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، الطبعة الأولى، 2007، ص10.

"وفي عام 1994 ومع قيام السلطة الفلسطينية وتسلمها غزة وأريحا وباقي المدن الفلسطينية في فترة لاحقة، زاد الشرخ تعمقا بتنفيذ السلطة حملات اعتقالات واسعة تركزت على قيادات حركة حماس وعناصرها وجهازها العسكري بعد كل عملية ضد الاحتلال"[1].

علاوة على ما تقدم، فقد أسهم إخفاق الانتفاضة الثانية 2000م في تحقيق أهدافها، تفاقم حدة التفكك في اللحمة الفلسطينية، لاسيما مع تزايد تآكل شرعية النظام السياسي وفي مقدمته مؤسسة الرئاسة الفلسطينية. ومع تصاعد الاستقطاب الداخلي، مثلت الانتخابات التشريعية عام 2006 فرصة تاريخية لترميم بنيان الفصائل الفلسطينية، وتوحيد الحد الأدنى من الاستراتيجية الوطنية لتحرير فلسطين، إلا أن إعلان محمد دحلان مؤسس جهاز الأمن الوقائي في غزة[2]، رفضه مشاركة فتح في الحكومة مع حماس، مصرحًا بأنه من العار على فتح مشاركة السلطة مع حماس، أدى إلى أن شكلت حماس الحكومة برئاسة إسماعيل هنية في غياب فتح. "ونظرًا لرفض الأجهزة الأمنية التعاطي مع الحكومة الجديدة، شكل وزير الداخلية آنذاك الشهيد سعيد صيام قوة مساندة تعرف بـ"القوة التنفيذية"، لكن حركة فتح شنت عليها حملة واسعة وصلت لحد الاصطدام مع الأجهزة الأمنية الأخرى، وذلك بالتزامن مع حملة اغتيالات في غزة واعتقالات إسرائيلية للنواب في الضفة"[3]. انفجرت الأمور على إثر ذلك، ودخلت الأمور مرحلة الاحتراب الأهلي، وقضى فيها العشرات من الفلسطينيين في الضفة وغزة نحبهم، ورغم بعض محاولات رأب الصدع، مثل وثيقة الأسرى من قيادات الحركتين، وما تلاها من اتفاق مكة الذي رعاه الملك عبدالله في محاولة منه لتجاوز حالة الاحتراب الداخلي، "ولكن، وبعد اتفاق مكة بأسابيع قليلة، تجددت الاشتباكات بين مسلحي فتح وحماس؛ وهو ما انتهى بسيطرة حماس على قطاع غزة، ليتحول الانقسام السياسي إلى انقسام جغرافي يوم 14 يونيو/حزيران 2007"[4]، والذي نتج عنه ميلاد سلطتين وتفكك فلسطين إلى أشبه ما يكون بدولتين: دولة الضفة، ودولة غزة.

وفي الواقع، لقد كان الفشل نهاية منطقية لكافة محاولات رأب الصدع؛ لأنها لم تقم بمعالجة فعلية لنقاط الخلاف الجوهرية بين رؤيتي حماس وفتح، ما يبرر ما طُرح من شروط في وثيقة حماس لاتمام المصالحة الوطنية، حتى لا تدور في دائرة مفرغة من المحاولات الفاشلة للتصالح.

وبالرغم من تمني البعض بأن تكون وثيقة حماس الأخيرة فرصة لتجاوز محنة الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني، من خلال تراجع الحركة عن بعض مقولاتها بخصوص منظمة التحرير الفلسطينية، ورغم تغير الخطاب الحمساوي نوعًا ما بخصوص درجة الحدة التي كان يتعامل فيها مع المنظمة، إلا أن الوثيقة تعاملت مع هذا الصراع بأسلوب مكاشفة واضح للعيان، بأن حماس لا ترغب بأن تكون بديلا عن منظمة التحرير، أو تحل محل حركة فتح، ولكن كل ما في الامر أنها تحتاج إلى إعادة هيكلتها من جهة، وأن تكون جزءًا من المشهد الفلسطيني الذي تتصدره فتح ولا ترغب في إشراك أحد معها -على حد رؤية حماس؛ ولذلك "ستعزّز الوثيقة إشكالية حماس مع منظمة التحرير؛ فمن جانب، لم تعترف الوثيقة بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني؛ حيث قالت الوثيقة بشكل واضح: إن "المنظمة" هي إطار وطني للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج يجب المحافظة عليه بل وإصلاحه وإعادة بنائه على أسس ديمقراطية تضمن مشاركة جميع القوى الفلسطينية، مع تأكيد بـ"ضرورة الحفاظ على الحقوق الفلسطينية". ومن جانب آخر، أكَّدت

1- "الانقسام الفلسطيني.. تسلسل زمني"، وكالة فلسطين اليوم الاخبارية، 2011/3/17، https://goo.gl/wcd2yp

2- هامش: كان يتولي هذا الجهاز مسئولية اعتقال المعارضين لاتفاق اوسلو بشكل خاص، والسلطة وتوجهاتها بصفة عامة، لاسيما عناصر حماس والجهاد الاسلامي.

3 - " الانقسام الفلسطيني"، مرجع سابق.

4- المرجع السابق.

الوثيقة أن المشاركة في المؤسسات الوطنية تكون وفق برنامج يستند إلى استراتيجية التمسك بـ"الحقوق والمقاومة" دون الإشارة إلى أشكال المقاومة التي يمكن التوافق عليها، ما يعني ضمنًا أن المشاركة إذا حصلت فستكون أقرب إلى رؤية حماس منها إلى رؤية فتح التي تقود منظمة التحرير في الوقت الحالي"[1]؛ لذا فمن المتوقع استمرار حالة الانقسام الفلسطيني على المدى القريب والمتوسط.

ثانيًا– السنوار رئيسيا للمكتب السياسي لحماس:

رغم حجم الضغوط والتعقيدات التي تتعرض لها الحركة محليًا وإقليميًا ودوليًا، استطاعت حركة حماس تنظيم انتخاباتها الداخلية؛ وهو ما يمثل درجة النضج والتطور الذي أضحت تتمتع بهما الحركة.

كما شهدت نتائج الانتخابات الأخيرة التي عقدتها حركة حماس، موجة من الانتقادات والسخط الكبير في جانب منها، ومدح وتبشير في الجانب الآخر. فقد تعرضت النتائج التي جاءت بيحيى السنوار، رئيسًا للمكتب السياسي لحماس، لحالة من الاستهجان تمثلت ذروتها في التصريحات الإسرائيلية المنددة بقدومه، كما انتقد آخرون قدوم شخصية ذات خلفية عسكرية لإدارة القطاع في الوقت الذي يسعى فيه البعض لإدامة التهدئة بين حماس والحكومة الصهيونية، لاسيما مع تفاقم أوضاع المنطقة العربية بصفة عامة، وقطاع غزة بصفة خاصة، حيث سيتفاقم الوضع أكثر في حالة تحول حماس نحو عسكرة القطاع من أجل الرد على الاستفزازات الصهيونية، خاصة بعد تعرض القطاع لاستنزاف كبير في الحرب الأخيرة عام 2014؛ إذ نتج عنها "مقتل 1742 فلسطينيًا: 81% منهم من المدنيين، بينهم 530 طفلاً و302 امرأة و64 لم يتم التعرف على جثثهم لما أصابها من حرق وتشويه، ومقتل 340 مقاومًا فلسطينيًا، وجرح 8710 من مواطني القطاع. كما قتل 11 من العاملين في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) و23 من الطواقم الطبية العاملة في الإسعاف. ودمر القصف الإسرائيلي للقطاع 62 مسجدًا بالكامل و109 مساجد جزئيًا، وكنيسة واحدة جزئيًا، و10 مقابر إسلامية ومقبرة مسيحية واحدة، كما فقدَ نحو مائة ألف فلسطيني منازلهم وعددها 13217 منزلاً، وأصبحوا بلا مأوى"[2]، بجانب تعرض جزء كبير من البنية التحتية العسكرية لفصائل المقاومة لتدمير كبير؛ لذا سيصعب معها الدخول في حرب جديدة تسعى لها إسرائيل، التي قامت باغتيال القيادي الحمساوي مازن فقهاء؛ لجر حماس لاتخاذ قرارات متسرعة تقوم إسرائيل بتسويغها لاستئصال حماس تمامًا.

على الجانب الآخر، هلل كثيرون بنجاح السنوار في تولي رئاسة المكتب السياسي؛ نظراً لحاجة حماس إلى إعادة هيكلة الجناح العسكري الذي أنهكه العدوان الإسرائيلي الأخير. لذا يأتي دور السنوار في إعادة ترميم ما هُدّم من البنيان، وأحُرق من الكيان، لاسيما أن السنوار "يعد من بين القيادات المؤسسة لـ"كتائب عز الدين القسام"، والمسئول الأول عن تأسيس جهازها الأمني "المجد"، مع كل من محمد الضيف وصلاح شحادة وآخرين عام 1985، وهو الجهاز المسئول عن مكافحة العملاء من الفلسطينيين المتعاونين مع إسرائيل. كما أنه فور الإفراج عنه في إطار اتفاق تبادل الأسرى بين حماس وإسرائيل عام 2011 الذي عُرف بـ"صفقة شاليط"، تم تعيين السنوار مستشارًا لهنية، وأصبح من أبرز قيادات الحركة في غزة وأحد أعضاء مكتبها السياسي إلى جانب صديقه في الأسر روحي مشتهى –وبات للرجلين

1– وائل عبدالعال، "**وثيقة حماس وتأثيراتها على القضية الفلسطينية**"، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/5/17، https://goo.gl/11rE11

2– "العدوان الإسرائيلي على غزة 2014"، مرجع سابق.

دور كبير داخل مؤسسات الحركة- وأصبح السنوار ممثلًا لكتائب القسام داخل المكتب السياسي لحماس، ما جعله المنسق الأول بين القيادتين العسكرية والسياسية"[1].

يأتي السنوار الذي يتمتع بعلاقات جيدة مع الجانب الإيراني، في وقت مليء بالغيوم والتعقيدات، وتصاعد الصراع الطائفي في المنطقة العربية مع الجمهورية الإيرانية، إلا أن الجدل حول هذا الأمر لم يدم كثيرًا، بعد قيام حماس بإصدار وثيقتها السياسية التي أخذت الأضواء كافة تتجه إليها.

يبقى التساؤل الذي ستحاول الورقة أن تقدم له بعض الإجابات حول ماهية الحركة بعد تجربتها العسكرية والسياسية؛ إذ أعلنت حماس أن وثيقتها، نتاج للاشتباك مع الواقع المعاصر وقراءة لموقعها في ضوء المعادلة الداخلية والخارجية وموقع القضية الفلسطينية منهما.

أشارت بعض القراءات إلى فكرة دخول حماس في مرحلة تأسيس جديدة، تحاول من خلالها تدارك أخطائها السابقة، التي أدت في النهاية إلى تصنيفها على قوائم الإرهاب، ولكن إلى أى مدى يمكن أن تستطيع حماس فعل ذلك، دون أن تتعرض لمرحلة تحول استراتيجي في رؤيتها ومنظومتها وخطابها وممارساتها؛ وهو الأمر الذي ربما يظهر عكس ذلك من جهة مناهضة، فقد تشير إلى محاولات حماس الجمع بين المتناقضات التي تمكنها من تجاوز هذه المرحلة الحرجة، واللعب في مساحات التباين بين الخصوم، مما يمكنها من تقوية علاقاتها العربية في جانب، دون التخلي عن حليفها الإيراني في الجانب الآخر، وهو ما يظهر في رأي أنصار الحركة إلى القراءة الجيدة التي تتمتع بها حماس والتي ستمكن قادتها ومؤسساتها، من تجنب مصير الاستبدال.

ثالثًا- بين الوثيقة والسياق :

تتعرض القضية الفلسطينية لخطر كبير متمثل في المحاولات الحثيثة لتصفيتها، باعتبارها أيقونة لأزمات المنطقة، مع تراجع سقف المطالب العربية الرسمية تجاه هيمنة المشروع الصهيوني، وتضاؤل الاهتمام الشعبي بها، بعد أن تصدرت الهمّ العربي والإسلامي على مدى عقود مضت منذ بدأ شعور المسلمين بأن المسجد الأقصى في خطر عندما أطلق بلفور غير المالك وعدّه للصهيونية التي لا تستحق، بالعمل على تأسيس وطن قومي لهم على أرض فلسطين عام 1917م.

تأتي الوثيقة السياسية الجديدة لحماس، في محاولة منها لمواجهة محاولات تصفية القضية الفلسطينية من ناحية، والعمل على الحفاظ على تنظيمها ومؤسساتها السياسية والعسكرية فى وقت تتعرض فيه تيارات الإسلام السياسي، لمرحلة استئصال تستهدف تصفية جيوبها التنظيمية، والعمل على تفريغ وتفكيك خطاباتها ومقولاتها الأيديولوجية، بل حتى مبادئها العامة وبالتحديد بعد سقوط جماعة الإخوان فى مصر عام 2013م من ناحية أخرى.

لقد تعرضت حماس لمجموعة من التحديات، بدأت مع تعرض ما يسمى ب"محور الممانعة" المساند لها لسقوط مدو لكافة مقولاته بعد اندلا ع الثورة السورية، وفقدان حليف قوى متمثل فى النظام الإيراني بعد مشاركته في إبادة الشعب السوري، حيث حاولت حماس استبداله بالنظام المصري الذي شكله الرئيس مرسي، إلا أنها وضعت في موقف مفصلي بعد سقوطه السريع وقدوم نظام عسكرى فى مصر يرفض كافة تنظيمات الجماعة الأم وهي ضمنهم، ويتهمها بممارسة عمليات إرهابية على أراضيه من جهة، بجانب حكومة إسرائيلية يمينية متطرفة ترى أن الوقت قد حان للقضاء تماما على حماس، مع فوز دونالد ترامب بالانتخابات الأمريكية من جهة ثانية، وتماهي المقولات الإسرائيلية مع مقولات بعض

1- شيماء منير، "**مأزق الخيارات الإقليمية لحماس بعد فوز يحيى السنوار**"، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 23-4-2017، https://goo.gl/TuWJLW

الدول الخليجية التي أضحت تنادي بالتطبيع وترى فيه الضرورة الأهم في الوقت الحالي، وتشكيل ما يسمى بالتحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط الذي ستغيب عنه الهوية العربية لصالح هيمنة تحالف التطبيع مع إسرائيل، بهدف مواجهة "الارهاب الراديكالي والإيراني" الذي تم تصنيف حماس باعتبارها أحد مكوناته، كما أعلن ذلك ترامب من الرياض من جهة ثالثة[1].

لقد وجدت الحركة ان القضية الفلسطينية، بين مجموعة كبيرة من التحديات العظمى على السياقين الداخلي والخارجي، القادرة على استئصالها تمامًا؛ لذا حاولت أن تتبع مجموعة من التكتيكات المرحلية التي من شانها أن تهدئ من حدة الهجوم عليها، فكان العمل على مجموعة من المحاور التي توجتها بالوثيقة؛ إذ حاولت من خلالها تقليل خصومها المحليين والخارجيين، فبدأت بالتفاهمات مع القيادي الفتحاوي المفصول محمد دحلان والذي ستتمكن من خلاله –بالإضافة إلى الأهداف الداخلية– من تهدئة الوضع الإقليمي ضدها، لاسيما مع تمتع دحلان بعلاقات إقليمية ودولية قوية؛ في مقدمتها علاقته مع الامارات (محمد بن زايد–ولى عهد أبو ظبي)، وهو ما نتج عنه حدوث تهدئة مع الجانب المصري بالتبعية.

توجت محاولات حماس في احتواء التحديات **بالوثيقة**، التي حاولت من خلالها تقديم صورة ذهنية جديدة عنها للنظام الدولي، وكذا تحويل الضغط منها إلى الفصائل الفلسطينية الأخرى، التابعة لأطراف إقليمية ودولية عديدة، وإلقاء حجر في مياه الرفض الراكدة لحماس.

داخلياً، يعاني القطاع الواقع تحت سيطرة حماس، من جملة من الأزمات الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية الحادة وانقطاع شبه دائم للكهرباء، بالإضافة إلى العديد من الأزمات الصحية التي يعاني منها سكان القطاع نتيجة لطول الحصار، وهو ما دفع حماس لمحاولة إحداث توافق وطني مع الفصائل الفلسطينية، يمكّنها من تفريغ هذا الغضب المشتعل بنفوس قاطني القطاع، الذين يرون أنهم لا ناقة لهم في هذه الحالة ولا جمل؛ من الخلاف القائم بين حماس وفتح لاسيما بعد تحول غزة لمكان غير صالح للحياة.

تنوعت الرؤى والآراء التي اشتبكت مع وثيقة حماس، فبينما رآها البعض مناورة سياسية تظهر تلاعبا بالخطاب أكثر من كونها تحولاً استراتيجيًّا للحركة، خاصة مع وجود نصوص كثيرة تؤكد على استمرار ثوابت حماس الكلية، كان هناك اتجاه ثانٍ رأى أن الحركة تطورت بالفعل نتيجة النضج والاستفادة، من الخبرات التاريخية وتراكم تجارب فلسطين السياسية والعسكرية؛ إذ يؤكد هذا الاتجاه على تأثر حماس بالضغوطات الإقليمية والدولية ورضوخها لكثير من شروطه، غير أنه لا يؤكد حتمية انهيار المشروع المقاوم لحماس، ولكنه يرى أن الحركة تمر بمرحلة جزر شديد ناتج عن السياق الخارجي لها؛ ولذا فهي –أي حماس– تحتاج إلى قراءة متأنية رشيدة للواقعين الداخلي والخارجي، وتحسس طريقها جيدًا حتى لا تتحول لفتح جديدة.

هناك اتجاه ثالث، يرى أن الحركة تمر بمرحلة تأسيس جديدة بمشروع سياسي مغاير، ذي منطلقات جديدة متمثلة فى القبول بحل الدولتين، والدخول فى مصالحة وطنية شاملة مع السلطة الفلسطينية تخضع فيها حماس لشروط الأخيرة، ومطالب الرعاة الإقليمين والدوليين.

1- تقدير استراتيجي، "**مستقبل تموضع حركة حماس الاقليمي في ضوء وثيقتها السياسية وانتخاباتها الداخلية**"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،بيروت، 2017/5/29.

تعتقد هذه الورقة أن حماس تعرضت لتطور وتغير فعلي بدرجة ما، متمثل فى محاولة التأقلم مع الوضع الدولى والإقليمي الجديد، غير أن عنصر المناورة لم يغِب عن نصوص هذه الوثيقة، خاصة مع استحالة الوصول إلى فكرة حل الدولتين، وفقا للواقع الجديد الذى فرضته سلطة الاحتلال على أرض فلسطين؛ وهو الأمر الذى يدفع أكثر باتجاه هيمنة فكرة المناورة على توقيت ونصوص الوثيقة؛ حيث ظهرت "حماس تقول –من خلال الوثيقة– للغرب أو للمجتمع الدولي، إنها فاعل سياسي مرن ومنفتح وليس عدميًّا؛ وبالتالي يمكن التواصل معها وطرح مبادرات عليها. هذا المعنى يغذيه لقاء مشعل مع قناة سي إن إن الذي قال فيه إن على الغرب "التقاط الفرصة" وإن إدارة ترامب "جريئة" ويمكن أن تقدم شيئًا للقضية الفلسطينية. وأكثر من ذلك، فإن قبول حماس لـ"دولة على أراضي 1967" (بهذا النص والصياغة) يعني في المخيال السياسي الغربي وأدبيات السياسة الدولية أنها تقبل "حل الدولتين"[1]. ولذا هناك تحول بالفعل، وهو نتاج للخبرة والضغط، ولكنه ليس تحولاً استراتيجيًّا حتى الآن.

رابعًا– قراءة في مبادئ ونصوص الوثيقة: الثابت والجديد فيها:

بدأت حماس رحلة تعريف نفسها من خلال "الميثاق" الذي أصدرته الحركة عام 1988م، والذي مثّل برنامجها ورؤيتها للقضية الفلسطينية. وبسؤال رئيس المكتب السياسي السابق لحماس خالد مشعل، عن الاختلافات بين الميثاق القديم والوثيقة الجديدة، أكد أنه لا تغيير في الثوابت، ولا انحراف عن الاستراتيجية، وأن الميثاق جاء في ظل واقع سابق، وأن الوثيقة جاءت لكي تلبي احتياجات المرحلة الراهنة والوقائع المتغيرة. فما هو الثابت الذي استمر؟ وما هو التطور الذي تغير لتلبية الوقت المعاصر؟ كما هي عادة الوثائق الرسمية، التي توضع من أجل توضيح الرؤية وترسيخ الاستراتيجية، وتأكيد ثبات الغايات ورسم السبل والوسائل لأجل تحقيق المآلات.

فقد جاءت وثيقة المبادىء والسياسات العامة لحماس، لكي توضح برنامجها السياسي ومشروعها التحريري بما لا يضع مجالاً للتساؤل حول تفسير اتجاهاتها ومساراتها. جاءت الوثيقة[2] في اثنتين وأربعين مادة، حاولت الإلمام بشتى محاور القضية الفلسطينية، من منظور الحركة؛ إذ بدأت بالحديث عن نفسها، فعرفت هويتها، بأنها "حركة تحرر ومقاومة وطنية فلسطينية إسلامية، هدفها مواجهة المشروع الصهيوني، من منطلقات ورؤية وسبل إسلامية"، ثم دخلت في المحور الثاني، وهو خريطة فلسطين، وحدودها؛ إذ أكدت على التمسك بتحرير الأرض الفلسطينية كاملةً، التي تمتد من نهر الأردن شرقًا، إلى البحر المتوسط غربًا، ومن رأس الناقورة شمالاً، إلى أم الرشراش جنوباً، وهي –حسب رؤية الحركة– وحدة إقليمية واحدة غير قابلة للتجزئة، ورافضة لأي وجود استيطاني صهيوني، يستمد شرعيته من قوة الأمر الواقع المفروض بالسلاح. وتؤكد الوثيقة على حق الشعب الفلسطيني بكافة انتماءاته وطوائفه وأديانه، في استرداد هذه الارض كاملة، باستخدام شتى الأساليب المشروعة التي قررتها المواثيق الدولية والقيم الإنسانية العادلة؛ من أجل تمكين هذا الشعب من تقرير مصيره، باعتباره شعبا محتلا تعرض لشتى أنواع الظلم والاضطهاد.[3]

تحدثت الوثيقة عن رؤية الحركة للقضايا الفلسطينية التاريخية، التي تعكس استراتيجيتها الثابتة؛ حيث ذكرت العلاقة التي تربط الإسلام بفلسطين: النبوات والنبوءات، مهد المسيح عليه السلام، ومسرى ومعراج النبي صلى الله عليه وسلم، وأكدت على استمرار تبني الحركة للإسلام كرؤية ومنهج لتحرير أرض فلسطين، مؤكدة على قيم الإسلام الكبرى، في إحقاق الحق، ونشر العدل، ومقاومة الظلم. وأما عن علاقة الحركة بتنظيم الإخوان المسلمين، الذي أعلنت الأولى في

1– سعيد الحاج، **"هل ستسير حماس على خطى فتح؟"**، موقع المركز المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 5 /2017/5، https://goo.gl/F68TSn

2– لقراءة الوثيقة كاملة، " **وثيقة المبادئ والسياسات العامة لحركة حماس**"، موقع الجزيرة نت، 2017/5/1، https://goo.gl/gTujyw

3– قام الباحث بتقسيم الوثيقة الى محاور وفقا لرؤيته الخاصة، حيث لم يأتي هذا التقسيم في الوثيقة الاصلية.

ميثاقها السابق عن تبعيتها له في فلسطين؛ حيث قالت في ميثاقها قديماً: "حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين. وحركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي، وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث، وتمتاز بالفهم العميق والتصور الدقيق والشمولية التامة لكل المفاهيم الإسلامية في شتى مجالات الحياة؛ في التصور والاعتقاد، في السياسة والاقتصاد، في التربية والاجتماع، في القضاء والحكم، في الدعوة والتعليم، في الفن والإعلام، في الغيب والشهادة، وفي باقي مجالات الحياة". ولكن –ربما– نظراً، لما يتعرض له التيار الإسلامي السياسي بصفة عامة، وجماعة الإخوان تحديداً، فقد فضّلت الحركة عدم الزج باسمها مجددًا باعتبارها جناحا للإخوان، لاسيما بعد تدهور الأوضاع بينها وبين القاهرة، بعدما أعلنت حماس رفض مخرجات مشهد الثالث من يوليو 2013، وكذا تصريح خالد مشعل عن تبعية الحركة للمدرسة الإخوانية في فهمها للإسلام في رؤيته الشمولية، وتبعية القرار داخل حماس للمؤسسات القيادية، ربما يظهر رغبة الحركة في الانفصال ولو بصورة شكلية عن الجماعة، كتكتيك مرحلي، يراعي اختلاف توازنات القوى حاليًا، عما سبقها في 2012م. وقد يكون هذا القرار بناءً على رؤية استشرافية من الحركة لمستقبل جماعة الإخوان المسلمين في ظل الأوضاع الحالية واحتمالية تعرضها للاستئصال الكامل، لاسيما بعد تفاقم حدة الصراع الداخلي بين قياداتها، ناهيك عن الضربات الأمنية التي تعرضت لها منذ الانقلاب العسكري في 2013.

والجدير بالذكر، أن قضايا القدس وحق العودة ورفض التسوية السياسية مستمرة في رؤية الحركة بنفس وضوح الميثاق، فقد أكدت الوثيقة على موقف الحركة الثابت من رفض اقتطاع أي جزء من المسجد الاقصى لصالح الصهاينة، وأن حق العودة ثابت، لا يضره انتشار اللاجئين في شتى بقاع العالم، وأنه لن يتم قبول أي تعويض عن حق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم فلسطين، مهما حصلوا على جنسيات أخرى؛ لذلك جاء القول الفصل في رفض الوثيقة لكافة أشكال التفاوض السابقة التي نتج عنها اتفاقات أو تسويات، فاستمرت الحركة في تأكيد رفضها لاتفاق أوسلو؛ لأنه أهدر حقوق الشعب الفلسطيني، ومع ذلك لم ترفض الحركة مبدأ التفاوض ذاته، بل هي ترى أن السياق الحالي لا يصب في صالح استعادة حقوق الشعب الفلسطيني؛ ومن هنا فالمفاوضات باطلة؛ لأنها تهدر الحقوق انطلاقاً من مبدأ الأمر الواقع، وغياب الوسائل القوية التي تساعد الفلسطينيين في انتزاع حقوقهم.

إلا أن الوثيقة استطردت لتؤكد على فكرتين رئيستين في رؤيتها الاستراتيجية لتحرير فلسطين؛ الأولى تقوم على فكرة عدم العداء المطلق لليهود كيهود، وهى الدعاية التي يشن بها الصهاينة حملات التشوية ضد حماس، بل أكدت عداءها للصهاينة أيًّا كانت ديانتهم وعرقيتهم؛ باعتبارهم محتلين مغتصبين للأرض، ومنتهكين للحقوق، ومزورين للتاريخ. وأما الفكرة الثانية فهي عدم رفض الحركة لإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967م، كمحاولة منها لتقريب وجهات النظر مع الفصائل الفلسطينية الأخرى، باعتبارها تمهد لتأسيس صيغة وطنية مشتركة. ورغم أن هذا النص لم يأت بجديد، فقد كان هناك تصريح شهير للشيخ المجاهد الشهيد –بإذن الله– أحمد ياسين، أكد فيه عدم رفضه لتأسيس دولة فلسطينية على حدود 1967م، إلا أن هذا النص في التوقيت الحالي يشير إلى ذكاء واضعيه في قراءة الواقع، في محاولة منهم لإبعاد صفة الجمود والتطرف عنهم، بابتعادها عن التوافق مع الفصائل الفلسطينية الأخرى. فقد قدمت الحركة هذا المبدأ لتؤكد فيه عدم اعتراضها على التوافق كمنطلق، بل وقدمت خيطا للبناء عليه رغم أن الأوضاع الحالية بعد أعوام من الحروب المتكررة على غزة والضفة، وسياسات استيطانية متوسعة ومطردة، قد جعلت من فكرة تأسيس دولة فلسطينية على حدود 1967 فكرة وهمية وخيالية، وغير ممكنة التطبيق؛ لذلك فهي مناورة قدمتها الحركة في صيغة سعيها نحو التوافق، ومحاولة التخلص من الانقسام الفلسطيني؛ ولذا

من الصعب توقع ربط مصير حماس بذات السيناريو الذي حدث لفتح انطلاقا من هذا المبدأ؛ لأنه مبدأ إعلامي هدفه رمي الكرة في ملعب خصوم حماس في الداخل والخارج.

جاء الجزء الثالث من الوثيقة، ليوضح رؤية الحركة عن المقاومة وأدوات الصراع، ومنظورها للنظام السياسي الفلسطيني؛ إذ أكدت على فكرة تنوع أساليب وتكتيكات الصراع، مع ثبات مبدأ المقاومة؛ باعتبارها عقيدة راسخة غير قابلة للتغير مع تعدد أساليب إدارة الصراع. ومع ذلك، تؤمن الحركة بالديمقراطية والتداول السلمي للسلطة انطلاقًا من الاعتراف بشرعية التعددية السياسية والأيديولوجية والدينية، اعتمادًا على آلية الانتخابات الحرة النزيهة التي تمكن الشعب الفلسطيني من اختيار ممثليه، وممارسة سيادته على السلطة؛ وهذا ما حاولت الترويج له من خلال تجربتها في الانتقال الديمقراطي السلس في مؤسساتها الداخلية بعد قدوم السنوار.

وأخيراً، تختم الوثيقة مبادئها بالحديث عن الأمة العربية والإسلامية، والعالم أجمع، من خلال تأكيد الحركة على محورية القضية الفلسطينية وشرطيتها في تحقيق نهضة الأمة العربية والإسلامية وحصولها على حريتها؛ من أجل اعادة إحياء حضارتها، كما أن تحقيق الأمن والسلم الدوليين سيظل رهينًا بتحرير فلسطين من الكيان الصهيوني.

خامسًا– اتجاهات واستراتيجيات حماس المستقبلية:

انطلقت حماس من عباءة الإخوان المسلمين، لتقدم مجموعة من المقولات الجديدة التي دار حولها جدل كبير؛ حيث حسمت حالة التقطع في الأداء الجهادي الإخواني؛ إذ حولته إلى مؤسسة لها طبيعة تنظيمية وسياسية وعسكرية؛ وإذ أضحت "حماس" رأس حربة الجماعة، في ترسيخ ريادتها للعمل الإسلامي على مستوى الأمة العربية والإسلامية خارجياً، وخدمة العمل التنظيمي والتربوي والتعبوي للجماعة داخل قواعدها. كما أنهى تأسيس حماس "جدلية الدولة والمقاومة"، فبدلا من انتظار الإخوان لإقامة الدولة الإسلامية من أجل بدأ التحرير، أضحى التوجه نحو سير مشروعي الدولة الإسلامية ومقاومة المحتل باعتبارهما خطين مكملين لبعضهما البعض[1].

لقد استطاعت حماس الصعود سريعًا باعتبارها فاعلا رئيسيا في مواجهة المحتل، من خلال الدعم الكبير الذي حصلت عليه من جماعة الإخوان المسلمين ولو على المستوى المعنوي، إلا أن الجدل الكبير الذي تعرضت له الوثيقة بعد تجاهل ذكر الإخوان المسلمين، قد دفع البعض للقول بأن حماس انفصلت بصورة رسمية عن الجماعة؛ وهو الأمر الذي رد عليه مشعل بأن حماس تنتمي للمدرسة الإخوانية، إلا أن لها شخصيتها المستقلة وقرارها المؤسسي الداخلي.

في الحقيقة، من الصعب توقع حدوث انتكاسة لحماس حتى لو انفصلت عن الإخوان؛ وذلك لأن مجموعة الأهداف التي تأسست من أجلها الحركة تصب بالأساس نحو حماية القضية الفلسطينية، ومن أجل هذه الغاية تسخر كل طاقاتها نحو تعزيز قدراتها وإمكانياتها في تعاملها مع الشعوب والمنظمات والحكومات العربية والإسلامية، وحتى العالمية.

تمحورت أهداف الحركة بالأساس حول الإبقاء على جذوة الصراع مشتعلة داخل نفوس الشعب الفلسطيني تحديدًا، والشعوب العربية والإسلامية بصفة عامة، وذلك للحيلولة دون التمدد الصهيوني الاستيطاني في العالمين العربي والإسلامي[2]؛ ولذلك تمثل حماس خط الدفاع الأول حاليًا عن العالم العربي والاسلامي كاملاً، ويبقى الحرص والخوف عليها مفسراً لخشية عدد كبير من المنتقدين لبعض سياساتها واتجاهاتها.

1-عدنان ابو عامر، "**الحركات الاسلامية في الوطن العربي (المجلد الثاني)**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، 2013، ص 2397: 2398.

2- المرجع السابق، ص 2400: 2401.

ربما تشير أغلب القراءات الموضوعية للوثيقة إلى عدم حدوث تحول استراتيجي على توجهات ورؤى الحركة؛ وعليه من المتوقع استمرار سياساتها القائمة على تنوع أدوات عملية إدارة الصراع، بما يضمن الاستفادة من كافة الامور الممكنة في الوقت الحالي، بعيداً عن التورط في تكيتكات قد تؤثر بصورة سلبية على استراتيجية الحركة، مثلما حدث من قبل مع فتح التي تركت العمل المسلح.

ما زالت الحركة تؤمن بالمقاومة باعتبارها خيارا استراتيجيا غير قابل للتبدل، وهو ما ظهر في موقف الحركة المستمر في رفض التفاوض المباشر مع المحتل؛ نظراً لغياب شروط نجاحه التي تصب حاليًا في صالح الكيان الصهيوني. هذا ناهيك، عن تأكيدها على تبني المنظور الإسلامي الشمولي؛ باعتبارها حركة تحرر سياسية وطنية ضمن السياج الإسلامي، رغم حالة الانحسار الكبير الذي تتعرض لها تيارات ما يعرف بالإسلام السياسي.

من ناحية أخرى، لا يخفى على أحد أن انفصال الحركة عن الجماعة الأم، يشير بدرجة أو أخرى للعامل الخارجي، وسواء صدرت الوثيقة بضغط إقليمي أو نتاج لتفاهمات خارجية تضم أطرافا إقليمية ودولية، أو حتى نتيجة مبادرة ذاتية للحركة تستهدف بها المناورة أو الانفصال بالفعل، فلن يؤثر ذلك بالسلب على الحركة، بل ربما يخفف عنها الضغوط التي تعرضت لها والتي يعيشها قطاع غزة نتيجة تبني مواقف سياسية معينة نحو بعض الشئون الداخلية لبعض الدول العربية، كما فعلت مع مصر بعد إزاحة الجيش للرئيس محمد مرسي.

إن التجربة خير معلم، وبالتجربة قررت حماس أن الميثاق قد تجاوزه السياق، فقد جاء فى وقت التنازلات والتجاهلات، حيث أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية مراجعات نبذ العنف، وبحث طرق الحل السلمي مع الاحتلال، وهو ما مثّل سقوطًا مدويًا لمقولات الشعب الفلسطيني التي تبنت منظمة التحرير الدفاع عنها والإيمان بها، بالإضافة إلى التجاهل العربي الكبير الذي بدأ بعد حرب العاشر من رمضان، وبداية عصر الاستسلام مع إسرائيل، فقد تجاهل النظام الدولي ومعه الحكومات العربية، حق الفلسطينيين في تأسيس دولتهم، وفقا لمقرارات الشرعية لدولية ورضوخ الجميع لشرعية الأمر الواقع؛ لذلك كان طبيعيًا أن يستدعي الميثاق المقولات الكبرى للقضية الفلسطينية، وبنغمة عاطفية رنانة تجيش الشعب الفلسطيني وتعيده إلى قلب البوصلة في مواجهة المشروع الصهيوني؛ من أجل الذود عن مقدسات المسلمين في فلسطين، وحرمة باقى أراضي العالم العربي والإسلامي من تمدد المشروع الصهيوني، بعد شعورهم بتنازل الجميع عنه.

وما زالت الوثيقة تعبر أن ثوابت القضية الفلسطينية لدى حماس راسخة وثابتة لا تتبدل، فلم تتنازل الوثيقة عن ثوابت القضية الفلسطينية، ولم تتخلى عن تبني المقاومة نهجًا وإعتقادًا، ولم تعترف بشرعية مفاوضات مدريد وأوسلو، ولم تطالب بتجديد المفاوضات المتوقفة، بل اعلنت استمرار مواقفها الثابتة، حيال تلك القضايا وعدم الرضوخ لضغوط المجتمع الدولي، وهو ما عبر عنه مشعل في حديثه مع مجلة "دير شبيغل" الالمانية، عندما أكد بوضوح، أن طريق التنازلات لن يحقق مطالب وأهداف الشعب الفلسطيني، رغم إعلان عرفات ومحمود عباس اعترافهما بالدولة الاسرائيلية، ولكن ذلك لم ينتج عنه مآلات ايجابية، لذا فقد أكد رفض حماس الدخول في طريق التنازلات ذلك.

إلا أن ذلك لا يمنع حدوث تحول كبير في توجهات الحركة بعد دخولها المعترك السياسي، مع اعترافها المبدئى برفض أساسه وثوابته التي قامت عليه. فبالرغم من إعلان الحركة رفضها لاتفاق أوسلو وما تلاه من مفاوضات وتمظهرات سياسية، نتج عنها في الأخير تشكيل السلطة الفلسطينية، إلا أنها قررت فيما بعد دخول انتخابات للمنافسة عليها؛ ولذا هل يمنع تمسك الحركة بالجانب الجهادي اليوم، من انحسارها واكتفائها بالعمل السياسي غداً، لاسيما أن الصياغة

اللغوية للوثيقة تشير بدرجة غير قليلة لكونها موجهة للخارج أكثر من الداخل، فقد قدمت حماس نفسها باعتبارها حركة متطورة ومنفتحة ولديها قدر من المرونة، وهذا ما يدفعها بصورة ضمنية، للقول بطريقة غير مباشرة، أنها طرف يمكن التحاور معه وعدم الاكتفاء بحركة فتح؛ وهو ما قد يفتح الباب بعد ذلك للضغط عليها أكثر لتقديم مزيد من التنازلات، لاسيما مع تدهور الأوضاع المعيشية في غزة، وإعادة ظهور محمد دحلان للتصدر مجددًا ومن بوابة غزة/حماس هذه المرة.

لقد حاولت حماس من خلال تأكيدها عدم رفض تأسيس دولة فلسطينية على حدود 1967م، ورغبتها في المشاركة في منظمة التحرير الفلسطينية بعد إصلاحها، بالإضافة إلى نبذها للعنف الذي يمارس في حق المدنيين من قبل الجماعات الجهادية كتنظيم الدولة والقاعدة، وإعلان جدية الحركة في المشاركة في تقديم تنازلات فعلية؛ شريطة جدية الموقف الاسرائيلي في إقامة السلام الحقيقي، لقد سعت في تقديم مسوغات تعطيها الشرعية الدولية كحركة مقاومة، وليس تنظيما إرهابيا، بتأكيدها أنها محصورة في الأراضي المحتلة، وهو ما يظهر الجانب السياسي البراغماتي للحركة، الذي يوازن بين الثوابت والتكتيكات، لاسيما مع يقينها بعبثية المفاوضات السياسية القائمة حاليًا، وعدم جدية الحكومة اليمينية المتطرفة في تقديم شروط فعلية لتحقيق السلام. ومع ذلك لن تحقق هذه الوثيقة تغيرا محوريا في تعامل المجتمع الدولي مع حماس، بسبب إصرارها على رفض أهم شروط منح الشرعية؛ وفي مقدمتهم رفض الاعتراف بدولة إسرائيل، وإصرار حماس على تبني المقاومة وشتى أدوات الصراع وعدم القبول بشرط "نبذ العنف"، رغم إعلان حماس أن قضيتها قضية وطنية سياسية مع محتل، وليست دينية مع اليهود ككل.

وبالرغم من ذلك، استطاعت حماس من خلال مواقفها الأخيرة، وبنود وثيقتها السياسية، تقديم صورة جديدة عنها، تؤكد عدم رفضها لمقررات الشرعية الدولية، شريطة تقديم الآخر سياق مناسب لتحقيق الثقة، وهو ما لم ولن يحدث وفق شروط الواقع القائم.

*****

مآلات مواقف التيارات الفكرية العربية من المشروع الصهيوني

مواقف الليبرالية العربية من القضية الفلسطينية: مصر نموذجًا

مهند حامد شادي*

مقدمة:

تعد القضايا الأساسية داخل كل منظومة فكرية هي محور مهم لفهم أسس هذا الفكر وتطوراته، والابتعاد عن الأطر النظرية المؤسسة والغوص بدلا منها في كيفية تفاعل هذه المنظومة الفكرية في سياق معين، تلقي ضوءًا خطيرًا وكاشفًا لواقع حال هذه المنظومة بدلا من الاكتفاء بتصوراتها عن نفسها وما تقدمه من مقولات. وفي السياق المصري والعربي، فإن كثيرًا من الجدالات النظرية تدور بين المنظومات/التيارات الفكرية المختلفة حول مقولاتها في إطار من الجدل الثقافي غير المسيَّس؛ أي الذي لا يرتبط بقضايا الواقع وما يحمله من أسئلة؛ ومن ثم تنكشف حقيقة مقولات كل منظومة تبعًا لاستجابتها للواقع وأسئلته. والقضية الفلسطينية تعد إحدى القضايا الأساسية التي تكشف كيف تتفاعل منظومات الفكر في البلدان العربية مع واقعها، بل تكشف طبيعة التيارات التي تحمل هذه المنظومة مروجة لها بين الشعوب العربية.

من هذه المنظومات الفكرية تعتبر الليبرالية أحد أكثر التيارات ذيوعًا على مستوى الفكر والثقافة والإعلام، وتفاعلاتها مع الواقع مدخل مهم لفهم الحالة الليبرالية في بلادنا؛ لذا فإن إلقاء الضوء على تفاعل القوى الليبرالية مع القضية الفلسطينية سيسهم في فهم طبيعة التيارات الليبرالية في بلادنا وخاصة في مصر، كمعقل مهم للتيارات الليبرالية العربية.

في هذا التقرير سنسرد تاريخيًّا خلال المائة عام الأخيرة مواقف القوى والشخصيات الليبرالية المختلفة من القضية الفلسطينية، ثم نحاول أن نحلل طبيعة هذه المواقف وأنماطها الكامنة.

أولا– المواقف التاريخية لليبرالية المصرية:

سنسعى في هذا الجزء لتتبع عدد من مواقف أهم الليبراليين والمؤسسات الليبرالية المصرية من القضية الفلسطينية، وقد قسمنا هذا التتبع لفترات تاريخية تبعًا لمدى التفاعل مع القضية الفلسطينية والحركة الصهيونية.

أ- مرحلة الصمت (1900-1925):

تشمل هذه المرحلة الفترة ما قبل 1925، والتي شهدت صمتًا تجاه القضية الفلسطينية من قبل الليبرالية المصرية؛ وذلك نظرًا لأن تلك الفترة لم تشهد على الحقيقة توسع في النشاط الصهيوني، فإنه يصعب إيراد تفاعل حقيقي بين الليبرالية المصرية من جهة والقضية الفلسطينية من جهة أخرى، فضلا عن أن تلك الفترة تعاصر مرحلة نشأة الليبرالية في مصر بالكلية؛ ومن ثم فإن التواجد الفكري الليبرالي في مصر، كمفكرين أو كمؤسسات، لم يكن قد تبلور بعد، فيما ظهرت فقط بعض الإرهاصات للفكر الليبرالي في الوسط الثقافي المصري؛ سواء من خلال بعض المفكرين مثل: قاسم أمين، أو من خلال تناول بعض المفكرين والمثقفين والعلماء، مثل محمد عبده، لبعض المفاهيم الليبرالية في خطاباتهم الثقافية ومنتجهم الفكري. بينما اتجهت الليبرالية المصرية نحو التبلور (مثل تأسيس حزب الدستوريين الأحرار في 1922 وغير ذلك، لم تكن القضية الفلسطينية ظاهرة في تلك المرحلة على خارطة الحالة الليبرالية المصرية.

ب- مرحلة التذبذب (1925-1952):

في تلك المرحلة التي عرفت في العديد من الكتابات بالمرحلة الليبرالية، انتشرت الأفكار الليبرالية في الوسط الثقافي المصري، فضلا عن ظهور عدد من المؤسسات التي تحمل الفكر الليبرالي، مثل بعض الأحزاب السياسية والصحف

---

*مدير تحرير إضاءات

والمجلات وغير ذلك. وقد عاصرت تلك الفترة (1925-1952) المزيد من تقدم الحركة الصهيونية في مسعاها نحو إقامة الدولة الصهيونية؛ مما استدعى تفاعل الوسط الثقافي المصري عمومًا، ومن ضمنه الحالة الليبرالية للتفاعل مع القضية الفلسطينية. ونحن نبدأ هذه الفترة بسنة 1925؛ حيث شهدت أول تفاعل مباشر بين التيار الليبرالي المصري والحركة الصهيونية، حسبما سيأتي تاليًا.

وقد شهدت هذه الفترة تذبذبا في المواقف من القضية الفلسطينية، تأييدا وحيادا ورفضا، كما سيتضح. ونبدأ بمواقف الشخصيات الليبرالية، ثم نلحق بها مواقف الأحزاب السياسية والجرائد والصحف.

1- الشخصيات الليبرالية:

- أحمد لطفي السيد: وكانت زيارة أحمد لطفي السيد لفلسطين لحضور حفل افتتاح الجامعة العبرية[1]، في الأول من أبريل 1925، هو أول موقف مباشر من الليبراليين المصريين تجاه القضية الفلسطينية، وقد جاء موقفًا مناصرًا للحركة الصهيونية في إرهاصتها الأولى بتكوين المؤسسات والكيانات الصهيونية في فلسطين، من أجل الوصول لحلم الدولة الصهيونية. ورغم أن أحمد لطفي قد برر موقفه[2] حينما عاد بأنه قد زار المجلس الإسلامي الأعلى في القدس بعد زيارة الجامعة العبرية، مما يعد انتباهًا للمشاعر الوطنية تجاه القضية الفلسطينية والحرص على عدم المعاداة الصريحة لها، إلا أنه يوضح كيف أن رؤية "أبي الليبرالية المصرية" تجاه القضية الفلسطينية كانت في أفضل التحليلات غير مكترثة لمصير فلسطين، في ظل رؤيته لأولية مصر وقضيتها بمنظور "وطني" شديد الضيق، أثبت فشله بنفس منطقه حينما احتل الكيان الصهيوني سيناء بعد ذلك بسنين عدة.

- طه حسين: كان افتتاح الجامعة العبرية علامة بارزة في بداية تفاعل طه حسين مع القضية الفلسطينية؛ حيث أرسل برقية تهنئة بهذه المناسبة[3]. فيما يوجه البعض[4] سهام النقد لطه حسين حينما كان رئيسًا لتحرير جريدة "الكاتب المصري" التي ظلت لفترات طويلة لا تهتم بما يدور في فلسطين من أحداث، فيما اعتبر أنه دعم غير مباشر للحراك الصهيوني. في المقابل يذكر إسحاق فانون، الرئيس الإسرائيلي، في زيارته لمصر عام 1980 أن طه حسين قد زار القدس وصحبه فانون لزيارة أحد الكيبوتسات، وهو الأمر الذي نفته[5] بنت طه حسين بعد تصريح فانون، قائلة بأن الزيارة كانت لبضع ساعات في طريقه لزيارة لبنان.

1- الجامعة العبرية من لطفي السيد حتى نسيبة، أسامة العيسة، موقع إيلاف. موجود على الرابط: https://goo.gl/BpMgJG

2- ماذا بقي من ثورة يوليو المصرية، أياد حرفوش، الميادين. موجود على الرابط: https://goo.gl/5U6J1j

3 -القاسم لـ "ذوات": شعر المقاومة ضد الاحتلال والتخلف والجهل (2-3)، سميح القاسم، موقع ذوات. موجود على الرابط: https://goo.gl/yGyDau

4- Palestine in the Egyptian Press: From al-Ahram to al-Ahali, Ghada Hashem Talhami, p4&73 .

يمكن الإشارة أيضا إلى أن كون الملاك للجريدة – الكاتب المصري – هم العائلة اليهودية الهراري، قد ألقى مزيدا من الشك حول توجهات الجريدة، في ظل حالة التغييم التي سادت في تلك الفترة في التفرقة بين اليهود والصهاينة. انظر أيضا:

- يهود مصر من الازدهار إلى الشتات، محمد أبو الغار، ص.99

5- السلام في المشروع الصهيوني: مصر نموذجا، زبير سلطان قدوري، الفصل 22. موجود على الرابط: https://goo.gl/wHhTfD

من ناحية أخرى يمكن رصد[1] عدد من المقالات التي كتبها طه حسين، خاصة في الأربعينات، يؤيد فيها الحق العربي والفلسطيني ضد المستعمر الصهيوني وينتقد المشروع الاستيطاني الذي يسعى لطرد الفلسطينيين وإقامة وطن لليهود الصهاينة.

هذه العلاقة الغائمة بين طه حسين والقضية الفلسطينية تعد نموذجًا على حالة التذبذب التي وسمت تلك المرحلة، حيث تأرجحت بين الدعم للحركة الصهيونية وبين الحياد والرفض، لتشكل تركيبة تكتنفها عدة عوامل وأسباب، نفصلها فيما بعد.

1- المؤسسات الليبرالية:

- الأحزاب السياسية

- حزب الوفد: في فترة العشرينات، مع بداية تأسيس الحزب وتولي سعد زغلول لرئاسته، لم يكن هناك موقف واضح تجاه القضية الفلسطينية؛ حيث انصب خطاب الحزب بشكل أساسي على مضمون قومي مصري فقط[2]. إلا أنه ومع حادثة البراق في نهاية العشرينيات، ومع تولي النحاس باشا رئاسة الحزب، وكذلك تبلور الحزب كمعبِّر أول عن الشعب من خلال شعبيته الطاغية وفوزه بشكل ساحق في كل الانتخابات النزيهة التي أقيمت في تلك الفترة، نتيجة كل ذلك، فقد بدأ الحزب وعلى رأسه النحاس باشا في اتخاذ العديد من المواقف الإيجابية من القضية الفلسطينية، فأعلن النحاس عن تأييد مصر لمطالب الشعب الفلسطيني عقب ثورة 36، وكانت له تصريحات موجهة للسفير البريطاني في مصر أعرب فيها عن تخوفه من قيام دولة لليهود على الحدود مع مصر قد تطالب فيما بعد بسيناء[3].

وعندما ازدادت التوجهات العروبية لدى الوفد، وسعى النحاس باشا في إنشاء الجامعة العربية، كانت للوفد من خلال النحاس باشا مطالبات لدى القوى الدولية مثل الولايات المتحدة لدعم القضية الفلسطينية[4]، ثم كان أن طالب بقبول ممثل عن فلسطين في لجنة التحضير للجامعة العربية[5]. وبعد حرب 48 رفض النحاس باشا -سنة 1950- عبور ناقلات النفط إلى إسرائيل من خلال قناة السويس (المحتلة آنذاك من قبل بريطانيا)[6].

- حزب الدستوريين الأحرار: بدا حزب الدستوريين الأحرار أبعد اهتمامًا بالقضية الفلسطينية، خاصة في فترات العشرينيات والثلاثينيات، مع وجود مواقف لبعض رموزه مثل أحمد لطفي السيد وطه حسين تميل لصالح الحركة الصهيونية (كما سبقت الإشارة)، في مقابل مواقف لبعض رموزه الآخرين مؤيدة للقضية الفلسطينية، مثل مواقف محمد علي علوبة ومحمد عبد الله عنان. في تلك الفترة كانت مواقف الحزب تميل بوجه عام نحو تبني موقف شبه حيادي من القضية الفلسطينية، يرى في التفاهم بين العرب واليهود مدخلاً لحل القضية الفلسطينية[7]، فدعا محمد حسين هيكل -القيادي بالحزب ورئيسه فيما بعد - إلى تشكيل لجنة من العرب

1- طه حسين والصهيونية.. كتاب ينفي تجاهل عميد الادب العربي لقضية فلسطين، رويترز. موجود على الرابط: https://goo.gl/1nVwbG

2- مصر وفلسطين: رؤية تاريخية ومعاصرة (1917-2009)، عواطف عبد الرحمن، المكتبة الأكاديمية، ص 115.

3 - مرجع سبق ذكره، ص 117.

4- مصطفى النحاس ودوره السياسي، صلاح عبود العامري، العربي للنشر والتوزيع، ص 133.

5 - دروس مصطفي النحاس لإقامة الدولة الليبرالية، مصطفى عبيد، جريدة الوفد. موجود على الرابط: https://goo.gl/BV8HL3

6- المرجع السابق ذكره.

7 - مصر وفلسطين، ص 130.

واليهود لبحث مسألة التفاهم بينهم[1]، فيما أشادت جريدة "صوت إسرائيل" بهذه الدعوة واصفة إياها بأنها "خير ما كتب إلى الآن باللغة العربية بأسلوب بريء من الهوى وروح الإخلاص والصراحة في مشكلة فلسطين"[2].

مع تطور القضية الفلسطينية في الثلاثينيات ثم الأربعينيات، بدأت مواقف الحزب تجاه القضية الفلسطينية في التبلور ناحية الحق العربي، فيما بدأ بعض رموزه الانشغال بالقضية الفلسطينة مع تحولهم نحو الاهتمام بالقضايا العربية، مثل: محمد علي علوبة الذي سافر إلى فلسطين للدفاع عن المعتقلين الفلسطينيين في ثورة البراق، وكذلك للمشاركة في المؤتمر الإسلامي في القدس[3].

فيما كان لقيادات الحزب في الحكومة والبرلمان عدة مواقف مؤيدة للقضية الفلسطينية، مثل افتتاح محمد محمود باشا –رئيس الحزب– قائمة اكتتاب للمجاهدين في فلسطين، وإرساله لرسالة تضامن لأمين الحسيني يعرب فيها عن رفض ما جاء بلجنة التقسيم الملكية[4]. وفي مؤتمر لندن (1939) اشترط الحزب أن يتم الإفراج عن القادة الفلسطينيين المنفيين لكي يشاركوا في المؤتمر[5]. فيما دافع محمد حسين هيكل، حينما كان رئيسًا لوفد مصر في الأمم المتحدة، عن القضية الفلسطينية والحق الفلسطيني مطالبا بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين[6]. وحين صدر قرار التقسيم من الأمم المتحدة، رفضه الحزب داعيًا البلاد لمقاومته[7].

ومع نشوب الحرب في فلسطين، عام 48، أيد الحزب –حيث كان مشاركًا في حكومة النقراشي في ذلك الوقت– دخول القوات المصرية إلى فلسطين، رغم أن بعض المؤرخين يلقون بتبعة هذا القرار على عاتق الحكومة –ومن ضمنها حزب الدستوريين الأحرار– كونها المسئولة عن عدم جاهزية الجيش المصري للحرب ثم اتخاذ قرار الدخول للحرب مع العلم بعدم الجهوزية[8].

– الجرائد والصحف:

- البلاغ[9]: جريدة البلاغ هي لسان حال حزب الوفد، وكونها جريدة فقد تحررت أكثر من القيود السياسية التي توجه الأحزاب السياسية، فكانت مواقفها من القضية الفلسطينية منذ العشرينات في مجملها مواقف داعمة للقضية، فاضحة للانتهاكات، محذرة من العواقب التي يمثلها المشروع الصهيوني. هذا فضلاً عن تغطيتها سواء من خلال الأخبار أو التعليقات على الأحداث اليومية في فلسطين، فكانت الوحيدة التي تناولت المؤتمر الإسلامي (1931) بشكل يومي. فضلاً عن ذلك فقد أفردت مساحة للكتاب الفلسطينيين للتعبير عن موقفهم على صفحاتها، التي خصصت إحداها (الصفحة الثانية) بعنوان "رسالة فلسطينية" لمتابعة أحوال القضية الفلسطينية. وقد تمثل توجهها نحو القضية في بعد قومي إسلامي يرى في المشروع الصهيوني أخطر من

1 – مصر وفلسطين، ص131.
2 – مرجع سبق ذكره.
3- النشاط الصهيوني في مصر، فتحي عبد العليم، مكتبة جزيرة الورد.
4 –حزب الأحرار الدستوريين 1922–1953، أحمد شلق، دار الشروق، ص 515.
5 – حزب الأحرار الدستوريين، ص 516.
6 – مرجع سبق ذكره.
7 – حزب الأحرار الدستوريين، ص517.
8- القوة الجوية بين السياسة المصرية والإسرائيلية، ج1، جبر علي جبر، المكتبة الأكاديمية،ص ص340–350.
9- اعتمدنا في هذا الجزء على: مصر وفلسطين،ص ص120–125.

المشروعات الاستعمارية التقليدية؛ وهو مشروع يشمل عدة أبعاد؛ ومن ثم فالحل (كما تقدمه الجريدة) يكمن ليس فقط في النضال السياسي ولكن أيضا في البعد الاقتصادي.

وقد اتبعت جريدة "كوكب الشرق"[1]، القريبة من حزب الوفد أيضا، نفس نهج "البلاغ" في تغطيتها واهتمامها بالشأن الفلسطيني وقضيته وعملت على دعم القضية الفلسطينية بالطرق الإعلامية والصحفية.

- السياسة اليومية[2]: كما في جريدة البلاغ، فإن جريدة "السياسة اليومية" كانت لسان حال حزب الدستوريين الأحرار، وقد اتبعت نفس خطه السياسي، فعندما كان اهتمام الحزب بالقضية الفلسطينية ضعيفًا في العشرينيات، كان اهتمام الجريدة على نفس المستوى، إلا أنه ومع الثلاثينيات (كما الحزب) تزايد اهتمام الجريدة بالقضية الفلسطينية، حيث عالجت الموضوعات المختلفة للقضية من منظور قومي علماني، يرى أن التفاوض والتفاهم هما سبيل حل النزاع الدائر؛ لذا فإن موقفها من الحركة الوطنية الفلسطينية كان ناقدًا لدعوات الثورة المسلحة والسياسات العنيفة، ومؤيدًا لدعوات التفاهم والتفاوض.

من جهة أخرى كان اهتمام الصحيفة بالبعد الدولي للقضية أساسيًا، حيث اهتمت بتناول الدور البريطاني الساعي لتمكين اليهود من فلسطين، لتحقيق مصالح بريطانيا الاستعمارية. إلا أن الصحيفة –كما الحزب –كانت تؤيد المسعى الخاص بالتعاون مع حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين.

ج- مرحلة التطبيع والتمايز (1979- الآن):

بعد فترة الملكية دخلت الليبرالية –مثل الكثير من التيارات الفكرية– في ما يشبه التجمد، في المرحلة الناصرية؛ حيث لم تكن هناك مساحة من الحرية تسمح سواء بتكوين كيانات سياسية ليبرالية (أو غيرها) أو بتواجد ليبرالي في مساحات الفكر والثقافة إلا لو كانت مؤيدة للنظام السياسي آنذاك[3].

ثم كان أن تولى السادات الحكم فبدأت بوادر انفراجة في المجال العام، سمحت بإستعادة التيارات السياسية لفرصها في التواجد في المجال العام المصري، وقد ترافق ذلك مع الخطوات الجذرية التي اتخذها السادات في مجال القضية الفلسطينية والتي جاء على رأسها اتفاقية السلام المصرية–الإسرائيلية، وما تبعها من خروج مصر بشكل ما من الصراع العربي–الإسرائيلي من موضع المعادي للكيان الصهيوني، لموضع المحايد (رسميًا على الأقل) تجاه الكيان الصهيوني، والوسيط بينه وبين الفلسطينيين.

انقسمت القوى الليبرالية تجاه هذه التطورات إلى تيارين أساسيين، تبنى الأول وجهة نظر السادات بشكل حاد، بحيث تطور الأمر بعد ذلك بالدعوة للتعاون –وأحيانا التحالف– مع الكيان الصهيوني بدعوى المصلحة المصرية "الوطنية". فيما اتخذ التيار الآخر طريق القوى الوطنية الرافضة للاتفاقية، ثم المتعامل معها بمنطق الأمر الواقع، الذي لا يزال يرى في الكيان الصهيوني عدوًّا؛ ومن ثم فإن مواقفه كانت بوجه عام رافضة لعمليات التطبيع التي تقوم بها السلطة.

---

1 – مصر وفلسطين، ص ص125-129.

2 – اعتمدنا في هذا الجزء على: مصر وفلسطين، ص ص131-134.

3- الليبرالية في مصر: كيف سقطت من الذاكرة، ماهر جبره، موقع رصيف 22. موجود على الرابط: https://goo.gl/HLmUoh

1- الشخصيات الليبرالية:

- توفيق الحكيم: لا يعد توفيق الحكيم رمزاً ليبراليًا شهيرًا فقط، ولكنه أيضا كان رأس حربة في حالة التطبيع[1] التي انتشرت في مصر بعد التقارب مع الكيان الصهيوني وصولًا لاتفاقية السلام الشهيرة. كان توفيق الحكيم قد بدأ هذا التوجه عبر سلسلة من المقالات دعا فيها لحياد مصر[2] تجاه المشكلات العربية وذلك في عام 1978، حيث جاء فيها: "لن تعرف مصر راحة ولن يتم لها استقرارا ولن يشبع فيها جائع إلا عن طريق واحد يكفل لها بذل مالها لإطعام الجائعين والمحتاجين وتكريس عهدها للتقدم بالمتخلفين وتوجيه عنايتها إلى الارتقاء بالروح والعقل في مناخ الحرية والأمن والطمأنينة، وهذا لن يتم أبدا ما دامت الأموال والجهود تضيع بعيدًا عن مطالب الشعب بدافع من مشكلات خارجية ودولية تغذيها الأطماع الداخلية والشخصية، ما هو الطريق إذن إلى واحة الراحة والاستقرار وطعام المعدة والروح والعقل؟ إن هذه الواحة المورقة المزهرة اسمها: **الحياد**"[3].

وبُعيد عقد اتفاقية السلام أرسل برقية إلى السادات؛ ليدعمه، جاء فيها: "تحية لموقفكم الراسخ أمام الأقزام، لقد أفزعهم صلح الفئتين المتحضرتين، بعد اطمئنانهم إلى ضعف مصر لتذل تحت أقدامهم. مالهم وجهلهم؟ سر المقاطعة والتخريب خوفهم من قوة مصر بعد الصلح؛ لأنهم يريدونها منهكة القوى بالحروب لتستنجد بهم وتتملقهم فيحتقرونها، فإلى الأمام نحو الكرامة والحضارة، وخطوة من المتحضرين نقابلها بخطوتين، فلن ترجع مصر مع المتخلفين إلى الوراء، فالتقدم دائمًا والمجد لمصر المتحضرة"[4].

- عمرو حمزاوي: في مقابل توفيق الحكيم، يقف عمرو حمزاوي، واحد من أشهر الوجوه الليبرالية بعد الثورة المصرية، في موقف المؤيد للقضية الفلسطينية والمدافع عن الحق الفلسطيني. فنجده يعلن تضامنه مع إضراب الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال[5]، كما نجده يتضامن مع حق العودة الفلسطيني وذلك في يوم الأرض[6]. فيما يبدي دائمًا تعاطفه مع ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من انتهاكات ونكبات متتالية، فنجـــــــــــــده في إحـــــــــــــدى مقالاتـــــــــــــه، يقـــــــــــــول:

"الشعب الفلسطيني، كما ينبئنا التاريخ التعيس للقرن العشرين وتطالعنا الوقائع البائسة للسنوات القليلة التي مرت من القرن الحادي والعشرين، هو أحد أكثر شعوب العالم تعرضًا للظلم والاضطهاد ومعاناة من استلاب الحق في تقرير المصير والعيش الكريم منذ تأسست دولة إسرائيل في 1948 ثم باحتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في 1967"[7].

ورغم موقفه الرافض للمقاومة المسلحة كخيار للفلسطينيين، والذي يبلوره في قوله: "إن الثمن الباهظ لمقاومة «حماس» والذي يتحمله بأرواحهم المدنيون الفلسطينيون، ومحدودية نتائجها في مواجهة الآلة العسكرية الإسرائيلية، وفي

---

1 -مصر وفلسطين، ص 506.

2- العروبة والإسلام في سياق المواطنة المصرية، محمد حلمي عبد الوهاب، الشرق الأوسط. موجود عبر الرابط: https://goo.gl/aH9Tse

3- معركة "الحكيم" .. حول الحياد المزعوم؟، موقع مصرس. موجود على الرابط: https://goo.gl/tmH5Vs

4- تاريخ موجز جدا للوطنية المصرية، محمد الدخاخني، موقع إضاءات. موجود عبر الرابط: https://goo.gl/ueXDbk

5-عمرو حمزاوي: أتضامن مع إضراب أسرى فلسطين «البطولي» في سجون الاحتلال، موقع مصر العربية. موجود على الرابط: https://goo.gl/GWQVqS

6- عمرو حمزاوي يغرّد في «يوم الأرض»: نتضامن مع فلسطين للعودة من الشتات، موقع المصري اليوم. موجود على الرابط: https://goo.gl/2EUvDS

7 -فلسطين... في مواجهة ثلاثية غير مقدسة، عمرو حمزاوي، القدس العربي. موجود على الرابط: https://goo.gl/8rQmQ5

ظل ظروف إقليمية ودولية غير مواتية تفرض جميعًا النظر في شروط المقاومة المسلحة وحيثيات الموازنة بينها وبين خيار التسوية والمفاوضات"[1].

إلا أنه يرى أن هناك سبلاً أخرى للمقاومة مثل الانتفاضة السلمية، حيث يقول: "والحقيقة هي أيضا أن الشعب الفلسطيني أصبح يدرك اليوم أن مسار أوسلو بلغ فشله المحتوم، وأن الوصول إلى حق تقرير المصير عبر موائد المفاوضات فى الظروف الفلسطينية والعربية الحالية خارج الحسابات الواقعية، وأن إسرائيل أرادت تكريس الانفصال بين الضفة وغزة لمواصلة تفريغ القضية الفلسطينية من المضمون والتوسع فى الإجرام الاستيطانى، وأن التنسيق الأمني مع السلطة فى القدس والضفة هو الوجه الآخر لحصار غزة وللاعتداءات المستمرة. وتأسيسًا على ذلك، ومع التشديد على ضرورة تجنب انهيار المصالحة الفلسطينية، لم يعد أمام الفلسطينيين إلا الانتفاض سلميًا ـ وليس بالصواريخ ـ فى القدس والضفة وغزة وبنفس طويل لتجاوز مسار أوسلو والنخب التى أدارته (سلطة ومعارضة) وإعادة شىء من التوازن لمعادلة القوة بينهم وبين إسرائيل على نحو يوقف تفريغ حق تقرير المصير من المضمون وينهى الصمت العربي والعالمي"[2].

- وحيد عبد المجيد: في نفس تيار عمرو حمزاوي، يقف الدكتور وحيد عبد المجيد موقفًا مؤيدًا للحق الفلسطيني، ومناصرًا للقضية الفلسطينية، بل إننا نجده ناقدًا[3] لاتفاقية السلام المصرية–الإسرائيلية واصفًا إياها بـ"الكارثة الكبرى على القضية الفلسطينية"، وأنها "أدت إلى استمرار الاحتلال، و[أن] التجربة السياسية تؤكد أن أى علاقة عربية مع إسرائيل لن تحل القضية الفلسطينية"[4]. بل إنه يرى أن مسار السادات الذي خطه في أواخر السبعينيات بالابتعاد والنأي بمصر عن القضايا العربية والفلسطينية، كان مسارًا مؤقتًا حاولت مصر بعدها أن تتلافى آثاره، مما خلق حالة من الابتعاد والاستبعاد أثرت بالسلب على القضية الفلسطينية سواء، حتى على مسار التفاوض في اتفاقية أوسلو وغيرها[5]، والتي يرى وحيد عبد المجيد أن القضية الفلسطينية بدأت تخفت بعدها[6]، واصفًا إياها بالبائسة[7].

وعن مركزية القضية الفلسطينية، فإن وحيد عبد المجيد يرى أن "القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي–الإسرائيلي، وقد دارت حولها كل التفاعلات الصراعية سواء بين قوى عربية وقوى دولية، أو بين القوى العربية وبعضها البعض، أو حتى بين قوى دولية وقوى دولية أخرى، "وأنه تمت إزاحتها لصالح صراع بين محورين أحدهما تقوده أمريكا والآخر إيران"[8].

من ناحية أخرى، يقدم وحيد عبد المجيد ما يعتبره حلاً بديلاً يمكن للفصائل الفلسطينية استخدامه، عن بدائل أخرى اعتبر بعضها انتحارية[9]؛ وهو "إذا أمكن التوافق على إطلاق مقاومة مدنية ضد الاحتلال الذي سيصبح سافراً مرة أخرى، مع الالتزام بعدم اللجوء إلى أي عمل مسلح سواء في الضفة أو من غزة. ففي حال نجاح القيادة الفلسطينية

1–فلسطين... في أولوية البوصلة الاستراتيجية، عمرو حمزاوي، جريدة الجريدة. موجود على الرابط: https://goo.gl/PEKWmT

2– لتنتفض فلسطين سلميا، عمرو حمزاوي، جريدة الشروق. موجود على الرابط: https://goo.gl/v76Ek2

3–كامب ديفيد بعد عشرين عاما، وحيد عبد المجيد، دار ومطابع المستقبل.

4 –سياسيون يطالبون الرئيس بإيضاح تصريحاته حول «توسيع اتفاق السلام» مع إسرائيل، خالد موسى، جريدة الشروق. موجود على الرابط: https://goo.gl/4xQBJs

5– الشيخ الشهيد، الجزيرة. موجود على الرابط: https://goo.gl/HgJdHz

6–وحيد عبدالمجيد: القضية الفلسطينية ماتت برحيل ياسر عرفات واتفاقية «أوسلو»، وكالة أونا الإخبارية. موجود على الرابط: https://goo.gl/gfv9w8

7 –عبد المجيد: طلب فلسطين الحماية من الأمم المتحدة مخرج مؤقت للانسداد التاريخي لأزمتها مع إسرائيل، إمام رمضان وسارة يس، صدى البلد. موجود على الرابط: https://goo.gl/R45DBD

8– حوارات مهدى بندق 7 – مع د.وحيد عبد المجيد، مهدي بندق، موقع الحوار المتمدن. موجود على الرابط: https://goo.gl/KSxxNU

9– المأزق الفلسطيني: بدائل واهية لمفاوضات عقيمة، وحيد عبد المجيد، وكالة فلسطين اليوم الإخبارية. موجود على الرابط: https://goo.gl/GhrthB

في إقناع المجتمع الدولي بأن حل السلطة لا يهدف إلى تصعيد التوتر في المنطقة، بل إلى وضع إسرائيل والقوى الكبرى أمام مسؤولياتها، ربما تفيد المقاومة المدنية في إعادة فتح طريق الحل السلمي الذي أغلقته حكومة نتنياهو. وقد تساعد مقاومة تعزف عن استخدام أي سلاح إلا صمود الإنسان الفلسطيني وإرادته في تغيير توجهات قطاع من المجتمع الإسرائيلي دفعته الانتفاضة المسلحة السابقة يمينًا. وفي هذه الحال، ربما يتوافر الشرط الذي لا غنى له للتقدم نحو حل سلمي، وهو الدعم الشعبي لحكومة إسرائيلية تمضي في هذا الاتجاه"[1].

1- الأحزاب السياسية:

- حزب الوفد: منذ نشاته في أواخر السبعينيات، وقف حزب الوفد في صف القضية الفلسطينية؛ حيث كان من أبرز الرافضين لاتفاقية السلام المصرية–الإسرائيلية[2]؛ وهو ما أدخله في صدام مع الرئيس السادات، دفعه لإعلان حالة تجميد شبه رسمية من قبل فؤاد سراج الدين رئيس الحزب آنذاك؛ وهو الموقف الذي استمر بعد ذلك سواء في تبني رئيس الحزب السيد البدوي في عام 2010 وعدا بإلغاء الاتفاقية حال توليه رئاسة الجمهورية[3]؛ (في سياق الحديث عن ترشحه في الانتخابات المفترضة في 2011)، أو في التحذير المستمر من عدم قدرة الاتفاقية على الاستمرار في ظل الانتهاكات التي تحدث لحقوق الشعب الفلسطيني[4]. واستمر تأييد الحزب للقضية الفلسطينية حيث عقد الوفد عدة مؤتمرات جماهيرية كبيرة لمساندة الحق الفلسطيني والدعوة إلى إنقاذ القدس، كما أعلن عن تبني الدعوة إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية، ودعوة الحكومة إلى سحب سفيرها من تل أبيب (عام 1997)[5].

وقد كان هذا التوجه الداعم للقضية الفلسطينية حاضرًا أيضا في أدبيات الحزب، حيث اعتبر القضية الفلسطينية ركيزة أساسية للسياسة الخارجية الفلسطينية[6]، فيما يدعو الحزب إلى "مراجعة عمليه التسويه والاتفاقات مع إسرائيل على أساس أنه لا سلام حقيقيًّا في ظل العدوان والإجحاف وإنتهاك الحق الفلسطيني في دولة ذات سيادة قادرة على البقاء وتصنع مصيرها ومستقبل أبنائها"[7]؛ مما جعل دعم القضية الفلسطينية ورفض التطبيع مع إسرائيل أحد المبادئ التي اتخذها حزب الوفد مع إعادة تأسيسه[8]، وعنصرًا مستمرًا في تصريحات قياداته التي تؤكد على أن القضية الفلسطينية "قضية وشأن مصري خالص على مدى تاريخها"[9]، وهو ما تبلور في تفاعل الحزب مع قضايا فلسطين المختلفة مثل: الدفاع عن القدس ضد الانتهاكات التي تحدث له[10] وغيرها.

- حزب الجبهة الديمقراطي: يشكل حزب الجبهة الديمقراطي، أحد الأحزاب الليبرالية التي نشأت قبل الثورة المصرية، أحد النماذج على التيار المؤيد لعملية التطبيع مع الكيان الصهيوني، فمؤسسه ورئيسه الأول الدكتور

1 - مصدر سبق ذكره.

2- قوى سياسية مصرية عارضت كامب ديفيد، موقع الجزيرة. موجود على الرابط: https://goo.gl/UNXFfD

3 -سياسيون وخبراء: موقف رئيس الوفد من «المعاهدة» «جديد على الليبراليين»، محمود رمزى وابتسام تعلب ومحمد طلعت داوود، جريدة المصري اليوم. موجود على الرابط: https://goo.gl/Uys1Rh

4-البدوى: اتفاقية السلام تمر باختبار "صعب جدا" بسبب الضغوط الشعبية، سارة علام، جريدة اليوم السابع. موجود على الرابط: https://goo.gl/jQVMGv

5 - مصدر سبق ذكره.

6- البند 20: السياسة الخارجية،المادة 1، برنامج حزب الوفد الانتخابي. موجود على الرابط: https://goo.gl/Gy1tnv

7- المادة 4، بند 20، برنامج حزب الوفد الانتخابي.

8- الأساس الاجتماعي لحزب الوفد الجديد، وحيد عبد المجيد، ص 103.

9- الرسالة.نت ترصد مواقف قوى مصر تجاه فلسطين، موقع الرسالة. نت. موجود على الرابط: https://goo.gl/Z32K4m

10- حزب الوفد يطالب المنظمات الدولية بالتوحد دفاعاً عن الأقصى، جريدة الوفد. موجود على الرابط: https://goo.gl/Abwcrk

أسامة الغزالي حرب قد التقى برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في القاهرة (عام 1997) مما استدعى توقيع عقوبة لفت نظر عليه من قبل نقابة الصحفيين[1]، ثم قام بزيارة إسرائيل في عام 1999، ولم يرَ أي غضاضة في ذلك[2]. فالحزب ينظر للقضية الفلسطينية على أنها مجرد "مشكلة"[3] تعوق أي علاقات طبيعية بين مصر والكيان الصهيوني. لذا يمكن فهم طبيعة النظر للقضية الفلسطينية في برنامج الحزب الذي نص على أن "الوضع المأساوي بالأراضي الفلسطينية وتوقف عملية السلام بالمنطقة، وبالتالي ازدياد حدة الصراع العربي-الإسرائيلي، في مقدمة قضايا الأمن القومي المصري أيضًا، حيث يشكل التوسع الإسرائيلي ومحاولات إسرائيل فرض هيمنتها فى المنطقة، خطرًا جسيمًا لابد أن تقف مصر والدول العربية بحسم فى مواجهته لضمان حق الشعب الفلسطيني في وطنه، ثم التوصل إلى نظام إقليمي للتسلح يشمل التخلص من جميع أسلحة الدمار الشامل وأولها السلاح النووي الإسرائيلي، وذلك بما يكفل الأمن لجميع الأطراف من خلال إنشاء منطقة خالية من هذه الأسلحة ونظم إطلاقها. فالمنطقة لن تشهد سلامًا دائمًا يكون فيه الأمن لطرف واحد على حساب أمن الأطراف الأخرى أو مصالح المنطقة بأكملها"[4]؛ حيث نجد الحديث عن صد "التوسع" ومقاومة "الهيمنة" للكيان الصهيوني، كأساس من ضمن أسس الأمن القومي المصري، بحيث يتم النظر للقضية الفلسطينية لا كقضية مركزية في ذاتها، بل فقط بمدى تأثيرها على الأمن القومي لمصر.

لذا فإن مواقف الحزب تجاه الأحداث المختلفة للقضية الفلسطينية يعد ضعيفًا وغير واضح في كثير من الأحيان، عدا بعض الاجتماعات البروتوكولية التي تمت مع بعض الرموز الفلسطينية[5].

● حزب المصريين الأحرار: يقف حزب المصريين الأحرار في مساحة مرتبكة بين التيارين الأساسيين في الليبرالية المصرية من القضية الفلسطينية، حيث بدا بداخله التوجهين في آن واحد، وقد يرجع ذلك لطبيعة التركيبة الحزبية الخاصة به. فالحزب على مستوى البرنامج ينطلق من أرضية اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية كمدخل لتعاطيه من القضية الفلسطينية، التي يعتبر أن "احترام مصر لتعهداتها الدولية وخاصةً فيما يتعلق بمعاهدة السلام مع إسرائيل لا يعني قبولها إمكانية التعاون الإقليمي معها إلا عند تحقيق السلام الشامل والعادل، والذي يكمن في وقف عمليات تهجير الفلسطينيين من الضفة الغربية وكذلك عمليات تصعيد البناء الاستيطاني، والتطبيق الكامل لقرارات الشرعية الدولية بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي المحتلة حتى خط الرابع من يونيو ١٩٦٧، والتوصل لحل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وقبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة"[6].

وفي المقابل نجد عددًا من قيادات الحزب تتبنى مواقف مساندة للقضية الفلسطينية، من أرضية تبدو مختلفة عن برنامج الحزب مثل إدانة أحد قيادات الحزب للعدوان على المسجد الأقصى[7]، أو تصريح قيادي آخر

1- أسامة الغزالى حرب الذى جلس مع نتنياهو ويدافع عن «يهودية» القدس، شفيق أحمد علي، جريدة الشعب. موجود على الرابط: https://goo.gl/P3eW6h

2 -أسامة الغزالي حرب: ذهبت لـ«إسرائيل» من قبل ولا مانع من العلاقات بيننا بشرط، محمود محمد علي، جريدة الشروق. موجود على الرابط: https://goo.gl/jhS5e5

3- مرجع سبق ذكره.

4- برنامج حزب الجبهة الديمقراطي، موجود على الرابط: https://goo.gl/dhePLe

5-"كامل": الحزب يدعم القضية الفلسطينية.. و"الوفد الفلسطينى": فلسطين لن تنتصر إلا بقوة مصر، محمد البحراوي، اليوم السابع. موجود على الرابط: https://goo.gl/DS16bt

6- المادة 17، من الجزء الثالث، برنامج حزب المصريين الأحرار. موجود على الرابط: https://goo.gl/BZchv2

7-بالفيديو .. المصريين الأحرار: الصمت الدولى على اعتداءات المسجد الأقصى غير مبرر، إبراهيم سعيد، جريدة اليوم السابع. موجود على الرابط: https://goo.gl/fEMgZc

بأن القضية الفلسطينية "ستظل الشغل الشاغل لمصر وأولى أولويات أجندة مصر في السياسة الخارجية"[1]، فيما لما تظهر بشكل واضح مواقف للحزب من الأحداث المختلفة في الشأن الفلسطيني، إلا تنديدًا بعدوان غزة في 2012"[2].

ظل هذا الأمر حتى حدثت أزمة الحزب[3] في نهاية 2016، وانقسام الحزب إلى طرفين، أحدهما ضد المهندس نجيب ساويرس مؤسس الحزب ومجلس الأمناء (الذي كان من ضمنه أسامة الغزالي حرب بعد انضمامه حزب الجبهة لحزب المصريين الأحرار)، وجبهة أخرى بقيادة عصام خليل رئيس الحزب.

وقد بدا أن أحد أشكال الصراع بين الجبهتين هو دعوات التطبيع واتهاماته التي وجهتها جبهة عصام خليل إلى جبهة ساويرس[4].

وهو ما تبدى، بعض الشيء في مواقف كلا الجبهتين، حيث عقدت –على سبيل المثال– جبهة ساويرس ندوة حول القضية الفلسطينية، اعتبر فيها ضيف الندوة أن هناك الكثير من الأكاذيب الثقافية التي تعرقل عملية التعامل مع الآخر (الإسرائيلي)[5] ، فيما اتخذت جبهة عصام خليل عدد من المواقف منها التنديد بموقف المجتمع الدولي من الانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل تجاه المسجد الأقصى.[6]

ثانيا– عوامل تفاعل الليبرالية المصرية مع القضية الفلسطينية:

الاستعراض –المختصر– للمواقف المتعددة لليبرالية المصرية عبر مائة عام تقريبًا من الصراع العربي–الإسرائيلي، والتي تعددت بداية من دعم مباشر للحركة الصهيونية، وصولاً لرفض كامل لاتفاقية كامب ديفيد، ينبئ عن عدد من العوامل والأسباب الكامنة في تلك المواقف، والتي يمكن سردها فيما يلي:

- هناك أزمة في تكوين التيار الليبرالي المصري بحيث يصعب تصنيفه وتصنيف الفاعلين فيه باعتبارهم ممثلين حقيقيين للفكر الليبرالي؛ وذلك نابع من أزمة بنيوية في الفكر الليبرالي أصالةً؛ بحيث يحتوي على مساحة من التنوع الفضفاض، يجعل من الصعب وضع تحديد واضح لأسسه؛ ومن ثم تصنيف جلي للمنتسبين إليه. من ناحية أخرى، فإن الليبرالية المصرية قد تداخلت فيها عوامل شتى في تكوينها، كما أن تكوين المفكرين والأفراد الليبراليين قد اختلف عن ظروف تكوين الكيانات والمؤسسات الليبرالية، وفيما انتشر الكثير من المفكرين من التيارات الأخرى في مؤسسات سياسية وحزبية نابعة من تياراتهم، فإن تواجد كيان سياسي حقيقي يضم مفكرين سياسيين حقيقيين في التيار الليبرالي كان أمرًا صعبًا في ظل ضعف التكوينات السياسية الليبرالية باستثناء فترة ما قبل 52؛ لذلك فإن مواقف التيار الليبرالي في مصر من القضية الفلسطينية قد تعقد بشكل كبير نظرًا لتنوع عشوائي في تكوين التيار الليبرالي نفسه.

1– قيادى بالمصريين الأحرار: القضية الفلسطينية ستظل الشغل الشاغل لمصر، محمد رضا، جريدة اليوم السابع. موجود على الرابط: https://goo.gl/KqFGKw

2– "المصريين الأحرار" يندد بالعدوان على غزة.. ويطالب أمريكا بالتدخل لوقف الجريمة الإسرائيلية، سمير السيد، جريدة الأهرام. موجود على الرابط: https://goo.gl/W2BifL

3–حين تأكل الأحزاب آباءها: قصة إطاحة المصريين الأحرار بساويرس، كريم أسعد، موقع إضاءات. موجود على الرابط: https://goo.gl/okm1FM

4 –التطبيع مع إسرائيل يشعل الصراع داخل المصريين الأحرار، محمد نصار، موقع مصر العربية. موجود على الرابط: https://goo.gl/XFCdNf

وأيضا القفاص: يتهم "ساويرس" بالتطبيع مع إسرائيل، إسراء سليمان، جريدة الوطن. موجود على الرابط: https://goo.gl/g5xRPY

5–محمد زكي الشيمي: أزمة القضية الفلسطينية لعبة سياسية عربية، أحمد فوزي سالم، جريدة فيتو. موجود على الرابط: https://goo.gl/3pKwKL

6– المصريين الأحرار عن «أحداث القدس»: المجتمع الدولى متخاذل، أحمد ناصف، موقع مبتدا. موجود على الرابط: https://goo.gl/noViXA

- هناك عامل متواتر في التيار الليبرالي يتعلق بمدى ارتباط الفاعل الليبرالي بالقضايا الوطنية بعامة؛ بحيث بدا أن الفواعل الليبرالية كلما ارتبطت بالجماهير كلما كان ارتباطها بقضاياها؛ وعلى رأسها القضية الفلسطينية أكثر وضوحًا وقوة؛ لذا نجد التحول في مواقف حزب الدستوريين الأحرار من شبه الصمت تجاه القضية الفلسطينية للموافقة على مشاركة مصر في حرب 48 حين كان رئيس الحزب رئيسًا لمجلس النواب المصري، بينما نجد حزب الوفد (القديم) سابقًا على حزب الدستوريين الأحرار في مواقفه من القضية الفلسطينية كونه حزبًا شعبيًّا بالدرجة الأولى، فاز بكل انتخابات نزيهة أقيمت في تلك الفترة. نجد أيضا المسافة التي أخذتها الصحف مقابل مواقف الأحزاب المعبرة عنها، فنظرًا لارتباط الصحف بتطلعات القراء، فإن ارتباط البلاغ والكاتب المصري بالقضية الفلسطينية كان أقوى وأسرع من مواقف حزبي الوفد والدستوريين الأحرار.
- بعد بلورة القضية الفلسطينية كقضية وطنية بعد 52، وبسبب الحروب المتعددة التي خاضتها مصر دفاعًا عن القضية وعن أرضها، أصبح هناك صعوبة شديدة للأحزاب السياسية أن تتخطى هذا الحاجز، مهما كانت تطلعات مؤسسيها وأفكارهم؛ لذا نجد أن مطبعًا مع الكيان الصهيوني مثل أسامة الغزالي حرب، لا يمكنه أن يتجاهل بالكلية القضية الفلسطينية في كتابة برنامج الحزب الذي أسسه.
- ارتبطت المواقف من القضية الفلسطينية لدى التيار الليبرالي أيضا برؤية أطرافه المتعددة لمصر وانتماءاتها، فكلما مال الطرف الليبرالي نحو رؤية ضيقة للوطنية المصرية ترى مصر دولة لا ترتبط بمحيطها العربي والإسلامي، كلما فقد الصلة بالقضية الفلسطينية؛ ومن ثم مال ناحية التطبيع مع الكيان الصهيوني، والعكس صحيح.
- ارتبطت المواقف أيضا بالعلاقة مع الدين وموقف الأطراف الليبرالية من دور الدين في المجال العام، فبينما يتحدث برنامج حزب المصريين الأحرار عن الفصل بين الدين وإدارة شئون الدولة، يصدر حزب الوفد برنامجه بأن الإسلام دين الدولة وأن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع. وقد رأينا في السرد السابق، كيف مالت مواقف حزب المصريين الأحرار، خاصة في جبهته الأكثر علمانية، لمواقف التطبيع، بينما اتجه حزب الوفد للوقوف بجانب القضية الفلسطينية سواء عبر برنامجه أو عبر مواقفه السياسية المختلفة.
- العامل المؤسسي كان له دور أيضا في تحديد موقف الطرف الليبرالي من القضية الفلسطينية، فالأطراف الليبرالية الفردية، مفكرين وكتابًا ومثقفين، كانت قدرتهم على إعلان موقف مخالف للإجماع الوطني، بالتطبيع مع الكيان الصهيوني أو أخذ مواقف غير مؤيدة للقضية الفلسطينية، كانت أعلى بكثير من قدرة الأحزاب السياسية التي تنظر في النهاية إلى رضا الجماهير عن مواقفها أملاً في كسب أصواتها في الانتخابات السياسية.

إن هذه الجولة السريعة في مواقف التيار الليبرالي تشي ليس فقط ببعض أزمات التيار الليبرالي في مصر، وإنما أيضا ببعض أزمات القوى السياسة عامة في مصر، ومدى قدرتها على تنظيم نفسها وتكوين رؤية وبرامج سياسية، فضلاً عن مدى ارتباطها بالجماهير التي تدعي تمثيلها.

*****

مآلات مواقف التيار الفكري القومي العربي من المشروع الصهيوني:

دراسة حالة للموقف القومي من وعد بلفور

عبده ابراهيم*

مقدمة:

المعروف أن التيار القومي جمعته علاقة ارتباط وثيقة بالقضية الفلسطينية إلا أن هذا الارتباط لم يكن مفيدًا على الأقل للأخيرة، هذا على الرغم من كون القضية عرفت بالتيار كما عرف التيار بالقضية، إلا أن الأمر لم يكن كذلك من البداية، خاصة أن وعد بلفور الذي بني عليه اغتصاب فلسطين من قبل الحركة الصهيونية بمساندة القوى الدولية الكبرى صدر قبيل التشكيل الفعلي للتيار القومي، وانتهى الأمر بأن تداعى التيار القومي وانشغل بقضايا محلية مع استمرار اهتمامه بالقضية الفلسطينية على مستوى الشعارات دون تحقيق أي إنجاز على المستوى الفعلي، بل على العكس تم توظيف الشعارات من جانبين، جانب استفادت فيه الأنظمة السياسية القومية في ترسيخ أقدامها وتسويغ استبدادها، وجانب آخر استفادته الحركة الصهيونية بصناعة صورة تم نقلها للعالم مفادها أن جوهر القضية الفلسطينية يتمثل في صراع دائر بين دولة إسرائيل "الصغيرة" واحة الديمقراطية وملجأ المضطهدين، وبين أكثر من مائة مليون عربي، يملكون المال والأرض الشاسعة وأن العرب يريدون أن يلقوا اليهود فى البحر وأنهم يحيطون بهم من كل جانب، حاشدين جيوشهم ومعبئين شبابهم ضدهم[1].

ورغم أن مؤامرة الحركة الصهيونية للاستيلاء على فلسطين قد بدأت قبل إصدار وعد بلفور إلا أنه لا يختلف اثنان على أهمية/خطورة هذا الوعد في تمكين الحركة الصهيونية وفي ضياع فلسطين، وقد كانت هناك محاولات للتيار القومي العربي لإيقاف هذه المؤامرة وإنقاذ فلسطين، وقد مرت هذه المحاولات بمراحل متنوعة سواء في بداية تشكل التيار القومي أو حتى في ظل عنفوانه وقوته التي شهدت –للمفارقة– ضياع الباقي من فلسطين بل وأجزاء من بعض الدول العربية التي كانت المحضن الفعلي للتيار. فقد أبرزت المحنة الفلسطينية حتمية الوحدة العربية، كما أثبتت الأزمات والنكسات أن هذه الوحدة المنشودة لا يمكن أن تكون تحالف حكومات ولا لقاء ملوك ورؤساء ولا تجميع جيوش ذات تيارات لا تدين للشعب بالولاء وإنما لابد أن تكون وحدة شعبية بكل ما تحمل هذه الكلمة من مضامين سياسية واجتماعية[2]، فقد اتضح أن الموقف الشعبي من القضية الفلسطينية هو الموقف المؤمن بجوهر القضية، والذي لا يميل مع المصالح الذاتية أو يخشى من المستعمر أو الدول الكبرى، ولا يتاجر بالقضية لتحقيق مصالح ضيقة أو خاصة أو توظيفها لصناعة دور وهمي أو اكتساب شرعية دولية باتت مفتقدة لما ارتكبته بعض هذه النظم من فساد وإفساد، وهو ما يجعلها تذهب إلى مستوى لم يبلغه أي من النظم السياسية السابقة في توظيف القضية لخدمة مصالحها، ويبحث هذا التقرير في سؤال حول موقف التيار القومي من القضية الفلسطينية؟

*** باحث في العلوم السياسية**

1- إبراهيم إبراش، **البعد القومي والقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولي، 1987م، ص152.

2- عبد العزيز الأهواني، الوعي القومي والمحنة الفلسطينية، مصر، **مجلة الفكر المعاصر** (المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر) العدد 19 –يونيو 1966م، ص ص84 -86.

ونظرا لتشعب هذه القضية وضخامتها فإن مقارنة موقف التيار القومي الناشئ من وعد بلفور على سبيل المثال ومقارنته بالموقفين الرسمي والشعبي آنذاك قد يسهم في التعرف على جذور التيار القومي وموقفه من القضية، مع محاولة الإحاطة بتطور هذا التيار ودوره في القضية الفلسطينية ومآلات هذا الموقف وذلك الاهتمام.

أولًا– نشأة التيار القومي العربي:

يعرف أحمد صدقي الدجاني الفكر القومي العربي بأنه "الفكر الذي ينطلق من الإيمان بحقيقة الانتماء القومي لأمة عربية واحدة، وينشغل بدراسة واقع هذه الأمة ويبحث من ثم في التدليل على وجودها كوحدة، وفي توحيد الوطن العربي وفي تحرير الأجزاء المحتلة منه وفي التقدم به وتحديد مكانه في العالم"[1]. ويعرفه محمد عابد الجابري بأنه "فكر ذلك الرجل الذي يسكن هذه المنطقة التي تمتد من الخليج إلى المحيط، والذي يشعر بالظلم والغبن ويرتكس ردًا للفعل، كلما رأى شخصًا من سكان هذه المنطقة يتعرض للإهانة أو قطرًا يعتدى عليه، وكل من يشعر بالغضب ويضطر إلى رد الفعل لمقاومة الاعتداء الخارجي، المادي أو المعنوي، الذي يقع على أي شخص ممن ينتمون إلى هذه المنطقة فهو عربي قومي"، مؤكدًا أن الفكرة القومية برزت كمظهر من مظاهر النهضة العربية وردًا على سياسة التتريك العثمانية، وكذلك كرد فعل على السياسة الفرنسية الاستعمارية[2]. ويختلف الباحثون على تاريخ الظهور، إلا أن المتفق عليه ظهوره في القرن التاسع عشر الميلادي[3]، عقب اليقظة العلمية والأدبية الحديثة في سوريا ولبنان وانتقال عدد من أدبائهما إلى مصر[4] وكذلك مع ظهور تحدي الحركة الصهيونية إضافة إلى التحديات الأخرى، وأسهم في تشكله وتطوره انتشار الجمعيات والنوادي فى معظم الأقطار العربية التي تنادي بالتحرر والاستقلال والوحدة، وكانت أهم الجمعيات هي: الإخاء العربي–العثماني 1908، الجمعية القحطانية 1909، العربية الفتاة 1910، حزب اللامركزية الإدارية العثماني–القاهرة 1912، حزب العهد السري[5]، إضافة إلى إسهام بعض المفكرين بكتاباتهم وفي انخراطهم في أحزاب وجمعيات قومية؛ ومن أهم هؤلاء المفكرين: قسطنطين زريق، ساطع الحصري، نبيه أمين فارس، زكي الأرسوزي، محمد عزة دروزة[6].

وأجمع المفكرون والساسة القوميون على الوحدة العربية لكنهم اختلفوا في صبغتها، إذ نادى بعضهم بوحدة الأقطار الشامية (سوريا الطبيعية) ونادي بعضهم الآخر باتحاد بلاد الشام والعراق (الهلال الخصيب)، وأجمعوا أيضا على التحرر من الهيمنة الأجنبية سواء كانت احتلالًا أو حمايةً أو انتدابًا واختلفوا في مضمون هذا التحرر أيضًا؛ فقد نادى البعض بالاستقلال السياسي المشروط بمعاهدات التحالف والصداقة مع الدول المستعمرة، ونادى البعض الآخر بالاستقلال الكامل الناجز[7]، وكان هناك مناخ فكري عام في الوطن العربي خلق تيارًا شعبيًا قويًا مؤمنًا بالوحدة العربية وبضرورة العمل على قيامها، خاصة أن أحداث الحروب العالمية برهنت على عجز الدول الصغيرة عن حماية استقلالها والدفاع عن سيادتها أمام أطماع الدول الكبرى[8]، وكانت مشاركة أبناء فلسطين في العمل القومي على أساس أنهم جزء لا يتجزأ

---

1 – أحمد صدقي الدجاني، ملاحظات حول نشأة الفكر القومي العربي وتطوره، **المستقبل العربي**، مجلد 3، عددد 18، أغسطس 1980، ص 128.

2 –محمد عابد الجابري، الفكر القومي العربي: حاضر ومستقبل، **المستقبل العربي**، مج18، ع197، يوليو1995، ص5.

3– أحمد صدقي الدجاني، ملاحضات حول نشأة الفكر القومي العربي وتطوره، مرجع سابق، ص 128_132.

4–. عمار السمر، مقدمات العمل القومي العربي الجمعياتية، في محمد جمال باروت (إشراف)، **الأحزاب والحركات والتنظيمات القومية في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أبريل 2012، ص27.

5– عبد الله سلوم السمرائي، حركة القوميين العرب ودورها في الوعي القومي، **المستقبل العربي**، مجلد 8، عدد 84 ،فبراير 1986م، ص 75-99.

6 –ياسر عبد الجواد (عارض)، (هادي حسين عليوة: الاتجاهات الوحدية في الفكر القومي العربي المستشرق 1918- 1952)، **المستقبل العربي**، مج24، ع275، يناير2002، ص 170.

7 –علي محافظة، الفكر القومي قبل نشوء جامعة الدول العربية، **شؤون عربية**، عدد43، سبتمبر 1985،ص107.

8 – علي محافظة، الفكر القومي قبل نشوء جامعة الدول العربية، مرجع سابق،ص108.

من الأمة العربية وقضية استقلال العرب ووحدتهم تعنيهم كما تعني غيرهم من العرب، إضافة إلى العمل القومي، فقد دخلت خصوصية القضية الفسطينية لتتقاطع مع العامل القومي وليشكلا علاقة جدلية بينهما حكمت مسار القضية الفلسطينية والحركة القومية العربية حتى اليوم، ويمكن القول إن المسألة الفلسطينية شكلت مدخلاً مهما للقومية العربية، بحيث أصبح من العسير الحديث عن القومية العربية دون ولوج باب المسألة الفلسطينية والعكس صحيح أيضا[1].

ويشير كثير من الباحثين إلى أن الفكرة القومية العربية بدأت عند المفكرين العرب المسيحيين بعيد منتصف القرن التاسع عشر، خصوصًا مع الجمعية العربية السرية التي تأسست في عام 1875، وذلك قبل أن تبدأ عند المسلمين منهم، وكانت الفكرة في الأساس حق العرب في الانفصال عن الأتراك وتكوين دولتهم[2]، وعرفت الفكرة القومية في تلك الفترة المبكرة عدة اتجاهات تمثلت في تيار الوطنية المصرية بشكل خاص، وتيار العثمانية في الولايات العربية وخصوصاً في سوريا ولبنان، وتيار الجامعة الإسلامية وكان من دعاته جمال الدين الأفغاني والإمام محمد عبده[3]، وانتهت هذه المرحلة دون أن تتبلور نظرية عامة في القومية العربية، فبقيت القومية العربية مجرد شعار سياسي[4].

واشتد ساعد الحركة القومية العربية، وأخذ الوعي القومي يقوى بين العرب بعد عام 1908[5]، خصوصًا في ظل ما برز من اراتباط واضح بين الاستعمار والحركة الصهيونية. ويتفق الباحثون المؤيدون للتيار القومي والمعارضون له على أن هذا التيار عزز الوعي بطبيعة المخططات الاستعمارية والصهيونية في المنطقة العربية[6]، ودللت على ذلك المذكرة التي قدمها وزير الخارجية البريطانية إلى مجلس الوزراء البريطاني في 19 نوفمبر 1937، والتي أوضح فيها أن معارضة العرب في الأقطار المجاورة أكثر خطورة مما في فلسطين، وأنه افتراض خاطئ أن نتصور أنه يمكن التعامل مع القضية الفلسطينية في عزلة عن الأقطار العربية، وأن الشرق الأوسط وحدة قومية واحدة، كما أن الحدود بين الدول العربية هي حدود صناعية إلى حد كبير ولا تعتمد على أسس قومية أو جغرافية أو إنثوغرافية[7].

إثر صدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في نوفمبر 1947 إلى دولتين وإعلان بريطانيا عن عزمها إنهاء انتدابها لفلسطين، وعلى أثره قررت البلدان العربية أن تتدخل عسكريًا لمنع تنفيذ قرار التقسيم بالقوة، واندلعت الحرب بعد إعلان إنهاء الانتداب وإعلان قيام دولة إسرائيل 15 مايو 1948، وكانت نتيجة هذه الحرب الهزيمة التي منيت بها الدول العربية المشاركة[8].

كما سبقت الإشارة، فقد شهدت مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية حراكًا سياسيًّا قوميًا بارزًا في المشرق العربي، فقد خضعت بلدانه للنفوذ الانجليزي والفرنسي وولدت في ظل الاحتلال والانتداب حركات استقلالية مختلفة:

1- ابراهيم ابراش، البعد القومي للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص21.

2 -زاهد رودسان، ساطع الحصري: رائد التنظير للفكرة القومية العربية، جامعة قطر، **مجلة كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد الحادي والعشرين، 1998م، ص325.

3 -زاهد رودسان، مرجع سابق، ص 326.

4 -زاهد رودسان، مرجع سابق، ص 329.

5 -محمد حسن صالح منسي، تصريح بلفور والتناقض بين موقف الشعب وموقف الزعامة، مصر، مؤسسة الأهرام، **مجلة الطليعة** ، السنة 5، العدد 11، نوفمبر 1969، ص60.

6 -نافع الحسن، الفكر القومي بين متطلبات التجديد والعودة إلى المنابع الأصلية، فلسطين، **مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، العدد 16 ، حزيران 2009، ص 334.

7- انظر ما يلي:

- عادل غنيم، حركة التحرر الفلسطيني والفكر القومي العربي، قطر،جامعة قطر،**حولية كلية الإنسانيات والعلوم الإنسانية**، العدد الثالث، 1981م، ص 91.
- إبراهيم إبراش، البعد القومي والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص76.

8 - إبراهيم إبراش، البعد القومي والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ص78 - 79.

في مصر حزب الوفد، وفي سوريا الكتلة الوطنية، وفي العراق حزب الاستقلال، إلى جانب أحزاب وحركات أخرى، وكانت هذه الأحزاب والحركات تطالب بالاستقلال وجلاء الجيوش الأجنبية من خلال انتهاج سياسات معتدلة أساسها الحوار والتسوية مع المحتل الأجنبي. وفي المقابل تنامت التيارات القومية خاصة في أوساط المثقفين القوميين العرب التي كانت ترفض المساومة وتتمسك بالحقوق القومية، لكنها كانت مبعثرة وتحتاج إلى التظيم والبرامج السياسية الواضحة والقيادة الواعية والقادرة على تحمل المسئولية، وفي هذه الأجواء نشأت عصبة العمل القومي، والتي تركت أثرًا كبيرًا في الأوساط القومية العربية ولكن الخلافات داخلها وعدم التجانس بين أعضائها وانتهازية البعض وطموحات البعض الآخر أدت إلى تفكك العصبة وبدأت تظهر على أنقاضها تنظيمات وحركات عربية أصغر حجمًا كان لها دور في تأسيس الكيانات القومية التي صعدت بالعمل القومي العربي إلى ذروته فيما بعد[1].

انتشر الفكر القومي العربي في معظم الدول العربية عبر كيانات ثلاثة؛ هي: الناصرية، وحزب البعث، وحركة القوميين العرب، وتكونت لثلاثتها فروع في معظم الدول العربية سواء في مصر ومرورًا بسوريا والعراق والسودان ووصولًا إلى موريتانيا، وحتى الدول الخليجية عرفت إرهاصات لهذا الفكر وتنظيمات محدودة وسرية، وانتشر الفكر القومي الذي أكد على الوحدة العربية ومواجهة الاستعمار الأجنبي والتحرر العربي والاشتراكية والعدالة الاجتماعية[2]، وتنوعت إسهامات الكيانات القومية في القضية الفلسطينية باعتبارها أحد الموضوعات المركزية في سياساتها، ولم يقتصر الموقف من القضية في إصدار البيانات والقيام بالمظاهرات بل شارك بعض أعضاء هذه التنظيمات في الكفاح المسلح، حيث أصدر حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية قرارا في 1948/1/23 بالاشتراك في المجهود الحربي وإرسال أول كتيبة إلى الجبهة بقيادة اللجنة التنفيذية للحزب[3]، وكان موقف الحزب بعد استلام السلطة من القضية الفلسطينية استمرارًا لموقفه المبدئي واعتباره أن هذه القضية هي القضية المركزية للأمة العربية، ولم يخل بيان عن الحزب ومؤتمراته من إشارته إلى قضية فلسطين والمطالبة بالحقوق الفلسطينية وشجب التأييد الغربي إجمالًا على دعمه غير المحدود لإسرائيل[4].

وتبلورت الناصرية كحركة سياسية من خلال منهج جمال عبدالناصر في مصر، وتجاوبت معه قطاعات عريضة من الجماهير في عدد كبير من الدول العربية خصوصاً في اطار طرحه للمشروع القومي العربي لتحقيق الاستقلال الوطني والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في مواجهة الاستعمار والإمبريالية والصهيونية وضد مشاريع الهيمنة الأجنبية على الوطن العربي في الجزائر واليمن واستعادة فلسطين، وكانت للتنظمات السياسية الناصرية التي تأسست في مصر وعلى امتداد الوطن العربي الدور الأكبر في تعبئة هذه الجماهير وحشدها تحت راية المشروع القومي العربي[5].

وهكذا تبلور التيار القومي بأحزاب سياسية وأنظمة حاكمة منذ خمسينيات القرن العشرين، وأنجز عبر مقاومات مسلحة أحيانًا وانقلابات عسكرية أحيانًا أخرى بالإضافة إلى مد جماهيري كاسح .. طرد جيوش الاحتلال من مناطق واسعة من الوطن العربي، وشكل تهديدًا مباشرا لخريطة التجزئة بإقامة دولة الوحدة النواة بين مصر وسورية عام 1958. لكن مع فشل هذه الوحدة 1961 والانقلابات العسكرية في كل من العراق وسورية وفشل مشروع الوحدة الثلاثية بين

---

1 –منير الحمش، حزب البعث العربي الاشتراكي (الحلقات الأولى . التأسيس . التحول إلى تنظيم قومي)، في محمد جمال باروت (إشراف)، الأحزاب والحركات والتنظيمات القومية في الوطن العربي،مرجع سبق ذكره، ص73–74.

2 –مفيد الزيدي، حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، في المرجع السابق، ص206.

3 – منير الحمش، حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية (1953 – 2005)، في المرجع السابق، ص115.

4 – المرجع السابق، ص168.

5 –عبدالغفار شكر، الناصرية وتنظيماتها السياسية في مصر، في المرجع السابق، ص487.

مصر وسورية والعراق وما ترتب على ذلك من اصطفافات وصراعات داخل التيار القومي العربي ذاته[1]، مثل ذلك بداية العد العكسي للحركة القومية، إلا أن هزيمة 1967 هي التي مثلت الانتقال المفصلي بين مرحلة الصعود التي شهدها مشروع النهضة العربي، ومرحلة انكفائه المستمرة حتى اليوم[2]؛ حيث تم استغلال هزيمة 1967 في القضاء على التيار القومي بطرق متنوعة؛ ففي مصر عمدت النظم السياسية التي أعقبت نظام جمال عبدالناصر في تحميل الفكر القومي الهزيمة والتراجع والكوارث التي تعرضت لها مصر، في حين وظفها النظام السوري في تمكين نفسه والهيمنة على الساحة السياسية السورية؛ فبعد أقل من ثلاثة أشهر على الهزيمة عقد حزب البعث مؤتمره الثالث الاستثنائي من أجل إقرار استراتيجية نضالية جديدة من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة، واعتماد الكفاح المسلح كأساس لإزالة العدوان، كما أقر مركزية السلطة والقيادة السياسية للثورة التي ينبغي أن يمارسها الحزب ممثلا بقيادته العليا، وتوسيع نفوذ المنظمات الشعبية وتدعيم الجيش الشعبي ولجان الدفاع عن الوطن ومحاربة التنظيمات السياسية الرجعية والمعادية. وهكذا يتضح أن حزب البعث استغل هزيمة 1967 بدلا من أن يقيم سياسات الحزب ويتحمل مسئولية الهزيمة في أن يمكن الحزب من مفاصل الدولة ويقضي على المعارضة تحت مزاعم "محاربة التنظيمات السياسية الرجعية والمعادية"[3].

ثانيًا– وعد بلفور بداية ضياع فلسطين:

في 2 نوفمبر 1917 أي قبل أن يحتل الجيش البريطاني فلسطين أصدر آرثر بلفور وزير خارجية بريطانيا ما يعرف بـ"وعد بلفور[4]، وبعد أن نشرت وكالة رويترز التصريح ونقلته عنها الصحف العربية والمصرية الصادرة في 1917/11/10[5]، أخذ التصريح اهتمامًا مستمرًا حتى الآن خصوصًا أن الدول الغربية تعاملت مع التصريح باهتمام كبير فأيدته فرنسا رسميا في فبراير 1918 وتبعتها إيطاليا في مايو من العام نفسه ثم بقية دول الحلفاء، وعندما عقد مؤتمر الصلح في باريس في يناير 1919 استطاعت الحركة الصهيونية أن تعمل على استصدار وثيقة دولية تضمن ما جاء في وعد بلفور تمثلت في صك الانتداب البريطاني على فلسطين الصادر 1922[6].

وبموجب هذا الوعد منحت دولة استعمارية هي بريطانيا أرضًا لا تملكها هي فلسطين، إلى جماعة لا حق لها فيها هي الحركة الصهيونية وذلك على حساب من يمتلكها إرثًا عن أبائه وأجداده منذ آلاف السنين ويملك حقًا مطلقًا فيها، هو الشعب العربي الفلسطيني[7]، وقد كان وعد بلفور نقطة تحول مهمة في جهود الحركة الصهيونية للاستيلاء على فلسطين[8]، ولم ينقطع الدور البريطاني في تمكين اليهود من أرض فلسطين بالوعد، بل عمدت إلى تعيين هربرت صموئيل أول مندوب سامٍ في فلسطين، والذي وضع البلاد في حالات سياسية واقتصادية تسمح بإقامة الوطن القومي اليهودي، وكان له من قدراته الشخصية والعقلية ما ساعده على تسخير كل الإمكانات والوسائل لوضع أساس راسخ للوطن القومي اليهودي[9]، وذلك في ضوء إدراك بريطانيا لعناصر القوة في الإقليم والممثلة في ثلاث قوى هي: الحركة العربية،

1-. حبيب عيسى، أنصار الطليعة العربية: الميلاد . الأهداف . العوائق، في المرجع السابق، ص541.

2-. يوسف مكي، حزب البعث العربي الاشتراكي في الخليج العربي، في المرجع السابق، ص311.

3-. منير الحمش، حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية (1953 – 2005)، مرجع سابق، ص135.

4- علي الدين هلال، وعد بلفور وأضواء جديدة على مؤامرة دولية ، قطر، **مجلة الدوحة**، يناير 1986، ص 39.

5- عواطف عبد الرحمن، **مصر وفلسطين**، الكويت، سلسلة عالم المعرفة،العدد26،فبراير 1980، ص81.

6- علي الدين هلال، وعد بلفور وأضواء جديدة على مؤامرة دولية، **مرجع سابق**، ص 39.

7- عصام شريح، وعد بلفور بعد 64 عاما، قطر، **مجلة الدوحة**، نوفمبر 1981م، ص 30.

8- علي الدين هلال، وعد بلفور وأضواء جديدة على مؤامرة دولية، **مرجع سابق**، ص 38.

9 – عادل غنيم، حركة التحرر الفلسطيني والفكر القومي العربي، **مرجع سابق**، ص 78.

والمطامع الفرنسية، والحركة الصهيونية، وكان على بريطانيا أن تدخل في سلسلة اتفاقات أو معاهدات أو تعهدات ضمنت لها مصالحها[1]، ومكنت من إنشاء الكيان الصهيوني.

وهكذا لا يمكن فصل وعد بلفور عن الأحداث الكبرى التي شهدها العالم في الربع الأول من القرن العشرين، خصوصا الحرب العالمية الأولى وحساباتها وتوازناتها والاتفاقيات التي تمت خلالها، وكذلك توجد روابط بينه وبين اتفاقية سايكس-بيكو، كما أنه غير بعيد عن تفاهمات حسين-مكماهون، وبعده فيصل-وايزمان، كما حضر وعد بلفور في صك الانتداب، وكلها أمور مرتبطة بانهيار الامبراطورية العثمانية[2]، خاصة أن التجهيز لذلك تم مبكرًا وتحديدًا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر؛ حيث بدأت الهجرات اليهودية بالتدفق على فلسطين، والتي لم تجد من يقف في وجهها[3]، وقد شكل وعد بلفور ملامح المخطط الاستعماري في المنطقة العربية باقتران التجزئة العربية بنفي عروبة فلسطين وقيام إسرائيل، وأن هذه الثنائية (التجزئة وإسرائيل) هي التي حكمت مسار الأحداث في المنطقة العربية وتركت بصماتها على المنطقة فكريًّا وسياسيًّا منذ وعد بلفور وحتى اليوم[4].

وفي ضوء ما تمت الإشارة إليه من التعريف بوعد بلفور وما سبقه من إشارة لتطور الفكر القومي العربي، يمكن رصد موقف التيار القومي من وعد بلفور، ولإدراك هذا الموقف بصورة دقيقة سيتم مقارنته بالموقفين الرسمي والشعبي من الوعد.

ثالثًا- المواقف المختلفة من وعد بلفور:

أ. موقف الحكومات والدول العربية:

كان هناك موقف عام للحكومات العربية مؤيدًا للخطوات البريطانية في فلسطين، حتى إن إسماعيل صدقي، وزير الداخلية المصري أصدر في عام 1925 أمرًا باعتقال الفلسطينيين الذين هتفوا ضد وعد بلفور أثناء مرور وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور (صاحب الوعد) بالقاهرة لافتتاح الجامعة العبرية بفلسطين، وكذلك أوفدت حكومة أحمد زيور باشا، أحمد لطفي السيد مندوبًا عن الجامعة المصرية لحضور الافتتاح 1925[5]، كما وقفت حكومة محمد محمود في عام 1929 ضد ثورة شعب فلسطين وكتبت جريدة (السياسة) تهدد الوطنيين الفلسطينيين بالطّرد لتهديدهم الرأي العام؛ وذلك خوفًا من غضب بريطانيا ومن أي عامل يثير الشعب المصري الكاره لحكمهم[6]. وعندما تولى إسماعيل صدقي الوزارة سنة 1930 صادر وأغلق كثيرًا من الصحف الوطنية فضلًا عن الإرهاب والبطش الذي مارسه ضد الحركة الوطنية المصرية، حيث أغلق جريدة (الشورى) الفلسطينية التي كانت تصدر في مصر وكان صاحبها محمد علي الطاهر من مؤيدي حزب الوفد، لكنه أبقى صحيفة (إسرائيل) التي أنشأها ألبرت موصيري 1920 وكانت لسان الحركة الصهيونية في مصر[7]، بل إن للحكومة المصرية موقفًا واضحًا من تأييد وعد بلفور في ذلك الوقت تمثل في مشاركة محافظ الإسكندرية في الاحتفالات التي أقامها اليهود في الإسكندرية بمناسبة صدور وعد بلفور، فقد شهدت الإسكندرية

1- يوسف ايوب حداد، وعد بلفور: ازدواجية وانحياز، فلسطين، **شؤون فلسطينية**، العدد 174-175، أكتوبر 1987،ص42.

2 - ابراهيم خليل إبراش، السياق التاريخي لصدور وعد بلفور وتداعياته على المسألة الوطنية الفلسطينية، فلسطين، **شؤون فلسطينية**، عدد266 ، شتاء 2016، ص11.

3 -ابراهيم خليل إبراش، السياق التاريخي لصدور وعد بلفور، مرجع سابق، ص14.

4 - المرجع السابق، ص36 .

5 -عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين، مرجع سابق، ص92.

6 -طارق الهاشمي، الفكر القومي لجمال عبد الناصر، **المستقبل العربي**، مج8، ع84، فبراير1986م، ص127.

7 -عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين، مرجع سابق، ص92.

مظاهرتين كبيرتين؛ تم تنظيمهما عقب الإعلان عن إصدار الوعد مباشرة، وقد ساد الاجتماعين حماس كبير بسبب وعد بلفور وتقرر في الاجتماع الثاني -في حضور محافظ الإسكندرية- إرسال برقيتي شكر وتقدير؛ الأولى لرئيس حكومة بريطانيا، والثانية إلى القيادي الصهيوني حاييم وايزمان[1].

ولم يكن الموقف الرسمي المصري منفردًا في ذلك، فكذلك كان موقف الشريف حسين وابنه فيصل اللذين استنجد بهما الشعب العربي سواء من فلسطين أو السوريين المقيمين في القاهرة لإلغاء الوفد (الوفد العربي إلى مؤتمر باريس)، إلا أنهما لعبا دورًا بارزاً في تسويق القبول به، فبعد أن استقبل الشريف حسين مبعوث بريطانيا إليه واقتنع برأيه أرسل إلى قادة الثورة العربية في بلاد الشام ومصر يبلغهم أنه تلقى تأكيدات من الحكومة البريطانية بأن توطين اليهود في فلسطين لن يتعارض مع استقلال العرب فيها وحثهم في الوقت نفسه على الاستمرار في تصديق الوعود التي قطعتها بريطانيا على نفسها للعرب حول نيل الحرية وقيام دولة عربية مستقلة[2]، وكتب مقالًا في جريدة (القبلة) العدد 183 في 23 مارس 1918، يمتدح فيه الهجرة اليهودية ويشجعها، وقد تبنى ابنه فيصل الموقف عينه، وتم لقاء بينه وبين وايزمان في العقبة نتجت عنه اتفاقية تضمنت القبول بالوعد[3]، كما قام الشريف حسين بإيفاد ابنه إلى أتباعه في مصر عقب الرسالة التي أرسلوها إليه يطالبونه بموقف حاسم من الوعد، يخبرهم بأنه تلقى تأكيدات من الحكومة البريطانية بأن وجود اليهود في فلسطين لن يتعارض مع استقلال العرب على ما ذكرنا[4].

ورغم ذلك كانت هناك بعض الاستثناءات التي تمثلت فى دفاع وزير خارجية مصر في حكومة حزب الوفد أمام عصبة الأمم عن حقوق الشعب الفلسطيني، ومنعت حكومة الوفد سفر العمال المصريين الذين طلبتهم السلطات البريطانية ليحلوا محل عمال فلسطين خلال الإضراب، كما تكونت جامعة الرابطة العربية عام 1936 برئاسة أحد زعماء حزب الوفد ورئيس مجلس الشيوخ محمود بسيوني[5]. ويكشف ذلك -من جانب خاص- عن أن القومية العربية لم تكن متعارضة مع الليبرالية أو الديمقراطية كما ذهبت إلى ذلك النظم القومية لاحقًا عندما وظفت القومية لتسويغ وتسويق نهجها الاستبدادي، إلا أن السمت العام للموقف الرسمي العربي هو موقف الحذر والترقب للأحداث الجارية في فلسطين ثم التدخل كوسيط وكطرف محايد في النزاع[6]، وقد أدركت بريطانيا ذلك جيدًا واستخدمت الحكومات -إلا فيما ندر- في وقف الثورة وتدجينها[7]، وقد غلب على هذا الموقف الشعارات حتى إن ما يتم الاحتفاء به من أقوال لجمال عبدالناصر ويتم ترديده حتى اليوم لا يخرج عن الشعارات؛ فهو القائل: "لقد أعطى من لا يملك وعدًا لمن لا يستحق، ثم استطاع الاثنان- من لايملك ومن لايستحق- بالقوة والخديعة أن يسلبا صاحب الحق الشرعي فيما يملك وفيما يستحق"[8].

1- محمد حسن صالح منسي، تصريح بلفور والتناقض بين موقف الشعب وموقف الزعامة، مصر، مؤسسة الأهرام، **مجلة الطليعة**، السنة 5، العدد 11، نوفمبر 1969، ص62.

2 -عصام شريح، وعد بلفور بعد 64 عاما، مرجع سابق، ص 35.

3 -يوسف ايوب حداد، وعد بلفور: ازدواجية وانحياز، مرجع سابق، 50ص ص-51.

4 - محمد عبد الرؤوف سليم، العرب وتصريح بلفور، **مجلة الشرق الأوسط**، مصر، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، عددد1، يناير 1974م ، ص 201-200.

5- طارق الهاشمي، الفكر القومي لجمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص ص127-128.

6- ياسين الحافظ، من وعد بلفور إلى قيام الدولة: دور التآخي العربي في تأسيس اسرائيل ، فلسطين، **شؤون فلسطينية**، العدد 82،81، سبتمبر 1978، ص25.

7 -إبراهيم إبراش، البعد القومي والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص68.

8-. عصام شريح، وعد بلفور بعد 64 عاما، مرجع سابق، ص 30.

ب- موقف الزعامات القومية/ العربية:

بعد أن نشرت وكالة رويترز تصريح بلفور ونقلته عنها صحف القاهرة في 1917/11/10 عقد الزعماء السوريون المقيمون في القاهرة عدة اجتماعات فيما بينهم واستقر رأيهم على إيفاد وفد إلى الشريف حسين، وكان رده كما سبقت الإشارة يطالبهم بالثقة في بريطانيا، كما قرروا إرسال برقية احتجاج إلى وزير الخارجية البريطاني، وقد عمد المسئولون البريطانيون في القاهرة إلى التسويف وحاولوا تهديد الزعماء السوريين لإثنائهم عن إرسال البرقية إلى لندن، إلا أن ذلك لم يجد نفعًا وتم إرسال البرقية مشفوعة بمذكرة خاصة تعبر عن وجهة نظر المسئولين البريطانيين في القاهرة[1]، واضطرت الحكومة البريطانية إلى الرد، فأصدرت بيانا حول سياستها في الشرق العربي في أواسط يونيو 1918[2].

ورغم ذلك استطاع البريطانيون إقناع السوريين بعدم خطورة التصريح، وأنه ليس لتمكين اليهود من فلسطين، وتم تهديد من لم يقبل الإقناع، بل تم استغلالهم في توضيح هذا الموقف للفلسطينيين، وسافرت بعثة من هؤلاء السوريين إلى فلسطين لإقناع أهلها بعدم خطورة اليهود[3].

ورغم تنظيم زعماء الشعوب العربية العديد من المؤتمرات من أجل فلسطين كان أهمها: مؤتمر بيت المقدس 1930[4]، ومؤتمر 1931 والبيان الصادر عنه المتضمن لأهداف المؤتمرين وتطلعاتهم القومية[5]، وإشادتهم بالجهود التي بذلت من أجل تحقيق كيان عربي مستقل يشمل الأقطار العربية المختلفة، ويوصل الأمة العربية إلى الاستقلال الذي تتمتع به أمم العالم الحرة، وكان أهم ما تمخضت عنه أعمال المؤتمر ما سُمي **بالميثاق القومي العربي** الذي يعد وثيقة مهمة من وثائق الحركة القومية العربية آنذاك، عبرت عن حق الإيمان بالوحدة العربية والإحساس بالخطر الذي تمثله الحركة الصهيونية ليس على شعب فلسطين فحسب، بل الأمة العربية عموما[6]، وكذلك مؤتمر القاهرة البرلماني عام 1938 حاولوا فيها أن يضعوا حدًا لمهازل الاستعمار وأطماع اليهود[7]، إلا أن ذلك لم يسفر عن إنجاز حقيقي خصوصًا في ظل ما رصده بعض الباحثين من طبيعة الحركة العربية واحتوائها على شخصيات عربية بارزة كانت عبئًا على الجهد القومي العربي، فسارت به إلى وجهة أبعدته عن الخط الوطني فاتسم العمل الوطني العربي بالضعف والتساهل والتخبط. فقد عملت جماعات منهم على بلبلة فكرة القومية العربية فنادى فريق بالفكرة الإسلامية، بينما دعا فريق آخر للقومية المحلية في حين عمل فريق ثالث منهم للقومية العربية، أما أغلبية العرب المستوطنين في مصر والمهتمين بالعمل العربي القومي فقد اهتموا بالتجارة وإصدار الصحف وبدافع من الحرص على تنمية ثرواتهم اضطروا إلى نفاق المستعمر والتحدث دائما بفضله[8].

وقد أظهرت ثورة 1936 أن شروط تحول الثورة الوطنية في فلسطين آنذاك إلى ثورة قومية عربية لم تكن ناضجة؛ فأوضاع القومية العربية لم تكن تسمح لها بالاستفادة من الزخم الثوري الذي مثلته الثورة في فلسطين واقتناص هذه الفرصة التاريخية؛ ذلك أن الحركة القومية العربية تحولت إلى تيارات إقليمية هيمنت على كل منها متطلبات العمل الإقليمي ومتطلبات مواجهة المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية في كل قطر على حدة، إضافة إلى ذلك فإن

---

1 - محمد حسن صالح منسي، تصريح بلفور والتناقض، مرجع سابق، ص62.

2- يوسف ايوب حداد، وعد بلفور: ازدواجية وانحياز، مرجع سابق،ص43.

3- محمد حسن صالح منسي، تصريح بلفور والتناقض، مرجع سابق، ص65.

4- سعد الدين الجيزاوي، تصريح 2 نوفمبر بين بلفور والميثاق، القاهرة ، **الرسالة**، العدد رقم 1033، 31 أكتوبر 1963، ص16.

5-إبراهيم إبراش، البعد القومي والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص55.

6-ياسين الحافظ، من وعد بلفور إلى قيام الدولة، مرجع سابق، ص24

7 - سعد الدين الجيزاوي، تصريح 2 نوفمبر بين بلفور والميثاق، مرجع سابق، ص16.

8 -محمد عبد الرؤوف سليم، العرب وتصريح بلفور، مرجع سابق، ص ص 207-208.

السلطة السياسية انتقلت من يد القوميين وقادة الحركة القومية إلى يد الفئات الجديدة التي أفرزها واقع التجزئة؛ وهي فئات تتنافى مصلحتها مع مصلحة الوحدة العربية الجماهيرية لأنها منتفعة من واقع التجزئة ومحمية بجراب القوة الاستعمارية[1].

ج . الموقف الشعبي العربي:

كان للتيار الشعبي في الوطن العربي السبق في معالجة القضية الفلسطينية والاهتمام بها وتتبع أخبارها وعقد المؤتمرات بشأنها وجمع التبرعات من أجل شهدائها[2]، وكانت مظاهرات الاعتراض السنوية على الوعد أمرا مألوفا في مصر، حتى إن جمال عبد الناصر كتب في فلسفة الثورة: "وأنا طالب في المدرسة الثانوية كنت أخرج مع زملائي في الثاني من نوفمبر من كل سنة احتجاجًا على وعد بلفور الذي منحته بريطانيا لليهود"[3].

وضح الموقف الشعبي العربي بجلاء عندما زار "آرثر بلفور" دمشق عام 1925 عقب مشاركته في افتتاح الجامعة العبرية، حيث عم الغضب نفوس السوريين والفلسطينيين، وخرجت بعض الصحف السورية منها القبس في 1925/3/25م بصفحات بيضاء وإطار أسود وبعض العبارات التي تندد بالوعد وعدد من البرقيات التي تندد بالزيارة. وعندما قدم بلفور من فلسطين بتاريخ 1925/4/8م احتشد المعترضون على الزيارة في الشوارع منددين بوجوده في دمشق، وفي اليوم التالي خرجت المظاهرات بالآلاف وأطلقت قوات الشرطة والدرك النار على المتظاهرين لتفريقهم، فسقط عدد من القتلى والجرحى من الطرفين، وتم ترحيل بلفور على وجه السرعة وغادر إلى بيروت بتاريخ 1925/4/10م[4]، كما خرجت المظاهرات في العديد من البلاد العربية؛ ومنها مصر كما سبقت الإشارة، عندما قام إسماعيل صدقي بمواجهة هذه المظاهرات عسكريًا. والواقع أن ردور الفعل التي أحدثتها زيارة بلفور لفلسطين لم تقتصر على أهل فلسطين فحسب، بل قامت جميع بلاد الشام تقاسمها أحزانها وتشاطرها شعورها[5]، فقد أيقظ الاحتلال الأجنبي للوطن العربي في نفوس العرب الشعور بالمهانة وصار العرب ينشدون في الوحدة العربية الخلاص من الاستعمار[6].

واتخذ هذا التضامن مع القضية الفلسطينية مسارًا حركيًا بمشاركة متطوعين عرب إلى جانب الشعب الفلسطيني في ثورته عام 1936م، والمساهمة المباشرة في الكفاح المسلح في فلسطين[7]، إضافة إلى التظاهرات الشعبية الواسعة التي قامت في الكثير من المدن والقرى في سوريا ولبنان وشرق الأردن، كما أقيمت مهرجانات شعبية وعقدت اجتماعات عامة في مدن مصر والسودان والمغرب وتونس والجزائر وليبيا، وألقيت خطب حماسية دعي فيها إلى تأييد الثورة الفلسطينية والتنديد بالساسة البريطانية في فلسطين وسياسة الحركة الصهيونية الهادفة إلى إقامة وطن لليهود في فلسطين، وكان أهم تعبير عن التضامن الشعبي العربي مع الشعب الفلسطيني واعتبار القضية الفلسطينية قضية قومية تمثل في تدفق المتطوعين العرب للنضال العسكري إلى جانب الفلسطينيين[8].

1- إبراهيم إبراش، البعد القومي والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص71.

2 -عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين، مرجع سابق، ص91.

3 -طارق الهاشمي، الفكر القومي لجمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص129.

4 .-سهيل الملاذي، وعد بلفور بين الحلم الثورات و والدولة العدوانية، **مجلة الفكر السياسي**، اتحاد الكتاب العربي بدمشق، سوريا، سلسلة 11 ، العدد 33، 2009 ، ص80.

5- عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين، مرجع سابق، ص174.

6 -طارق الهاشمي، الفكر القومي لجمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص129.

7- ياسين الحافظ، من وعد بلفور إلى قيام الدولة، مرجع سابق، ص25.

8 -إبراهيم إبراش، البعد القومي والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص66.

وقد مثل التجاوب الجماهيري العربي مع ثورة الشعب الفلسطيينة دلالة ذات مغزى؛ حيث أكدت عمق المشاعر القومية لدى الشعب العربي وعدم استطاعة حدود التجزئة الوطنية، والهيمنة الاستعمارية والعقلية الإقليمية للحكام، وأد هذا الشعور المتدفق الذي اخترق الحواجز والحدود ليعبر عن التواصل والاستمرارية في وحدة الهدف ووحدة المصير[1].

ومن الجدير بالذكر أن القومية العربية –شعورا وحركة– التي بزت حول قضية فلسطين وأشعلها وعد بلفور، لم تكن على صلة بإشكاليات تأصيل القومية، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين العروبة والإسلام؛ إذ كانت الشعوب والنخب المدافعة عن الحق الفلسطيني لا تفهم –غالبا– مثل هذا التعارض، ولا تدعو إلى قومية علمانية.

خاتمة:

تعد قضية تحرير فلسطين هي القضية المركزية التي تتوحد عبرها الأمة، وتحقق استقلال الأوطان وتصون أمنها القومي وتحرر مواطنيها من الاستبداد والفساد والظلم الاجتماعي وتجدد التواصل بتراث الأمة الحضاري[2]؛ حيث مثل الكيان الصهيوني تحديًا على الأمن القومي العربي، والذي تجسد تاريخيًا في العدوان العسكري، وضم الأراضي والهجرة البشرية اليهودية والاستيطان وإنكار الحقوق الفلسطينية[3]، كما اقترن ظهور الحركة القومية وتطورها المستمر بخصوصية المسألة الفلسطينية؛ حيث كان المدخل الفلسطيني دائما يشكل جسرًا ومعبرًا أمام كل من يحاول بناء القومية العربية وترسيخها من خلال مظهرها الأساسي: الوحدة العربية، أو أمام من يحاول ضرب هذه الحركة القومية ووأدها من خلال إجهاض أي تحرك وحدوي عربي[4]. وقد عزز هذا التيار الوعي بطبيعة المخططات الاستعمارية والصهيونية في المنطقة العربية وأهمية تحقيق الوحدة العربية لمواجهتها[5].

وقد اعتبر القوميون العرب أن الصراع الدائر في المنطقة، والذي تعتبر فلسطين ساحته الأساسية، هو صراع يضرب بجذوره في التاريخ، وأنه خطر شامل يهدد الأمة العربية بوجودها الحضاري وشخصيتها القومية؛ وهذا يعني أن الأمة كلها مطالبة بالتصدي لهذا الخطر، والذي لا تجسده دولة إسرائيل فحسب بل اليهودية العالمية، ويعتبر التيار القومي أن هذا الصراع لن ينتهي إلا بنهاية أحد الطرفين[6]، إلا أن هذا الإدراك توقف عند إطلاق هذه الشعارات؛ الأمر الذي صاغ صورة مشوهة أضرت بالقضية الفلسطينية بصورة مباشرة. كما يتوجب التمييز بين القومية وأيديولوجية المقاومة والتحرر من الاضطهاد الاستعماري، وأيديولوجية الدولة القومية التي انبعثت في الخمسينات والستينيات من القرن الماضي[7]، وأقصت العديد من التيارات والفئات في المجتمعات العربية تحت شعارات مواجهة الخطر الصهيوني.

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن النتيجة الأهم التي توصل إليها الباحث من خلال المقارنة هي تمايز المواقف الشعبية عن المواقف الرسمية والقومية من وعد بلفور، وتميز الموقف الشعبي العربي الذي تفرد بتنحية المصالح الذاتية والضيقة وتغليبه للقضية ومقاومته للمستعمر بكل ما لديه من إمكانات وصولًا إلى تضحية بعضهم بحياتهم حتى لمجرد الاعتراض على زيارة صاحب الوعد كما حدث خلال زيارته إلى دمشق عام 1925، ناهيك عن المشاركة المباشرة

1- إبراهيم إبراش، البعد القومي والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص67.

2- معن بشور وأخرون، حلقة نقاشية حول سبل استنهاض العمل القومي العربي، **المستقبل العربي**، مج35، ع402، أغسطس 2012، ص 82.

3- علي الدين هلال،الوحدة والامن القومى العربي، لبنان ،**الفكر العربي** (معهد الاتحاد العربي) مج2، ع11-12،سبتمبر 1979،ص98.

4- ابراهيم ابراش، البعد القومي للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص15.

5 – نافع الحسن، الفكر القومي بين متطلبات التجديد والعودة إلى المنابع الأصلية، مرجع سابق، ص 334.

6- إبراهيم إبراش، البعد القومي والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص91-92.

7 – علي عباللطيف أحميدة (إعداد وتحرير)، **ما بعد الاستعمار والقومية في المغرب العربي: التاريخ والثقافة والسياسة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، يوليو 2014، ص28.

لقطاعات واسعة من الشعوب العربية في الكفاح المسلح ضد الكيان الصهيوني؛ الأمر الذي تم استغلاله من قبل التيارات القومية والمؤسسات الرسمية لتحقيق مصالح سياسية أو حتى اقتصادية مالية.

الملحظ الأساس من كل ما سبق، أن هذه الأوضاع مستمرة في الوقت الراهن في سياق التدهور المادي والمعنوي؛ ولعل قضية التطبيع مع الكيان الصهيوني كاشفة لاستمرار هذه المعادلة بتفاصيلها من تميز الموقف الشعبي عن الموقف الرسمي وموقف كثير من النخبة المثقفة خصوصا، وأنه لم تعد خافية مرامي وأبعاد التطبيع بين إسرائيل والحكومات العربية[1]. وتتسم عملية التطبيع بالشمول فهي غير مقصورة على الجهات الرسمية أو أن يكون هناك علاقات سياسية واقتصادية أو حتى عسكرية، وإنما أصبح التطبيع عملية ثقافية اجتماعية ترمي إلى إعادة تشكيل القيم والمفاهيم المتغلغلة في الأوساط الشعبية، وخطورة الأمر تتمثل في مساعي بعض المثقفين لبلورة نسق التطبيع وإدخاله في وعي أوساط واسعة من الجماهير ويتابعون ذلك عبر إبداعاتهم في سائر المجالات[2].

*****

1 -جبران الجابر، التطبيع الثقافي ونسق القيم الوطنية، في عبدالغفار شكر (تحرير)، **اليسار العربي وقضايا المستقبل**، القاهرة، مركز البحوث العربية ومكتبة مدبولي، 1998، ص425.

2 -جبران الجابر، التطبيع الثقافي ونسق القيم الوطنية، مرجع سابق، ص425-431.

مآلات مواقف التيار الفكري اليساري الاشتراكي العربي من المشروع الإسرائيلي

محمد كمال محمد *

مقدمة:

في حياة كل أمة قضية أو قضايا تمثل اختبارًا لكل تياراتها، وتحدد جماهير أبناء هذه الأمة مكانة هذا التيار أوذاك تبعا لموقف هذا التيار من هذه القضية. وتمثل القضية الفلسطينية القضية المركزية التى يتخذها المنتمون للأمة العربية والإسلامية معيارًا لتقييم كافة التيارات الفكرية والسياسية.

يتناول هذا التقرير مواقف التيار اليساري الاشتراكي العربي من المشروع الإسرائيلي ومآلات هذه المواقف. والمقصود بالتيار اليساري الاشتراكي العربي– يُشار إليه لاحقًا بالتيار اليساري للاختصار– هو المنظمات والأحزاب العربية التى تتخذ من الأفكار اليسارية إطارًا مرجعيًا في رؤيتها للعالم وتصوراتها وبرامجها وتتبنى مقولاتها الأساسية بدءًا من المساواة والعدالة الاجتماعية وصولاً إلى الصراع الطبقي (محرك التاريخ في نظر الماركسيين منهم)؛ ومن ثم يضم التقرير طيفًا واسعًا من تلك التنظيمات التي تصف نفسها بأنها اشتراكية، أو اشتراكية ديمقراطية أو شيوعية أو ماركسية، أو ترد فى أسمائها إشارة واضحة إلى البعد الاجتماعي ويضم برنامجها ما يقطع بهويتها الاشتراكية. ولذلك يخرج من نطاق هذا التقرير التيار القومي، لا لأنه غير يساري ولكن بسبب التمايز الواضح بين التنظيمات المشار إليها والأحزاب والتنظيمات القومية لاختلاف الرؤية والأولويات مما يبرر إفراد التيار القومي بتقرير منفرد، وهو مايفعله هذا العدد من التقرير الدوري. ونعني بالمشروع الإسرائيلي الاحتلال الاستيطاني الإحلالي للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية وتوسعها وسعيها للسيطرة على ثروات المنطقة العربية عبر ما يسمى بالتطبيع الاقتصادي والثقافي.

يستعرض التقرير رؤية اليسار العربي للمشروع الإسرائيلي والصراع العربي معه: طبيعته، ومحدداته، ومداخل التعامل معه حربًا أو سلامًا، ومواقف اليسار العربي من هذا المشروع والصراع في عدة محطات تاريخية: كانهيار الاتحاد السوفتى وتأثيره على الصراع، ومعاهدات السلام العربية الإسرائيلية، ودور اليسار العربي في العمل المسلح.

أولًا– طبيعة المشروع الإسرائيلي والصراع معه:

يرى اليسار العربي أن المشروع الإسرائيلي مشروع استعماري استيطاني إحلالي؛ وهو جزء من الإمبريالية العالمية، والصراع معه صراع بين حركة تحرر وطني وهذه الإمبريالية. وتتفاوت تقديرات اليساريين العرب لاستقلالية المشروع الإسرائيلي ومصادر ديناميكياته الخاصة والمستقلة نسبيًا عن الإمبريالية، ويمكن الإشارة إلي أربعة اتجاهات في هذا المجال:

الأول: اتجاه يرى أن إسرائيل مجرد أداة من أدوات الإمبريالية للسيطرة على المنطقة (مع وجود قدر ضئيل من الاستقلالية)، فإسرائيل عند هذا الفريق مرتكز محلي للإمبريالية ورجل شرطتها والذراع المسلح للغرب، وحصان طروادة الغرب في المنظقة. باختصار، إسرائيل صنيعة وأداة للإمبريالية.

الثاني: اتجاة يرى أن إسرائيل كيان مجتمعي له استقلاليته النسبية، لكن لا يمكن الاعتماد على سيرورة الصراع الطبقي داخله في إفراز قوى تقدمية معادية للصهيونية، وتطوير المجتمع الإسرائيلي لديناميكياته يزيد من صلابة علاقته بالإمبريالية ويمنحه قدرة على الحركة والمناورة في إطار التحالف الاستراتيجي الذي يستند إلى وحدة المصالح.

---

* باحث في العلوم السياسية.

الثالث: اتجاه ينظر لإسرائيل ككيان مجتمعي مستقر تبلورت فيه سمات خاصة أصبح بمقتضاه مجتمعًا طبقيًا تتوحد فيه فرصة تنامي التناقضات الاجتماعية وتعبيراتها السياسية (يمين ويسار وفاشية).

الوابع: اتجاه يرى إسرائيل كيانًا في طريقه إلى الاستقرار كإمبريالية فرعية إقليمية، لكن من غير المأمول أن يؤدي إلى تطور الصراع الطبقي بما يسمح بظهور قوى تقدمية حقيقية معادية للصهيونية[1]. وينتقد حلمي شعراوي الرؤى العربية التي تلح على التحالف مع القوى التي توصف بالديمقراطية والتقدمية في إسرائيل، ويلفت النظر إلى أن "القوى الديمقراطية التي يشير إليها البعض لا تصدر عن قوى عمالية (الهستدروت) أو فلاحية (الكيبوتزات)، وإنما تصدر عن تجمعات مهنية ومثقفين يرتبطون بمنهج ليبرالي هدفه إنقاذ "الوطن اليهودي" وليس تصفية طبيعة العنصرية في المنطقة"[2].

ثانيًا– موقف اليسار من البعد الديني في الصراع:

يرفض اليسار العربي التشخيص الديني للصراع العربي–الإسرائيلي، ويحذر معظم المفكرين والكوادر اليسارية العربية من هذا التشخيص لأنه يعوق التحالف مع الشعوب غير المسلمة ومع القوى العلمانية العربية، ويشل أي إمكانية لاستنهاض واستقطاب حلفاء من داخل النظام الإسرائيلي نفسه، كما أنه يمهد لاستخدام سلاح الفرقة الدينية داخل الدول العربية.

ويعتبر سمير أمين أن تشخيص الصراع على أنه صراع ديني من أخطر الخرافات التى اخترعتها الرجعية العربية بقيادة السعودية؛ متناسيًا أن البعد الديني في الصراع حاضر منذ بداية المشروع الإسرائيلي وقبل تأسيس المملكة العربية السعودية. ومن أخطر النتائج المترتبة على هذا التشخيص في نظره "أنه يعزلنا عن حلفائنا. فإذا كان الصراع دينيًا فما دخل الشعوب الإخوة الآسيويين والأفارقة غير المسلمين فيه؟ هذا بالإضافة إلى أن هذا التشخيص يقوم على مبدأ قبول نفس مبدأ الصهيونية– أي مبدأ المعادة المزعومة ضد اليهود". وهو ما يتفق معه جعفر محمد صادق الماركسي السوداني الذي يرى أن "إضفاء الطابع الديني والعرقي لهذا النضال أفقده الكثير من العناصر العالمية غير العربية"[3]. وهما هنا يتنكران لحقيقة موضوعية ثابتة تؤكد أن تراجع دعم الدول والشعوب غير الإسلامية للقضية الفلسطينية وإقامتها علاقات رسمية وشعبية مع إسرائيل جاء بعد عقد معاهدات السلام مع إسرائيل وليس بسبب تأكيد الحركة الإسلامية الدائم على أهمية ومركزية البعد الديني للصراع.

ويطرح سمير أمين سؤالا افتراضيًّا يتسم باللجاجة وعدم الذكاء التاريخي: "لو افتراضنا أن المستوطنين على أرض فلسطين كانوا غرباء غير يهود (بل مسلمين من إندونيسيا مثلا) فهل تصبح المشكلة مختلفة"[4]؟ مجرد الإجابة عن مثل هذه الأسئلة تعطيها أهمية لا تستحقها، فهي أسئلة خطابية للقنص تعزز حجة انعدام أي بُعد ديني للصراع. وقد حكم مسلمون فلسطين من كافة الأجناس كالأكراد والأتراك وغيرهم ولم يكن هناك أي صراع لا مع مسلمي فلسطين ولا مسيحييها ولا حتى يهودها؛ لأنه لم يكن احتلالا (من باب النزول على حجة الخصم) اقتلاعيًّا لأي مجموعة دينية أو عرقية. وهو سؤال يعكس مدى العداء الأيديولوجي الطائفي لصاحبه لكل ما يمت للإسلام بصلة، وهو نتاج لعقلية غير

1– عصام فوزي، أشرف حسين، قراءة تحليلية للشهادات، في" مستقبل الصراع العربي الصهيوني: الانتفاضة الفلسطينية" ، **قضايا فكرية** ،الكتاب السابع أكتوبر1988، ص330

2– حلمي شعراوي، الكيان الصهيوني استعماري استيطاني،في" مستقبل الصراع العربي الصهيوني: الانتفاضة الفلسطينية" ، **قضايا فكرية** ،الكتاب السابع، أكتوبر1988، ص232

3– جعفر صادق محمد، بعيدا عن الطبقات الحاكمة في الوطن العربي، في" مستقبل الصراع العربي الصهيوني: الانتفاضة الفلسطينية" ، **قضايا فكرية** ،الكتاب السابع أكتوبر1988،ص 211

4 – سمير أمين، علاج الضعف العضوى أولا،في" مستقبل الصراع العربي الصهيوني: الانتفاضة الفلسطينية" ، **قضايا فكرية** ،الكتاب السابع أكتوبر1988،ص248

متسقة تدعي تبحرها في الاقتصاد أيدت مشروعات ثبت عدم جدواها –اعترف النظام الذى أقامها بأنها لرفع الروح المعنوية– لمجرد الكيد والمعاندة للحركة الإسلامية[1].

ويعدد بعض اليساريين العرب حججهم حول أن الصراع ليس دينيًا ما بين "أن الدولة الحديثة بغض النظر عن فلسفتها الاجتماعية لا تُدخِل الدين كعنصر أساسي في اعتبارها وإلا أثارت البلبلة والتناقضات داخلها"[2]. وبين أن هذا التشخيص يمنع "استنهاض واستقطاب الحلفاء داخل النظام الإسرائيلي نفسه"، وأن الطرف المعادي يسعى لتوظيف الدين وبوجه خاص سلاح الفرقة الدينية لإضعاف جانب الشعوب العربية"[3]. ووهي حجج مردود عليها، أولاً بأن الطرف الإسرائيلي يؤكد على البعد الدينى للصراع أو على أقل تقدير يستغله ويستثمره خارجيًّا لجلب تأييد العديد من صور الدعم، وداخليًا فى دعم تماسك مجتمعه بين العلمانيين والمتدينين اليهود بل وفي تجاوز التناقض بينهم. ثانيًا، لم يمنع تشخيص الحركة الإسلامية للصراع بأن جزء كبير منه ديني بعض القوي اليسارية والليبرالية من إقامة شراكات مع مثيلاتها الإسرائيلية كجماعة كوبنهاجن وغيرها بل وتمهيدها لعقد اتفاقيات سلام بين مصر والأردن والسلطة الفلسطينية مع إسرائيل، والنتائج الوخيمة الكارثية لهذه التحلفات على المصالح العربية أوضح من أن يُشار إليها. ثالثًا، الخلافات الدينية السنية الشيعية لا تنفي اتفاق الفريقين على ضرورة مواجهة إسرائيل، بل مزايدة عدد من النظم على بعضها في ذلك. وما يجري من خلافات بين المسلمين وعدد من الطوائف غير المسلمة وأحداث كالمسيحيين في مصر، بل واستهدافهم من داعش في سوريا والعراق ومعهم اليزيديون، لم يغيّر من المواقف المعلنة لهذه الطوائف في مساندة القضية الفلسطينية خصوصًا أن إسرائيل لا تقصر فى الاعتداء على المقدسات المسيحية في فلسطين.

ومن يرى من المفكرين اليساريين أن جزءًا من الصراع العربي–الإسرائيلي ثقافي، مثل المفكر الماركسي العراقي هادي العلوي؛ لأن إسرائيل دولة غربية إمبريالية النظام تحمل نفس المأخذ الثقافي للاستعمار الغربي، يجزم بأن "ليس لهذا المنحى صلة بالدين؛ لأن الصدام بين العالم العربي والمعسكر الإمبريالي وليس بين الإسلام وبين الدين الرسمي لهذا المعسكر"[4]، مع أنه يرى أن إسرائيل هي مشروع ديني في الأساس[5]، وأن القضية الفلسطينية تشتمل في الأصل على محور صراع ديني طرفاه اليهودية والإسلام، مؤكداً أن "إسرائيل في الجوهر كيان يهودي يتوحّد فيه الدين بالدولة، التي تعتبر مسئولة عن الدين اليهودي باعتباره التجسيد النهائي لمبادئ هذا الدين"[6].

وكان لرفض اليسار أن يكون الدينُ أحد أبعاد الصراع العربي وإسرائيل تأثيره في رؤيتهم لحل الصراع، ويتمثل في نظر العديد من اليساريين في حل الدولة "**العلمانية**" الواحدة؛ وهو ما يراه سلامة كيلة "ضرورة في كل البلاد العربية وأشد ضرورة في فلسطين؛ لأن إلغاء يهودية الدولة التي يؤكد عليها القادة الصهاينة لا يفترض بناء دولة قائمة على أساس الدين، بل يجب أن تكون محايدة تجاه الأديان، فالصراع الذي يبدو أنه صراع بين عرب ويهود (وهو ما كانت تصر عليه

1- راجع دفاع سمير أمين عن مشروع توسيع قناة السويس؛ المقال الأول :قناة السويس الجديدة متاح على الرابط: https://goo.gl/g8EQmm
والمنشور باللغة العربية في جريدة الأهرام بتاريخ 4 أغسطس، والذي نشر باللغتين الفرنسية والإنجليزية على بعض المواقع، وبُث في لقاءات في إذاعات فرنسا الدولية وأوروبا 1 وإذاعة مونت كارلو الدولية بالعربية والمقال الثاني: جريدة لومانيتيه فرنسا بمناسبة قناة السويس الجديدة، متاح على الرابط: https://goo.gl/gBhe5U

2- عبد الرازق حسن، العنصر البشري ينتصر دائمًا، في" مستقبل الصراع العربي الصهيوني: الانتفاضة الفلسطينية" ، **قضايا فكرية** ،الكتاب السابع أكتوبر 1988،ص258.

3- فوزي منصور، القوي الثورية في الاتجاه الصحيح، في" مستقبل الصراع العربي الصهيوني: الانتفاضة الفلسطينية" ، **قضايا فكرية** ،الكتاب السابع أكتوبر 1988،ص289.

4- هادي العلوي ، تصور لعالم عربي متقدم،" مستقبل الصراع العربي الصهيوني: الانتفاضة الفلسطينية" ، **قضايا فكرية** ،الكتاب السابع أكتوبر 1988،ص 321.

5- المرجع السابق، ص321.

6- هادي العلوي ، القوى الدينية وقضية فلسطين، الصراع العربي الصهيوني: الجذور والمواقف، **قضايا فكرية** ، الكتاب السادس أبريل 1988، ص 170.

الحركة الصهيونية، وتصر عليه معظم الأحزاب الصهيونية) يجب أن يقود إلى بناء دولة علمانية"[1]؛ وهو حل يتبناه الغالبية العظمى من المفكرين اليساريين خصوصًا الماركسيين منهم[2].

ثالثًا– انهيار الاتحاد السوفيتي:

مع بداية التحول في الاتحاد السوفيتي السابق، حاول اليسار العربي فهم تأثير البيروسترويكا على الصراع العربي–الإسرائيلي في ظل مبادرة جورباتشوف حول الصراعات الإقليمية التي طرحه في 24 أكتوبر 1985، والتي أكد فيها على ضرورة تسوية جميع النزاعات الإقليمية بالطرق السياسية وحدها دون سواها وعلى أساس الحلول الوسط، واعتبر جورباتشوف في كتابه " البيريسترويكا" الصراع العربي–الإسرائيلي نزاعًا بين إسرائيل وجيرانها، ويؤكد أن الاتحاد السوفيتي لا يكنّ لإسرائيل أي عداء من حيث المبدأ ويعترف بحق إسرائيل في الوجود، وأنه على ضوء الأعمال التي تقترفها إسرائيل لا يمكن إقامة علاقة دبلوماسية معها، ومع ذلك يمكن إعادة النظر في الأمر إذا ما بدت في الأفق إمكانية تطبيع وتسوية في الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت يعلن معارضة الاتحاد السوفيتي الثابتة للتوسع الإسرائيلي ودفاعه عن الحقوق المشروعة ومن بينها حقوق الشعب العربي الفلسطيني[3].

وأثير من جديد السؤال الجديد القديم: هل الصراع مع إسرائيل صراع وجود أم حدود؟ أثار السؤال نبيل الهلالي، ورأى محمد محمود الإمام أنه صراع وجود وتساءل: "هل الوجود هو وجود التابع التخاذلي الذي يرضى بأن يعيش على هامش الرأسمالية باعتبار أنها القوة الوحيدة أم الوجود النضالي"؟ مجيبًا: "فقدنا الروح النضالية"؛ ولذلك رأى أنه ليس من حق اليسار العربي توجيه أي لوم لجورباتشوف بخصوص موقفه من الصراع العربي–الإسرائيلي، موضحًا: "قد تكون ميوله يهودية وروابطه العائلية يهودية.. لكن ليس هذا هو الأساس.. الأساس هو نحن"[4].

وفي تفسيره لموقف الاتحاد السوفيتي يقول محمود أمين العالم إن السبيل لإنهاء الواجهة بين الاتحاد السوفيتي مع الإمبريالية العالمية والرأسمالية العالمية يتمثل في أنه "لابد للاتحاد السوفيتي أن يغير علاقته مع إسرائيل التي تلعب دورًا كبيرًا في هذا النظام الرأسمالي العالمي"، كما أن إسرائيل هي المدخل للتفاعل والتحالف بين الاتحاد السوفييتي والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية؛ والسبب في ذلك– كما يؤكد أمين العالم– "أن الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في العالم تغلب علي قيادتها –بالفعل– العناصر الصهيونية"[5].

ويحكي محمد سيد أحمد قصة لقائه مع أحد الإسرائيليين في ندوة قدم فيها ورقة بحثية، وجاءه هذا الإسرائيلي وقال له: "ورقة لا تعجبني لأن معناها أنك لا تريدني في المنطقة"، فرد عليه: "إني لا أعبر عن نفسي، إنني أعبر عن المنطقة.. إننا لا نؤمن أن لكم مستقبلاً في المنطقة؛ لأننا لا نؤمن بأن لكم ماضيًا في المنطقة. وهناك فرق بين صراعنا معكم ، وبين الصراع بين فرنسا وألمانيا، أو بين العراق وإيران.. وهو أن كل هؤلاء لا مفر من التفاهم فيما بينهم مهما كانت الخلافات بينهم.. لأنهم عاشوا مع بعضهم البعض دائمًا.. بينما نحن نراكم مثل الحروب الصليبية :أتيتم وتذهبون...".

---

1 – سلامة كيلة، المسألة الفلسطينية: **من سراب "حل الدولتين"ألى الدولة العلمانية الواحدة**، (القاهرة: دار الهلال، 2017) ص239.

2– عصام فوزي، أشرف حسين، قراءة تحليلية للشهادات، في" مستقبل الصراع العربي الصهيوني: الانتفاضة الفلسطينية" ، **قضايا فكرية** ،الكتاب السابع أكتوبر1988، ص332.

3 –نبيل الهلالي، في المائدة المستديرة حول البيروسترويكا والتغيير في الاتحاد السوفيتي والدولة الاشتراكية ، المحورالسادس :حل المشاكل الإقليمية وقضية العربي الإسرائيلي، في محمود أمين العالم(إشراف) **قضايا فكرية: الماركسية.. البييرسترويكا..ومستقبل الاشتركية**، الكتاب التاسع والعاشر، نوفمبر 1990، ص423.

4 – محمد محمود الإمام، المائدة المستديرةحول البيروسترويكا والتغيير في الاتحاد السوفيتي والدولة الاشتراكية ، المحورالسادس :حل المشاكل الإقليمية وقضية العربي الإسرائيلي، المرجع السابق، ص423.

5 –محمود أمين العالم ، المائدة المستديرةحول البيروسترويكا والتغيير في الاتحاد السوفيتي والدولة الاشتراكية ، المحورالسادس :حل المشاكل الإقليمية وقضية العربي الإسرائيلي،المرجع السابق، ص423.

ورد عليه الإسرائيلي: "يجب أن تفهم معنى السلام. تعريف السلام هو أن تتكيفوا مع وجودنا؛ لأننا تواجدنا ليس بفضلكم .. فإذا كنتم تريدون سلامًا يجب عليكم أن تدفعوا الثمن، والثمن هو أن تتكيفوا مع وجودنا وأن تفهموا نهائيًا أن الأمر هكذا".

غضب سيد أحمد وقال: "في هذا أنت مخطئ .. والفرق بيننا وبينكم أننا ننهزم مائة مرة ونبقى، بينما أنتم إذا انهزمتم مرة فمعنى ذلك نهاية وجودكم في المنطقة.. قضية السلام تتلخص في السؤال: ماذا عليكم أن تفعلوه الآن كي، إذا ما انهزمتم مرة واحدة في أي مستقبل قريب أو بعيد، تضمنوا لنفسكم البقاء؟ إن هذا ثمن عليكم أن تدفعوه اليوم، وليس عندما تحدث هذه الهزيمة ولو بعد ثلاثة قرون.. هذا هو السلام.. هذا هو ثمنه".

فكان رد الإسرائيلي: "الحمد لله .. عندنا ديمونا!" وقصد بذلك ترسانة القنابل النووية الإسرائيلية.. أي رد بمنطق شمشون: فلنسقط المعبد علينا وعليكم.

ويعتقد سيد أحمد أن هذا الحوار من الأمور الجوهرية، وتأكُّد من الإسرائيليين، بهذه اللغة يمكن أن يوضعوا في زاوية " كورنر" لأن التاريخ معنا في النهاية.

رد عليه كريم مروة ولكن الجغرافيا ليست معنا" فأجابه: " نعم .. الحل القديم هو أن ندفع بهم للبحر، لكن الحل الذي نطرحه اليوم هو أن يبقوا، لكن بمعنى يكون مقبولا لنا . ماهو هذا الثمن؟ أن تُستثمر إمكانياتهم لحساب المنطقة ككل، وليس لحسابهم على حساب المنطقة. نحن نرضى بهذا السلام . لكن هذا السلام غير مطروح.

كان هذا في عام 1990 ولم تمضِ سنوات حتى طرح شيمون بيرز فكرة الشرق الأوسط الجديد الذي تقوم على استثمار القوات البشرية والتكنولوجية لإسرائيل مع الأموال الخليجية والعمالة العربية رخيصة الثمن فى تنمية المنطقة كحل للصراع العربي–الإسرائيلي؛ وهى فكرة تشابه ما طرحة محمد سيد أحمد الذي يؤكد أن هذا الصراع، كقضية سلام، هو الطرح الذي–جدليًا– في سبيل مباشرته.. هناك مواجهة، معركة سلامية نضالية في الوقت نفسه وتطويرية لكياننا فى مواجهة هذا التحدي "فهو يعتبر إسرائيل والصراع معها التحدي الذي يشكل عنصر تطويرنا"[1].

القصة السابقة طويلة، أوردناها لتوضيح أنه رغم ما لخبرات المواجهة الشخصية (لقاء محمد سيد أحمد بإسرئيلي) والتحولات العالمية (انهيار الاتحاد السوفيتي) من تأثير على بعض المواقف، إلا أن الثوابت الفكرية لهذا التيار هي التي لها الحسم الأخير في بلورة وتشكيل مواقفه من الصراع العربي–الإسرائيلي، فقانون الجدل الماركسى بين الأطروحة ونقيضها والمولِّد لشيء جديد هو الذي وجه هذا المفكر فيما قاله من أن إسرائيل تعتبر تحديًا يشكل عنصرَ تطوير.

رابعًا– موقف اليسار من التسوية السلمية:

بشكل عام، يعترض اليسار العربي على كافة اتفاقيات السلام التى وقعتها دول عربية مع إسرائيل فهم يرفضون اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، واتفاقية كامب ديفيد عام 1978، واتفاقية أوسلو، والمعروف رسميا بإسم إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الإنتقالي هو اتفاق سلام وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأمريكية في 13 سبتمبر 1993، وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرّية التي تمت في عام 1991، وإتفاق غزة–أريحا، والمعنون رسميًا باسم اتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا، وقّع في 4 مايو 1994 لاحقًا لاتفاقية أوسلو، وفيه خلص الأطراف إلى تفاصيل الحكم الذاتي الفلسطيني ويعرف الاتفاق

1– مداخلة محمد سيد أحمد في المائدة المستديرة حول البيروسترويكا والتغيير في الاتحاد السوفيتي والدولة الاشتراكية ، المحور السابع أثر الفكر الجديد البيروسترويكا في الاتحاد السوفيتي والعالم الاشتركي علي الحركة الاشتراكية في مصر والوطن العربي، في محمود أمين العالم (إشراف)، **قضايا فكرية: الماركسية.. البييرسترويكا..ومستقبل الاشتركية**، الكتاب التاسع والعاشر، نوفمبر 1990، ص ص 442–443.

باسم اتفاق القاهرة 1994. كما يرفض اليسار معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية المعروفة باسم اتفاقية "وادي عربة" عام 1994، واتفاق طابا-أوسلو 2 سبتمبر 1995، واتفاق الخليل 1997، واتفاق واي ريفر بلنتيشن أكتوبر 1998، واتفاقية شرم الشيخ (واي ريفر2) سبتمبر 1999.

واستمرارًا لنهج الشعارات "لتسقط الإمبريالية — ليسقط وعد بلفور- ليسقط الإقطاعيون المتزمتون- ليسقط المغامرون الصهاينة- عاشت البروليتاريا الموحدة في فلسطين- عاش الاتحاد المستقل للعمال والفلاحين لجميع الأقطار العربية"[1]، يواصل اليساريون في بياناتهم ووثائقهم "تسقط كامب ديفيد، تسقط وادي عربة، تسقط أوسلو".

والحق أن اليسار الشيوعي العربي منذ البداية له تصور وبرنامج واضح لهذا الصراع وحله وإمكانية تسويته، يوضح فيه الحلفاء والأعداء؛ إذ يذكر أحد بيانات الحزب الشيوعي الفلسطيني: "أيها العمال والفلاحون *والمواطنون الشرفاء*.. لاتسمحوا لأنفسكم أن تضللوا بالإثارة الشوفينية العمياء.. اعملوا من أجل وحدة *الجماهير العربية-اليهودية العريضة*، ينبغي للعمال اليهود والعرب أن يسيروا ليس مع البرجوازيين الصهاينة ضد الجماهير الفقيرة، وليس مع الإقطاعيين المتزمتين، ولكن بوحدة أخوية، يدًا بيد في نضال مشترك ضد أعداء طبقتهم تحت راية الحزب الشيوعي"[2]، والتشديد في النص من الباحث.

خامسًا- دور اليسار في العمل المسلح ضد إسرائيل:

نشير إلي دور اليسار العربي فى العمل المسلح من باب الموضوعية والإنصاف وتقديرا واحتراما لدماء شهدائه في هذا المجال وأسراه في السجون الإسرائيلية الذين شاركوا فى هذا العمل، في إطار دعم كل مجهود يبذل فى المقاومة المباشرة للعدوان الصهيوني وتذكيرا للأجيال الجديدة من اليسار العربي بهذا الجهد رغم انحساره الآن لعل بعضهم يستئنفه ويمهد لعودته بشكل أو بآخر متجاوزرا مجرد الفخر به في مجال السجال مع التيارات الفكرية العربية الآخرى كالتيار القومي والتيار الإسلامي .

يستخدم أحد الباحثين اليساريين عبارة "اليسار المقاوم" للدلالة على فصائل اليسار التي انخرطت في حركة المقاومة الفلسطينية وتبنت ومارست المقاومة المسلحة، ويعني به حصراً الجبهتين الشعبية والديموقراطية.

قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالعديد من العمليات المسلحة ضد إسرائيل ومصالحها داخل وخارج الأراضي الفلسطينية كخطف الطائرات الإسرائيلية وعملية سينما (حين) في 1974/12/12 أول عملية استشهادية يستخدم فيها الحزام الناسف قتل فيها 62 صهيونيًا، واغتيال وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زيئيفيفي أكتوبر 2001.

أما الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين فقد دعت إلى سياسة تعبوية عامة للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وخاصة في أراضي 1948 ولبنان والأردن، ومارست فعلاً سياسة تعبوية متقدمة، ولها دور رئيسي في كل حروب الدفاع عن الشعب والمخيمات والثورة في أغوار الأردن والجولان، وسيناء وجنوب لبنان، ونفذت عشرات العمليات العسكرية النوعية الكبيرة ضد الاحتلال الإسرائيلي داخل فلسطين المحتلة 1948 و 1967[3].

إن مشاركة بعض منظمات اليسار العربي فى المقاومة المسلحة هي أهم الجهود التى حفظت لكل اليسار العربي سمعته فى هذا الصراع؛ فلقد "تميز الموقف اليساري ما قبل العام 1967 بموقف الشيوعيين حصراً من القضية الوطنية. فالموافقة

1- إحدى بيانات الحزب الشيوعي الفلسطيني في عشرينيات القرن الماضي، نقلا عن رفعت السعيد، الشيوعيون المصريون والقضية الفلسطينية والقومية العربية، **قضايا فكرية**، الكتاب السادس، أبريل 1988، ص222.

2- **المرجع السابق**، ص222.

3 -الرابط: https://goo.gl/13f5jK

على قرار التقسيم، وعلى شرعية الوجود الصهيوني في فلسطين بالاستناد لمقولة حق تقرير المصير، ولاحقاً الموقف النقدي (وأحياناً العدائي) من ظاهرة المقاومة الفلسطينية، والعمل المسلح تحديداً...كل ذلك ألحق الضرر بمكانة ومصداقية اليسار في فلسطين والمنطقة العربية طوال الخمسينات والستينات"[1]. ويكفي في بيان هذا الأثر السلبي الإشارة إلى ما صرح به جورج حاوي الأمين العام الأسبق للحزب الشيوعي اللبناني حول تأثير موقف الحزب من تقسيم فلسطين على نفوذ الحزب؛ إذ يفيد حاوي أن عضوية الحزب بلغت في العام 1946 حوالي 45 ألف عضو بتأثير نضالات الحزب للاستقلال وانتصار السوفييت في الحرب العالمية الثانية... ولكن سرعان ما تراجع قوام الحزب ليبلغ خمسة آلاف عضو بعد قرار الحزب بتأييد تقسيم فلسطين"[2].

خاتمة:

لا يخفى على أحد أن نتيجة الصراع العربي-الإسرائيلي حتى الآن في صالح إسرائيل؛ فالمشروع الإسرائيلي حقق أهدافه في احتلال الأراضي الفلسطينية وإحلال اليهود محل الشعب الفلسطيني، وهذا المشروع في تقدم مستمر بعد عقده اتفاقيات سلام مع مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وصارت هذه الأنظمة -ومعها النظام السوري- مجرد حراس على الحدود مع إسرائيل يحمونها من أي عمل عسكري أو مسلح مقاوم، كما أن التطبيع الثقافي والاقتصادي العلني والسري يجري مع أكثر من دولة عربية سواء في الخليج أو المغرب العربي، بل تجاوز الأمر مجرد المعاهدات والتطبيع ليصل لمرحلة التنسيق والتعاون الأمني بين إسرائيل وهذه الأنظمة.

كل هذا يعني إخفاقًا كاملاً وفشلاً ذريعًا لكافة القوى العربية الرسمية وغير الرسمية في مواجهة المشروع الإسرائيلي، وهذا الإخفاق والفشل مسئولية الجميع.

إن إخفاق وفشل مواقف التيار الفكري اليساري الاشتراكي العربي من المشروع الإسرائيلي جزء من الإخفاق والفشل العربي الذي يتحمل وزره الأنظمة والنخب والشعوب العربية، وبالطبع فإن الوزن النسبى الذي يتحمله كل من هذه الأطراف الثلاثة مختلف، فالأنظمة تتحمل الجز الأكبر، تتلوها النخب ويأتي بعد ذلك الشعوب.

ويصعب تقدير الوزن النسبي لفشل التيار اليساري ضمن نصيب النخب العربية من الفشل الجماعي لها، لكن استمرار فشل هذا التيار وتزايد نصيبه من العجز العربي في مواجهة المشروع الإسرائيلي يرتبط بإصرار جزء غير قليل منه على أن التناقض الرئيسي (وهو مفهوم يساري، ماوي تحديدًا) هو بينهم وبين الحركة الإسلامية التي يفضلون تسميتها بالإسلام السياسي ويضعونه جنبًا إلى جنب مع الإمبريالية العالمية (بل والصهيونية) لوجود تحالف عضوي بينهما بحسب ما يقولون، وقد تزايد هذا الإصرار على أكثر من صعيد؛ منها المحاولات الثورية العربية أواخر 2010، كما يرتبط هذا الفشل بإغفال قسم كبير من اليسار العربي المركب الديني للحركة الصهيونية والمشروع الإسرائيلي.

بالطبع ، لا يمكن الطلب من تيار فكري التخلي عن لب رؤيته وتصوره، لكن غاية ما هنالك التذكير بتحذير قريب وجهه "هادي العلوي" لما اعتبره "حركة المقاومة العلمانية" من "أن تنجر أطراف معينة من هذه الحركة إلى الاصطدام بالمدّ السلفي فتخلق بها جبهة صراع خارجة عن صراعها التاريخي مع إسرائيل والولايات المتحدة"[3]. والحال الآن يوضح بجلاء تحقق هذه النبوءة، ليس فقط مع المد السلفي بل مع الإسلام ذاته كما يفهمه المسلمون العاديون؛ وهم في التحليل الأخير، إن كان هناك تحليل أخير، أكبر وأهم رصيد حقيقي في الصراع العربي-الإسرائيلي.

1- وسام رفيدي، أربعون عاماً من صعود وهبوط مدويين لليسار الفلسطيني، متاح على الرابط: https://goo.gl/VeaKHm

2 -المرجع السابق.

3-هادي العلوي ، القوى الدينية وقضية فلسطين ، الصراع العربي الصهيوني: الجذور والمواقف ، **قضايا فكرية** ،الكتاب السادس أبريل 1988،ص .177

وختامًا، نشير لأبيات شعرية عامية أبدعها الشاعر فؤاد حداد الذي كان يصف نفسه بالشيوعي المسلم:

ياسامعين : أبناء بلد واحدة

تحت السما الواحدة وياما جرى

مرت سنين على الدنيا متقدره

الغرب سماها العصور الوسيطة

ونظر وقال كان الزمن مظلم

أما الحقيقة البسيطة

بتقول فى دار الشرق

مهما جرى ومهما يجري

من أول تاريخ الهجرة

كان عندي فجر انشق

نوره فى عين الجبارين مؤلم

القصيدة بعنوان "الأرض بتتكلم عربي" من ديوان "نور الخيال و صنع الأجيال". لعل الأجيال الجديدة من اليسار العربي، على قلة عددها، تسعى لرؤية نور الشرق الذي انطلق مع الهجرة النبوية ولا تصطف مع الجبارين بوعي أو بدون –ومنهم الإمبريالية والصهيونية– الذين يؤلمهم هذا النور، حتى تسهم بفعالية في تجاوز الإخفاق والفشل في التصدي للمشروع الإسرائيلي. ومن منطلق واقعي يمكن طرح السؤال التالي: هل من الصعب على اليسار العربي أن ينقل تناقضه مع الحركة الإسلامية، إن لم يكن مع غالبية المسلمين العاديين، من خانة التناقض الرئيسى إلى التناقض الثانوي؟ لعل ذلك يفتح الطريق للاشتراك في مواجهة إسرائيل.

*****